# الطلاق أسبابُه وآثارُه وحلولُه في ولاية جالا بجنوب تايلاند: دراسةٌ فقهيةٌ تحليليةٌ

إعداد

أوفى بن عبد المطلب

الجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا

٢٠٢٤م

# الطلاق أسبابه وآثاره وحلوله في ولاية جالا بجنوب تايلاند: دراسة فقهية تحليلية

إعداد

أوفى بن عبد المطلب

بحثٌ مُتَطَلَّبٌ مُقدَّمٌ لنَيْل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا

سبتمبر ٢٠٢٤م

# ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى توضيح موقف المجلس الإسلامي بولاية جالا في الأمور المتعلقة بالطلاق، وإبراز الأسباب المؤدية إليه، وتبيين الآثار المترتبة على تزايده في المجتمع المسلم في ولاية جالا، ويسعى البحث إلى عرض الحلول التي يقترحها المجلس الإسلامي في معالجة قضايا الطلاق من المنظور الفقهي، وبيان علاجه الشرعي. وقام الباحث بتطوير أداة بحث رئيسية باستخدام المنهج الاستقرائي من أجل تتبع آراء الفقهاء عن طريق جمع المعلومات والنقاط المتعلقة بالموضوع من كتبهم ومصادرهم، وكذلك المنهج التحليلي؛ وذلك بشرح أقوال الفقهاء المختلفة وأدلتهم حول قضايا الطلاق، ثم أجرى دراسة ميدانية شملت المقابلات والزيارات والمتابعات مع خمس حالات (عينات) من المطلقين والمطلقات، وخمسة أشخاص من العلماء والقضاة الشرعيين وأعضاء اللجنة بالمجلس الإسلامي، واثنين من الأساتذة والخبراء الأكاديميين في الهيئات ذات الصلة بالموضوع. وقد قسم الباحث موضوعه إلى أربعة عناصر رئيسة، بدأها بإبراز المقصود بالطلاق وحكمه، وحقوق المطلقة في الفقه الإسلامي، ثم تطرَّق إلى موقف المجلس الإسلامي بولاية جالا في الأمور المتعلقة بالطلاق، ثم بيَّن الأسباب المؤدية إلى انتشاره في تلك الولاية، وكذلك بين الباحثُ الآثار المترتبة على ذلك، ثم بين حلول المجلس الإسلامي بولاية جالا لقضايا الطلاق في المجتمع المسلم، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث أن الأسباب الرئيسة وراء انتشار الطلاق في ولاية جالا: منها ما يرجع إلى الزوج من تقصيره في حقوق الزوجة، والعدل بين الزوجات، أو أنه يتعاطَى المخدرات والمُسكرات، أو أنه يجهل الأحكام الصحيحة للأسرة المسلمة. ومن النتائج الأخرى التي توصل إليها الباحث ضرورة إلزام المجالس الإسلامية بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية في معالجة القضايا الأسرية في المجتمع. ويشمل ذلك تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية لتوجيه المجتمع نحو حلول سلمية للمشاكل الأسرية بشكل عام.

# ABSTRACT

This research aims to clarify the position of the Islamic Council of the State of Yala regarding divorce matters, highlighting the reasons leading to divorce and the consequent effects of its prevalence among the Muslim community in the state of Yala. It also seeks to elucidate the solutions proposed by the Islamic Council for divorce issues within the Muslim community from a jurisprudential perspective, outlining their legitimacy under Islamic law. The researcher developed a primary research tool using an inductive approach to collect the opinions of jurists by examining relevant information from their books. Additionally, an analytical method was employed to explain the various statements and evidence of jurists concerning divorce issues. A field study was conducted, which included interviews, visits, and follow-ups with five cases (samples) of divorced individuals, as well as five people among scholars, Shariah legal practitioners, and members of the Islamic Council committee, and two professors and academic experts from bodies related to the subject. The research is structured into four main elements. It begins by defining divorce and its ruling and the rights of divorced women in Islamic jurisprudence. Then, it explores the stance of the Islamic Council of the State of Yala on divorce matters, followed by identifying the reasons leading to the spread of divorce in the state of Yala and its associated effects. Finally, it discusses the proposed solutions by the Islamic Council of the State of Yala regarding divorce issues within its Muslim community. Among the key findings, the researcher identified major reasons for the prevalence of divorce in Yala state, including husbands neglecting the rights of their wives, unfair treatment among wives, involvement in drug and alcohol abuse, and ignorance of correct Islamic family laws. This study concludes by emphasising the necessity for Islamic councils to collaborate with all parties in addressing family issues within the community, especially at the governmental level, to promote societal peace and resolve family problems effectively.

# APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage in Fiqh and Uṣul al-Fiqh.

…….
Fatimah binti Karim
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage in Fiqh and Uṣul al-Fiqh.

…….
Abdul Bari bin Awang
Examiner

…….
Nan Noorhidayu binti Megat Laksana
Examiner

This dissertation was submitted to the Department of Fiqh and Uṣul al-Fiqh and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage in Fiqh and Uṣul al-Fiqh.

…….
Mohd. Fuad bin Md. Sawari
Head, Department of Fiqh and Uṣul al-Fiqh

This dissertation was submitted to the AbdulHamid AbuSulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage in Fiqh and Uṣul al-Fiqh.

…….

Shukran Abdul Rahman
Dean, AbdulHamid Abu Sulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences

# DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Aofa Bin Abd Mutalib

Signature: Date: 13/09/2024

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

## إقرارٌ بحقوق الطبع وإثباتُ مشروعيةِ استخدامِ الأبحاثِ غيرِ المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٤م محفوظة لـ: أوفى بن عبد المطلب

**الطلاق أسبابه وآثاره وحلوله في ولاية جالا بجنوب تايلاند: دراسة فقهية تحليلية**

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حقُّ الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حقُّ استخراج نُسَخٍ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتباتُ الجامعات ومراكزُ البحوث الأخرى.

**أكَّدَ هذا الإقرارَ: أوفى بنُ عبد المطلب**

التوقيع:..... Aofa

التاريخ: ..... 13/09/2024

## الإهداءُ

أُهدي هذا العملَ لروح والدي الكريم الأستاذ/ شكري بن حاج إسماعيل هاري، الذي رباني منذ أن كنت صغيرًا.

وإلى أمي الغالية الحنونة الأستاذة/ زبدة بنت عبد القادر، التي تعبت في تربيتي وتنشئتي.

وإلى أساتذتي الذين كانوا نبراسًا لي في مسيرتي للعلوم الدينية.

وإلى كل أسرة مسلمة قامت على أسس القرآن الكريم والسنة الشريفة.

وإلى أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا تايلاند، الذين قدَّموا لي يد العون والمساعدة والرحمة والمحبة، وكأني ابنٌ لهم.

وإلى طلاب العلم، والباحثين عن سبل الجنان.

أُهدي إليكم جميعًا هذا العملَ، وأرجو من الله تعالى أن ينفع به كلَّ مَن يسعى لخدمة دينه الإسلامِ الحنيف، إنه على كلِّ شَيءٍ قديرٌ.

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد.

فأتقدم بشكر الله أولًا وآخرًا على نعمه العظيمة، وآلائه العَمِيمةِ، وأحمده على فضله بإتمام هذه الرسالة، وأرجوه سبحانه أن ينفع بها كلَّ من يطلع عليها.

ثم أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتورة/ فاطمة بنت كريم –حفظها الله–، على قبولها الإشرافَ على هذا البحث؛ فقد كان لموافقتها ونصائحها ودعمها وتوجيهها تحفيزٌ أساسيٌّ لنجاح مساري الأكاديمي. أدعو الله أن يمنَّ عليها بالخير كله عاجله وآجله، وأن يصرف عنها كلَّ ضُرٍّ وشَرٍّ.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر المجلس الإسلامي بولاية جالا تحت إدارة الدكتور/ إسماعيل هاري، وإلى جميع الأعضاء والموظفين على دعمهم الكريم وتوجيههم السخي. أسألُ الله أن يجزيهم خير الجزاء على جهودهم.

كما أشكر أصدقائي الأوفياء، وأخص بالذكر منهم أخي الفاضل/ نواوي عاراوان البانكوكي، وأخي/ حافظ الفطاني، وأخي/ منير الفطاني، الذين ساعدوني في الجامعة بالإرشاد والتوجيه. أعرب عن شكري العميق وتقديري لهم، وأدعو الله أن يجزيهم خير الجزاء وأن يحفظهم ويهديهم دائمًا.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة في قسم الفقه وأصول الفقه، وكلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية؛ لاهتمامهم وتعاونهم وتيسيرهم على طلاب العلم في التحصيل المعرفي طوال مدة دراستهم في هذه الجامعة.

وأخيرًا، أتوجه بالشكر إلى كل من يقرأ هذه الرسالة، وإلى كلِّ من ساعدني في إتمام هذا العمل؛ لقد كان دعمهم وتشجيعهم لي أمرًا لا يُقدَّر بثمن، فجزاهم الله جميعًا خير الجزاء. ولكم جميعًا مني جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

# فهرس محتويات البحث


ملخص البحث..... ب

ملخص البحث بالإيجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د–هـ

صفحة التصريح .....و

صفحة الإقرار بحقوق الطبع.....ز

الإهداء..... ح

الشكر والتقدير.....ط

**الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ..... ١**

المقدمة ..... ١

مشكلة البحث ..... ٣

أسئلة البحث ..... ٤

أهداف البحث ..... ٤

أهمية البحث..... ٤

حدود البحث..... ٥

منهج البحث ..... ٦

الدراسات السابقة..... ٦

**الفصل الثاني: الطلاق وحكمه وحقوق المطلقة في الفقه الإسلامي ..... ١٤**

**تمهيد**.....١٤

المبحث الأول: مفهوم الطلاق .....١٤

المطلب الأول: تعريف الطلاق لغةً .....١٤

المطلب الثاني: تعريف الطلاق اصطلاحًا .....١٥
المطلب الثالث: مشروعية الطلاق.....١٧
المبحث الثاني: أنواع الطلاق وأركانه وأحكامه في الفقه الإسلامي وآراء الفقهاء فيها...٢٤
المطلب الأول: أنواع الطلاق .....٢٤
المطلب الثالث: أحكام الطلاق.....٣٦
المبحث الثالث: حقوق المطلقة في الفقه الإسلامي .....٣٩
المطلب الأول: حقوق المطلقة في النفقة.....٣٩
المطلب الثاني: حقوق المطلقة في الصداق.....٤٤
المطلب الثالث: حقوق المطلقة في الحضانة.....٤٦

**الفصل الثالث: دور المجلس الإسلامي بولاية جالا في الأمور المتعلقة بالطلاق..... ٥٠**
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المجلس الإسلامي بولاية جالا .....٥٠
المطلب الأول: تاريخ وأهداف إنشاء المجلس الإسلامي بولاية جالا .....٥٠
المطلب الثاني: دور أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا .....٥٥
المطلب الثالث: الأنشطة العامة عند المجلس الإسلامي بولاية جالا.....٥٨
المبحث الثاني: الطلاق عند المجتمع المسلم في ولاية جالا.....٦١
المطلب الأول: المجتمع المسلم في قضية الطلاق .....٦١
المطلب الثاني: إحصائيات الطلاق.....٦٤
المطلب الثالث: إجراءات وتطبيقات وممارسة الطلاق عند المجلس الإسلامي بولاية جالا
.....٦٦
الفرع الأول: شروط وقوع الطلاق عند المجلس الإسلامي بولاية جالا.....٦٨
الفرع الثاني: حل الدعوى بعدم وقوع الطلاق بين الداعي والمدَّعِي .....٧١
الفرع الثالث: عدم حضور الزوج إلى المجلس الإسلامي .....٧١
الفرع الرابع: الزوج شخص قوي ذو سلطة ولا يبالي بحكم القاضي.....٧٢
المبحث الثالث: موقف المجلس الإسلامي المتعلق بالطلاق .....٧٢

المطلب الأول: موقف المجلس الإسلامي بولاية جالا المتعلق بالقاضي الشرعي الضروري .....٧٣
الفرع الأول: القاضي الشرعي الضروري.....٧٥
الفرع الثاني: واجبات وسلطات القاضي الشرعي الضروري.....٧٥
المطلب الثاني: موقف القانون الأسري التايلاندي المتعلق بالطلاق .....٧٧

**الفصل الرابع: الأسباب المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا والآثار المترتبة عليها**
**.....٨١**
تمهيد.....٨١
المبحث الأول: الأسباب الداخلية المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا.....٨٢
المطلب الأول: عدم الإنفاق وعدم معاشرة الزوج زوجته .....٨٢
الفرع الأول: تعدد الزوجات.....٨٢
الفرع الثاني: عدم المسئولية .....٨٤
الفرع الثالث: معاشرة الزوج زوجته .....٨٤
المطلب الثاني: إضرار على الزوجة (القسوة وضرب الزوجة).....٨٥
المطلب الثالث: الزواج القاصرات .....٨٧
المبحث الثاني: الأسباب الخارجية المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا .....٨٩
المطلب الأول: أحوال المخدرات والمسكرات .....٩٠
المطلب الثاني: وسائل الإعلام .....٩٢
المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية.....٩٣
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على المطلقين والمطلقات بسبب الطلاق.....٩٥
المطلب الأول: الآثار المترتبة على حضانة الأولاد .....٩٥
المطلب الثاني: انقطاع العلاقات الأسرية .....٩٧
المبحث الرابع: آثار الطلاق المترتبة على الأسرة .....٩٩
المطلب الأول: انهيار المؤسسة الأسرية .....١٠٠

المطلب الثاني: حياة الأطفال ..... ١٠٢
المبحث الخامس: آثار الطلاق المترتبة على المجتمع المحلي ..... ١٠٤
المطلب الأول: الضعفُ الاقتصادي والاجتماعي..... ١٠٤
المطلب الثاني: ضعف العلاقات الاجتماعية..... ١٠٦

**الفصل الخامس: وسائل الحلول من المجلس الإسلامي بولاية جالا على قضايا الطلاق للمجتمع المسلم فيها ..... ١٠٨**
التمهيد ..... ١٠٨
المبحث الأول: دور الأسرة ..... ١٠٩
المطلب الأول: دور الزوج في بناء الأسرة السعيدة..... ١٠٩
المطلب الثاني: دور الزوجة ..... ١١١
المطلب الثالث: دور العائلة ..... ١١٣
المطلب الرابع: كيفية علاج وحلول المشكلات بين الزوجين ..... ١١٤
المبحث الثاني: الدور الاجتماعي..... ١١٧
المطلب الأول: التعارف والتفاهم..... ١١٨
المطلب الثاني: التعاون والتسامح..... ١١٩
المبحث الثالث: دور المؤسسات التعليمية ..... ١٢٠
المطلب الأول: المناهج التعليمية..... ١٢٠
الفرع الأول: منهج المدارس الثانوية..... ١٢١
الفرع الثاني: منهج المدارس الابتدائية الخاصة ..... ١٢٢
المطلب الثاني: دور المساجد..... ١٢٣
المبحث الرابع: دور المجلس الإسلامي ..... ١٢٦
المطلب الأول: إقامة برنامج محاضرات ودورة متعلقة بالزواج الصحيح في جالا للحفاظ على القضايا المنزلية ..... ١٢٧
المطلب الثاني: التعاون في غرس الوعي لدى الشباب ..... ١٢٨

المطلب الثالث: الصلاحيات والسلطة ..... ١٣٠
**الخاتمة ..... ١٣٣**
أولا: نتائج البحث ..... ١٣٣
ثانيًا: التوصيات ..... ١٣٥
**قائمة المصادر والمراجع ..... ١٣٧**
أولاً: المراجع العربية ..... ١٣٧
ثانيًا: المراجع غير العربية ..... ١٤٣
ثالثًا: الرسائل العلمية ..... ١٤٥
رابعًا: عينات من خبراء ومعنيين بالموضوع في المقابلات الأولية ..... ١٤٥
خامسا: المواد القانونية ..... ١٤٦
**الملاحق ..... ١٤٧**

# الفصل الأول
# خطة البحث وهيكله العام

## المقدمة

الحمد الله الذي وجب له كلُّ الكمال، واستحق سبحانه الثناء التام، وهو جل وعلا المتفرد بالجلال والإكرام، والصلاة والسلام على أمير البيان، فصيح اللسان، المنزل عليه القرآن، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه وأتباعه، أما بعد.

فإن الله تعالى شرع الزواج للمسلمين كافة؛ لأنه وسيلة الارتباط بين الرجل والمرأة وفقًا لأحكام الشريعة، وهو من أهم العقود التي حثَّ الإسلام عليها، وشرَّع لها الأحكام، ووضع لها القواعد، بصورة تحفظ ديمومة الزواج، وتضمن استقرار الأسرة، واستقرار المجتمع، وحين لا تسير الحياة الزوجية في الطريق الصحيح، ويكثر الخلاف، ويقع الشقاق بين الزوجين، شرع الإسلام الطلاق، رغم أنه لا يشجع عليه إلا في إطار ضيق، ويشجع على الصلح بين الزوجين.

وتُعَدُّ تايلاند دولةً غير مسلمة، وهي إحدى دول جنوب شرق آسيا، ويسكن أكثر المسلمين في أربع ولايات، وهي: ولاية جالا[١]، وولاية فطاني[٢]، وولاية ناراتيوات[٣]، وولاية

---

[١] جالا هي إحدى الولايات الست والسبعين، وتجاور ولاية الفطاني في الشمال، وولاية سونكلا في الغرب، ولاية ناراتيوات في الشرق، وفي الجنوب تجاور ولاية فيراق (ماليزيا). وولاية جالا أغلبية سكانها من المسلمين؛ حيث يشكل المسلمون حوالي ٨١.٤٦٪ من السكان، أما الباقون فهم في الغالب تايلانديون من أصول صينية، وهم يتبعون الديانة البوذية، https://en.wikipedia.org/wiki/Yala_province تاريخ الاطلاع: ١٨ يوليو ٢٠٢٢م.

[٢] فطاني هي إحدى الولايات الست والسبعين، تجاور ولاية سونكلا في الغرب، وولاية ناراتيوات في الشرق، وولاية جالا في الجنوب. تقع محافظة فطاني في شبه جزيرة ملايو مع ساحل في شمال المحافظة يطل على خليج تايلاند، يتميز جنوب المحافظة بسلسلة جبيلة ذات مناظر طبيعية بما في ذلك حديقة وطنية على حدود فطاني مع جالا وناراتيوات. وأغلبية سكانها من المسلمين؛ حيث يشكل المسلمون حوالي ٨٨٪ من السكان. ولغتهم هي لغة ملايو بلهجة جاوي (الملاوية في فطاني)، وسكان فطاني مرتبطون تاريخيًا وثقافيًا وعرقيًا ودينيًا بالسكان في ولاية كلنتان الماليزية، https://ar.wikipedia.org/wiki/فطاني_(محافظة) تاريخ الاطلاع: ١٨ يوليو ٢٠٢٢م.

[٣] ناراتيوات هي إحدى الولايات الست والسبعين، ولاية فطاني في الشمال، وولاية جالا في الغرب، وفي الجنوب تجاور ولاية كلنتان (ماليزيا). تقع المحافظة على خليج تايلاند، ونهر نارا هو النهر الرئيسي الذي يصب في خليج تايلاند بمدينة

سونغكلا[٤].وتسمح لهم الحكومة التايلاندية بتأسيس المجالس الدينية الإسلامية؛ حتى تتولى تنظيم وإدارة شئون المسلمين، ويدخل الزواج والمواريث ضمن اختصاصات المجالس الدينية التابعة لتلك الولايات، حيث تُنظم الشئون الدينية بحسب كل ولاية.

إن المجلس الإسلامي بولاية جالا مدعومة من قبل الحكومة؛ لتكون لها الصلاحيات والواجبات للإشراف وحل مشاكل للمسلمين في الأمور المتعلقة بالدين الإسلامي والثقافة الاجتماعية. ومع العدد الكبير للسكان المسلمين في المحافظة لا يوجد مكتب محدد مسئول عن الأنشطة وحل المشكلات المتعلقة بالقواعد الإسلامية؛ ومن هنا طالبت الحكومة وطالَبَ المسلمون بهيئة مسئولة عن الإشراف على المساجد وأنشطة التدريس، والتي تعد معرفتها فرض عين كأمور الزواج والطلاق وإدارة الميراث على المبادئ الإسلامية الصحيحة والعادلة، كما طالبوا برفع جودة السكان المسلمين المحليين على مستوى المحافظات؛ لذلك تمّ إنشاء مكتب المجلس الديني الإسلامي الإقليمي.

وكثرة الطلاق من المشكلات التي وجدها الباحث ظاهرةً في المجتمع المسلم المحلي بولاية جالا، وهذا المجتمع تحت رعاية المجلس الديني الإسلامي، ويأتي الطلاق لعدة أسباب، منها: الظلم الواقع من الزوج لزوجته بعدم الإنفاق عليها، والضغط العائلي على الزوج من أجل الطلاق، وإهمال الزوج لأمور العائلة بسبب إدمانه المخدرات، وهو من الأسباب الأولية التي تتعلق بقضية الطلاق في ولاية جالا. كما تكثر المشاكل المرتبطة بالطلاق في الولاية؛ بسبب الطلاق المخالف للشريعة.

ونظرًا لأهمية البحث في هذه القضية، وحاجة المسلمين في ولاية جالا إلى دراستها؛ أراد الباحث أن يقوم بدراسة هذا الموضوع تحت عنوان: "الطلاق أسبابه وآثاره وحلوله في ولاية

---

ناراثيوات وهذا الشاطئ هو الأكثر شعبية بالقرب من مصب النهر. ويعتبر أغلبية سكانها من المسلمين؛ حيث يشكلون نسبة ٨٢٪ من السكان، و١٧.٩٪ من الديانة البوذية، أغلب السكان هم مزارعون وصيادون، وتعتبر اللغة الأولى في الولاية هي لغة الملايو فطاني؛ حيث يتحدثها ٨٢٪ من السكان، https://ar.wikipedia.org/wiki/محافظة_ناراتيوات تاريخ الاطلاع: ١٨ يوليو ٢٠٢٢م.

[٤] سونغكلا هي إحدى الولايات الست والسبعين، وتقع الولاية على شبه جزيرة الملايو وعلى ساحل خليج تايلاند، وحوالي ربع السكان هم من المسلمين ومعظمهم سياميون أو من أصول ملاوية، https://ar.wikipedia.org/wiki/محافظة_سونغكلا تاريخ الاطلاع: ١٨ يوليو ٢٠٢٢م.

جالا بجنوب تايلاند: دراسة فقهية تحليلية"؛ وذلك لدراسة أسباب الطلاق عند مسلمي جالا وبيان آثاره وحلوله في ضوء الفقه الإسلامي.

## مشكلة البحث

مما لا شك فيه أن مقاصد الشرعية الإسلامية تراعي العباد من خمسة جوانب أساسية، ونحن عرفناها في جملة "الضروريات الخمس"، وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسب أو النسل، وحفظ المال. ولكن بسبب تبدل الأزمان، واختلاف العصور، وقلة العلم من جهة السكان؛ ظهرت مشكلة كبرى في ولاية جالا وهي الطلاق، والزواج من ضوابط حفظ النسب أو النسل؛ لأن الطلاق يؤدي إلى كثير من المشكلات الأسرية.

وقد بلغ عدد مسلمي جالا ٤٧٤,٣٠٨ أشخاص، والطلاق يعد مشكلة كبيرة عندهم في الوقت الحالي، والدليل على ذلك تلك الإحصائية التي جاءت في عام ٢٠١٩م؛ حيث وقعت ٢٥٢حالة طلاق تقريبًا، وفي عام ٢٠٢٠م وقعت ٣٠٢ حالة طلاق تقريبًا[٥].

ولو نظرنا إلى إحصائيات الطلاق؛ لعلمنا أن نسبة الطلاق كثيرة جدًا؛ حيث ارتفعت في عام ٢٠٢٠م مقارنة مع عام ٢٠١٩م. وتوقع الباحث أنه سيزداد أكثر وأكثر في كل سنة، ومن الأسباب الأولية التي تقع فيها الطلاق هي إدمان الزوج للمخدرات والألم الذي يقع منه على زوجته بسبب عدم الإنفاق عليها؛ وذلك لأن بعض مسلمي جالا لا يفهمون ما يتعلق بالشريعة الإسلامية وما يتعلق بالأسرة المسلمة، لا سيما في موضوع النفقة وما يتعلق بها، بل إنَّ بعض الأزواج يسيرون في طريق الضلال؛ حيث يتناولون المخدرات؛ فيكون هذا سببًا مباشرًا من أسباب الطلاق.

ويرى الباحث أن الأسرة المسلمة بولاية جالا بحاجة إلى تعلم أحكام الشريعة الإسلامية لا سيما في قضية الطلاق. كما أن الباحث من أهل جالا وسكانها ويود أن يحل هذه المشكلة؛ حتى يزيلها من أرض جالا أو يقلل من حِدَّتها على الأقل؛ ولذلك يأتي هذا البحث بمثابة علاج وحماية من الوقوع في قضية الطلاق عند مسلمي جالا، ولا ريب أن الأسرة هي المجتمع الصغير،

---

[٥] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان بن محمد، رئيس الموظفين في قسم الشريعة باللجنة الإسلامية بجالا، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧م بوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

والمجتمع الصغير يؤدي إلى المجتمع العام في المستقبل، ولن يتأتى السلم والصلح والهدوء في المجتمع إلا بالفهم الصحيح لما يتعلق بقضايا الأسرة المسلمة.

## أسئلة البحث

يحاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما المراد بالطلاق؟ وما حقوق المطلقة في الفقه الإسلامي؟
٢. ما دور المجلس الإسلامي بولاية جالا في الأمور المتعلقة بالطلاق؟
٣. لماذا انتشر الطلاق في جالا؟ وما الأسباب المؤدية إليه؟ وما آثاره المترتبة على كثرة انتشاره في المجتمع المسلم بولاية جالا؟
٤. كيف حل المجلس الإسلامي بولاية جالا قضايا الطلاق للمجتمع المسلم من الجانب الفقهي وعلاجه الشرعي؟

## أهداف البحث

يحاول الباحث في بحثه تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان مراد الطلاق وتوضيح حقوق المطلقة في الفقه الإسلامي.
٢. توضيح دور المجلس الإسلامي بولاية جالا في الأمور المتعلقة بالطلاق.
٣. إبراز الأسباب المؤدية إلى الطلاق وبيان آثاره المترتبة على كثرة انتشاره في المجتمع المسلم بولاية جالا.
٤. توضيح الحلول عند المجلس الإسلامي بولاية جالا في قضايا الطلاق للمجتمع المسلم من الجانب الفقهي وبيان علاجه الشرعي.

## أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يأتي:

١. هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي ينبغي معالجتها في بحث مستقل لتعلقه بمشكلة اجتماعية معاصرة في جنوب تايلاند، وخاصة المجتمع المسلم في ولاية جالا؛ وذلك من خلال بيان أحكام الطلاق وأسبابه وآثاره وطرق حلوله.
٢. يعد هذا البحث إسهامًا جديدًا في الميدان العلمي لهذه الولاية، وأرجو أن يكون هذا البحث مصدرًا مرجعيًا ومفيدًا للباحثين من طلبة العلم وللدعاة عمومًا، وللمجتمع المسلم في ولاية جالا جنوب تايلاند على وجه الخصوص.
٣. يعد البحث مفيدًا للحكومة والهيئات ذات الصلة من جانب تقديم العلاج، وبيان الحلول لمشاكل الطلاق سواء كان للمسلمين أو لغير المسلمين بصفة عامة،كما يساهم في تنظيم شئون الأسرة في المجتمع خاصة في ولاية جالا بجنوب تايلاند.

**حدود البحث**

هذا البحث يشمل بشكل عام جانبين؛ أحدهما: الجانب النظري، والثاني: الجانب التطبيقي. فالجانب النظري سيكون متعلقًا بتوضيح مفهوم الطلاق في الفقه الإسلامي مع ذكر آراء الفقهاء عن أحكام الطلاق، وهذا يعتمد على الكتب والبحوث والمقالات العلمية التي تتعلق بدراسة تلك الأمور. أما الجانب التطبيقي فسيكون خاصًا بمعرفة الأسباب المؤدية إلى الطلاق وطرق علاجها؛ حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات المتعلقة بهذه القضية؛ وذلك بمقابلة أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا؛ للحصول على المعلومات والقضايا المتعلقة بالطلاق في ولاية جالا، وفي هذا البحث يركز الباحث على دراسة كيفية معالجة هذه القضية في جنوب تايلاند من خلال الحالات التي وقعت في ولاية جالا من عام ٢٠١٩م-٢٠٢٠م، وذلك بتحليل القضايا المقدمة في المجلس الإسلامي بولاية جالا خلال سنتين والإحصائيات الرسمية. ومن الأسباب الأولية المسجلة التي هي تحت رعاية المجلس الإسلامي بولاية جالا هي إدمان الزوج للمخدرات؛ والذي يؤدي بدوره إلى إهمال في أمور العائلة، وإهمال حق الزوجة وظلمها في الإنفاق.

## منهج البحث

سيعتمد الباحث في بحثه على المناهج الآتية:

١. **المنهج الاستقرائي**: حيث يجمع الباحث المعلومات المتعلقة بموضوع مشكلة انتشار قضايا الطلاق وارتفاع نسبها؛ وذلك من خلال الرجوع إلى المكتبات والمصادر والمراجع المتوافرة من الكتب والبحوث والمقالات المتعلقة بالموضوع.

٢. **المنهج التحليلي**: بعد جمع المعلومات يقوم الباحث بالمناقشة وتحليل قضايا الطلاق المسجلة في المجلس الإسلامي بولاية جالا في الجانب الفقهي؛ من أجل الحصول على وسائل علاجه الشرعية، والتي من شأنها أن تكون مرشدة للمسلمين في حل مشاكل الطلاق بولاية جالا.

٣. **الدراسة الميدانية**: سيقوم الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع خمس حالات (عينات) من المطلقين والمطلقات، وأيضًا يقوم بمقابلات مع العلماء والقاضي الشرعي الضروري وخمسة أشخاص من أعضاء لجنة المجلس الإسلامي بولاية جالا برئاسة الدكتور/ إسماعيل هاري (رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا). وأيضًا يقوم الباحث بالمقابلات مع شخصين اثنين من الأساتذة والخبراء الأكاديميين في الهيئات ذات الصلة بالموضوع كالدكاترة والمشايخ في الجامعة، الذين لديهم علوم وخبرة كثيرة في فقه الأسرة مثلًا؛ وذلك عن طريق المحادثات والمشاورات؛ بحثًا عن الحلول المناسبة؛ وسبل العلاج؛ من أجل معرفة الأسباب الحقيقة في زيادة الطلاق وآثار تلك الأسباب على المجتمع، وذلك للوصول إلى طرح الحلول الشرعية لهذه المشاكل الأسرية الاجتماعية في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ويحاول الباحث أن يستفيد من أجوبة الأسئلة في المقابلات في الفصل الثالث، والفصل الرابع، والفصل الخامس.

## الدراسات السابقة

حاول الباحث الوقوف على الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وحصل على بعض الكتب والمقالات والبحوث ذات العلاقة المباشرة بالموضوع الحالي، وبيانها كما يأتي:

مقالة بعنوان: **آثار الطلاق: الجروح التي تحتاج إلى الشفاء**[6]، سوفودي بنياونج، تحدث الباحث عن الطلاق فيما يتعلق بالقانون التايلاندي، وذكر إحصائيات الطلاق لكل قطاع في تايلاند، كما ذكر الولاية التي تتعلق بأقصى حالات الطلاق في تايلاند من سنة ١٩٩٤م-٢٠٠٠م بشكل العام، وتحدث أيضًا عن الجروح المتعلقة بآثار الطلاق من الناحية الطبية والعلمية والأسرية، غير أن الباحث لم يذكر ما يتعلق بالأسباب والآثار المترتبة على الطلاق بالتفصيل، وخاصة على المجتمع الإسلامي. وتختلف هذه الدراسة عن هذا البحث بأن الباحث هنا سيوضح الأسباب والعوامل المساهمة والمؤدية إلى انتشار الطلاق، وسيُبرزُ الآثار المترتبة على الطلاق بين المسلمين، ثم يوضح وسائل الحلول لقضايا الطلاق في المجتمع المسلم بولاية جالا من الجانب الفقهي وعلاجه الشرعي.

رسالة بعنوان: "**حق الزوجة في الطلاق والمطالبة بالمساعدة في الفقه الإسلامي: دراسة ميدانية بولاية فطاني**" لعبد الرحمن جئ عاروغ[7]، وهي رسالة ماجستير باللغة الإنجليزية مطبوعة في جامعة الأمير سونكلا نكرين. تحدث الكاتب في هذه الرسالة عن حقوق الزوج والزوجة وأحكام النكاح في الإسلام، وتكلم عن أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية مع بيان الأسباب التي تؤدي إلى وقوعه والآثار المترتبة عليه في ولاية فطاني، ثم تناول الحديث عن حق الزوجة في إنهاء العلاقة الزوجية. ومما سبق يتضح أن هذه الدراسة ركزت على دراسة حق الزوجة في إنهاء عقد النكاح بولاية فطاني، مما يمكن المجتمع من الاستفادة منه على وجه العموم، وتساعد هذه الرسالة في علاج قضية الطلاق في ولاية فطاني، ولكن مع جهوده لم يتطرق إلى قضايا الطلاق وحلولها في ولاية جالا. بينما يهتم الباحث في هذا البحث ببيان كل ما يتعلق بأسباب الطلاق وآثاره من عام ٢٠١٩م -٢٠٢٠م وكيفية تطبيقها، وطرق الحلول الخاصة بولاية جالا.

---

[6] ดร.สุภดี บุญญวงค์, *ผลกระทบของการอย่าร้าง: บาดแผลที่ต้องเยียวยา*, (สงขลา: มหาวิทยาลัยทักษิน, ฉบับที่1, คศ. 2005).

[7] Abulrahman Che-arong, "*Wife's Right on Divorce and Ancillary Claims in Islamic Law: A Case Study in Patani Province*", (Master of Arts Thesis in Islamic Studies Prince of Songkla University 2005).

رسالة بعنوان: **"أسباب الفرقة في الأسرة المسلمة وعلاجها من منظور إسلامي: بانكوك نموذجًا"** للباحثة/ شادا سينج ساوانج[٨]. تحدثت الكاتبة في هذه الرسالة عن تعريف الفرقة وأنواعها والفرق بين فرقة الطلاق والفسخ، وذكرت أيضًا أسباب الفرقة بين الزوجين في ولاية بانكوك سواء بسبب الشقاق، أو الضرر، وسوء العشرة، أو بسبب ردة أحد الزوجين، أو التفريق بسبب فقدان الزوج أو غيبته، والكاتبة ركزت على مسألة الفرقة في الأسرة المسلمة، ولا شك أن هذه الرسالة لها صلة مباشرة، ورابط وثيق بالطلاق؛ لأنها جزء من أجزاء فُرْقة الأسرة وسبب من أسبابها، غير أن الكاتبة ركزت حديثها على محافظة بانكوك فقط، غير أنها لم تركز على أسباب الفرقة بين الزوجين (الطلاق). ومع ذلك تختلف هذه الدراسة عن هذا البحث بأن الباحث سيبين الأسباب والآثار في قضية الطلاق مع ذكر كيفية المعالجة في مواجهة مشاكل ازدياد الطلاق بين المجتمع المحلي الإسلامي خصوصًا في ولاية جالا بجنوب تايلاند.

مقالة بعنوان: **قضايا الأقليات في المنظور الإسلامي: رؤية مقاصدية**[٩]، كمال السعيد حبيب، وقد اقتصر الكاتب على بيان ما يتعلق بإشكالية المعاصرة حول الأقليات، ثم تحدث عن المنهج المقاصدي في التعامل مع قضايا الأقليات، ثم ختم الكاتب كلامه بالحديث عن مفهوم الأقليات في السياق الإسلامي من منظور مقاصدي. ومع ذلك أفاد الباحثُ من هذه المجلة إفادة كبيرة لا سيما في معرفة المنظور الإسلامي إلى قضايا الأقليات. ولكنْ مع جهوده المشكورة لم يتطرق إلى قضايا الطلاق التي تتعلق بفقه الأقليات لحل المشاكل الطلاق. وتختلف هذه الدراسة عن هذا البحث بأن الباحث هنا سيتحدث عن فقه الأقليات لا سيما فيما يتعلق بقضايا الطلاق التي لها صلة ورابط مع المجتمع الإسلامي المحلي في ولاية جالا بجنوب تايلاند؛ وسيركز الباحث كلامه في معالجة هذه القضية، وطُرق مواجهة ارتفاع نسب الطلاق، كما يهتم ببيان كل ما يتعلق بأسباب الطلاق وآثاره وحلوله بين المسلمين المقيمين في ولاية جالا.

---

[٨] شادا سينج ساوانج، "**أسباب الفرقة في الأسرة المسلمة وعلاجها من منظور إسلامي بانكوك نموذجًا**"، (رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٧م).

[٩] كمال السعيد حبيب، **قضايا الأقليات في المنظور الإسلامي: رؤية مقاصدية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

مقالة باللغة الملايوية بعنوان: **"الحقوق المادية للمسلمات المطلقات: التجربة في تايلاند"**، لمحمد تايوالدين وريحانة عبد الله ومحمد نور هوسايري مت حسين[١٠]، وقد قام هؤلاء الباحثون بتوضيح الحقوق المادية للمسلمات المطلقات عن تطبيق قانون الأسرة الإسلامي في ولايات جنوب تايلاند الثلاثة (ولاية جالا، ولاية فطاني، ولاية ناراتيوات) مع كيفية تطبيق مطالبات الحقوق المادية للمسلمات المطلقات في الولايات الجنوبية الثلاثة، كالمطالبة بالمتعة، ومطالبات النفقة والعدة، ومطالبات المهر، ومطالبات الحضانة، ومطالبات الممتلكات والمشاركات الزوجية؛ ولا يخفى أن هذه الدراسة تختلف عن موضوع البحث الذي نحن بصدده؛ حيث يركز هذا البحث كلامه عن أحوال المجتمع المسلم المؤدية إلى ازدياد الطلاق، مع التركيز على إبراز الأسباب، وبيان طرق العلاج الشرعية، وتوضيح حلول المجلس الإسلامي بولاية جالا في قضية الطلاق، ونحاول في هذا إبراز هذه الحلول بالتفصيل والتحليل.

رسالة بعنوان: **الطلاق الرجعي وأحكامه في الفقه الإسلامي دراسة فقهية "مقارنة مع تطبيقاته في المحاكم الشرعية في قطاع غزة"**[١١]، لحمتو حمدان ديب الغرة، وهو عبارة عن بحث مُقَدَّمٍ للحصول على درجة الماجستير. وقد ذكر الباحثُ في الفصل الأول الطلاق وأحكامه، وبين في الفصل الثاني الطلاقَ الرجعي، وختم بالفصل الثالث الذي ذكر فيه أحكام الطلاق الرجعي، وبعض نماذجه في المحاكم الشرعية، هذه الرسالة رسالة جيدة ومفيدة جدًا ولها صلة ورابط بموضوعنا؛ ولكن هذه الدراسة تختلف عن هذا البحث الحالي من حيث إنها ركزت على بلد المؤلف فقط وهو قطاع غزة بفلسطين، أما البحث الحالي فيركز فيه الباحث على المسلمين في ولاية جالا بجنوب تايلاند، ويساهم بتناول أبواب الطلاق خصوصًا في طرح حلولٍ للمشاكل المؤدية إلى ازدياد الطلاق بين مجتمع المسلمين في ولاية جالا.

---

[10] Muhamatayuding Samah dan Raihanah Abdullah dan Mohd.Norhusairi Mat Hussin "*Hak Material Wanita Muslim yang Diceraikan: Pengalaman di Thailand*" Universiti Malaya, (7/2016), p 313-337.

[١١] حمتو حمدان ديب الغرة، "الطلاق الرجعي وأحكامه في الفقه الإسلامي دراسة فقهية (مقارنة مع تطبيقاته في المحاكم الشرعية في قطاع غزة)"، (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن، كلية الشريعة، جامعة الأزهر، غزة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م).

رسالة بعنوان: **دور قضاة الضروري في تقليل عدد حالات الطلاق "دراسة تحليلية في المجلس الإسلامي في ولاية فطاني بجنوب تايلاند"** لعواطف يونو[١٢]، وهو عبارة عن بحث تَخَرُّجٍ للحصول على درجة البكالوريوس، وقد اقتصر المؤلف على بيان اللمحة العامة عن قضاة الضروري، وعلى الطلاق في الفصل الثاني، وتناول بصورة عامة حديثًا عن المجلس الإسلامي في ولاية فطاني بجنوب تايلاند في الفصل الثالث، وفي الفصل الرابع بتحليل المؤلف عن النتائج البحث في دور قضاة الضروري في تقليل عدد حالات الطلاق، والفصل الخامس سعى المؤلف في تغطية الاستنتاجات والاقتراحات. وقد أفدتُ من هذه الرسالة لإفادة كبيرة لا سيما في معرفة دور قضاة الضروري؛ لأن الأمور الإدارية في مجلس الإسلام في ولاية جالا وولاية فطاني هي نفسها من حيث الإجراءات والتدابير، كما أن المواقف واحدة، وخاصة في حلول مشكلات المجتمع الإسلامي وهي تحت قضاة الضروري. وأيضًا لها علاقة بموضوع حلول قضية الطلاق مباشرة في الفصل الخامس. لكن مع جهود الباحث المشكورة لم يتطرق إلى مشاكل الطلاق وحلولها في ولاية جالا، بل ركز على دور قضاة الضروري في تقليل عدد الطلاق تحت رعايته في ولاية فطاني فقط. بينما يتميز هذا البحث بتركيزه على المجتمع المسلم في ولاية جالا بجنوب تايلاند مع توضيح طرق الحلول التنفيذية للمجلس الإسلامي في ولاية جالا، تلك الحلول التي تركز على قضية ازدياد الطلاق مع توضيح مصطلح "قضاة الشرعي الضروري" باختصار.

رسالة بعنوان: **تعليق الطلاق بولاية جالا: دراسة فقهية تطبيقية**[١٣]، ليحيى سيما، وهي رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، ذكر المؤلف فيها معنى الطلاق في الفقه الإسلامي، ثم تحدَّث عن تعليق الطلاق وأنواعه وأحكامه وشروط وقوعه، كما تحدث عن طريق تعليق الطلاق في المجلس الإسلامي بولاية جالا من ناحية الإجراءات والتطبيقات. فهذه الرسالة لها صلة مباشرة بهذه الدراسة من جانب المحتويات الخاصة بتعليق الطلاق، ومما لا شك فيه أن تعليق الطلاق جزء من الأجزاء التي لها علاقة وصلة قريبة بقضية الطلاق. ولكن

---

[12] Awatif Yunu, "*Peranan Hakim Dhoruri dalam Meminimalisir Jumlah Perceraian: Study Analisis di Majlis Agama Islam Wilayah Patani Selatan Thailand*" (Walisongo: Universitas Islam Negeri Walisongo, 2017).

[١٣] يحي سيما، "تعليق الطلاق بولاية جالا: دراسة فقهية تطبيقية"، (رسالة الماجستير الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، ٢٠١٨م).

هذه الرسالة تختلف عن هذا البحث بأن الكاتب لم يتطرق إلى طرح الحلول لمشاكل الطلاق في ولاية جالا، ومع ذلك سيقوم الباحث بالحديث عن الأسباب التي تؤدي بالمسلمين المحليين إلى الطلاق مع توضيح وسائل الحلول وآثار هذه الوسائل على قضايا الطلاق التي هي تحت رعاية المجلس الإسلامي بولاية جالا في الجانب الفقهي وعلاج المشكلات الشرعي.

رسالة بعنوان: **تحليل القانون الإسلامي حول العوامل المسببة للطلاق في المجلس الإسلامي في ولاية فطاني بجنوب تايلاند**[١٤]، لسوليمان لاسينج، وهو عبارة عن بحث تخرج لدرجة البكالوريوس، ذكر المؤلف فيه مفهوم الطلاق والعوامل المساهمة فيه، لا سيما من جانب التربية والحالة الاقتصادية في الفصل الثاني، وذكر نبذة مختصرًا عن مجلس الإسلام بولاية جالا في الفصل الثالث، وتحدث في الفصل الرابع عن الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق وتحليل القانون الإسلامي حول العوامل المسببة للطلاق في المجلس الإسلامي في ولاية فطاني بجنوب تايلاند، غير أن هذه الدراسة ركزت على ولاية المؤلف وهي ولاية فطاني فقط، أما هذا البحث فيركز على مجتمع المسلمين في ولاية جالا بجنوب تايلاند.

رسالة بعنوان: **دور الأئمة والقضاة في حل قضايا الطلاق "دراسة تحليلية في المجلس الديني الإسلامي في ولاية جالا بجنوب تايلاند"** لشريفة براهينج[١٥]، وهو عبارة عن بحث تخرج لدرجة البكالوريوس، وقد قامت الباحثة ببيان دور الأئمة والقاضي الشرعي في حل قضايا الطلاق بولاية جالا. وذكرت أحكامًا عامة تتعلق بالزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية. وذكرت أيضًا العمليات والإجراءات المتعلقة بالطلاق في المجلس الإسلامي بولاية جالا. تحدثت كذلك عن القانون تايلاندي الذي يتعلق بالطلاق. ولهذه الرسالة لها صلة ورابط بموضوعنا؛ لأن الباحث يبيّن نبذة مختصرة عن حلول قضايا الطلاق، ومن هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة المذكورة بأنها تتمثل في عدة جوانب كالأسباب والآثار المترتبة على الطلاق، بالإضافة إلى وسائل الحلول لقضايا الطلاق من عدة جوانب كدور الأسرة، ودور المجتمع، ودور المؤسسات التعليمية.

---

[14] Sulaiman Laseng, "*Analisis Hukum Islam terhadap Faktor-Faktor Penyebab Perceraian di Majlis Agama Islam Pattani Thailand Selatan*" (Lampung: Fakultas Syari'ah Universitas Islam Negeri Raden Intan Lampung, 2019).

[15] Syarifah Braheng, "*Peranan Tok Imam dan Tok Qadhi dalam Menyelesaikan Perkara Perceraian: Studi Analisi di Majelis Agama Islam Wilayah Yala Selatan Thailand*" (Purwokerto: Institut Agama Islam Negeri Purwokerto, 2019).

رسالة بعنوان: **عملية الطلاق في مجلس الديني الإسلامي في ولاية جالا بجنوب تايلاند،** للطالب عبد الحكيم باهارو[١٦]. وهو بحث مقدَّمٌ لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس. وقد تحدث فيه المؤلف عن العمليات والإجراءات المتعلقة بالطلاق عند المجلس الإسلامي بولاية جالا. وذكر أيضًا أحكامًا وشروطًا عامة متعلقة بالطلاق، لكنه ذكرها باختصار. وتختلف هذه الرسالة عن هذا البحث بأن الباحث سيتناول كل ذلك بالتفصيل مع الإضافة في عدة جوانب كموقف المجلس الإسلامي بولاية جالا المتعلق بالطلاق.

مقالة باللغة الملايوية بعنوان: **"تأثير الطلاق على الأطفال: منظور الخصائص الاجتماعي"** لنور أيميرة زينون ونور الهدى سرنون @ كوساينين ونور سعادة محمد أون[١٧]، تحدث المؤلفون عن الآثار السلبية للطلاق على الأطفال، ومنها التأثير النفسي الاجتماعي، والتأثير بالتغييرات السلوكية على الأطفال، والتأثير بنقص الموارد المالية بسبب طلاق الوالدين. إلا أن أكثر ما ذكروه في هذه الدراسة يختلف عن دراستنا من حيث إن الباحث لن يقتصر على جانب الأطفال فقط، بل سيتطرق بمزيد من الدراسة إلى آثار وأسباب الطلاق مع وسائل الحلول لهذه القضية خصوصًا عند المجتمع الإسلامي المحلي في ولاية جالا بجنوب تايلاند.

رسالة بعنوان: **التعويض عن الضرر في بعض مسائل الزواج والطلاق: دراسة مقارنة[١٨]**، لمعود نعيمة إلياس، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون الخاص، ذكر الباحث في الفصل الأول العدول عن الخطبة كمسألةٍ موجِبَةٍ للتعويض، وفي الفصل الثاني قام بتوضيح الطلاق كمسألة موجبة للتعويض، والفصل الثالث تحدث فيه عن سلطة القاضي في تقدير التعويض في قضايا الزواج والطلاق والقيود الواردة عليه، غير أن الباحث لم يتطرق إلى الآثار والحلول المتعلقة بولاية جالا، مع تطرُّقه إلى دراسة حالة التعويض عن الضرر في بعض مسائل الزواج والطلاق. ومع ذلك تختلف هذه الدراسة عن هذا البحث من حيث إن الباحث سيتناول

---

[16] Hakim Baharu, "*Proses Perceraian di Majlis Agama Islam Wilayah Yala- Thailand Selatan*" (Purwokerto: Institut Agama Islam Negeri Purwokerto, 2019).

[17] Nuraimirah Zainun dan Nurulhuda Sarnon @ Kusenin dan Nur Saadah Mohamad Aun, "*Kesan Perceraian ke atas Kanak-Kanak: Perspektif Pekerja Sosial*" Jurnal Psikologi Malaysia, (Fakulti Sains & Kemanusiaan, Universiti Kebangsaan Malaysia, 2019), p.67-78.

[١٨] معود نعيمة إلياس، "التعويض عن الضرر في بعض مسائل الزواج والطلاق: دراسة مقارنة"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٩م/٢٠٢٠م).

بمزيد من الدراسة قضايا الطلاق وآثاره، مع كيفية سد أبواب الطلاق في المجتمع المسلم بولاية جالا بجنوب تايلاند.

بعد ذكر هذه الدراسات السابقة يمكن القول: إن الباحث قد لاحظ جهود السابقين في مجال الطلاق عمومًا وخصوصًا، ولا أنكر أنني قد أفدتُ كثيرًا من هذه الدراسات؛ غير أن عمل الإنسان لا يخلو من نقص، فمن النقص في الدراسات السابقة أنها محصورة بزمان معين، أو مكان محدد ومخصص غير ولاية جالا بجنوب تايلاند؛ ومن ثم تتجلى الإضافة الجديدة في هذه الدراسة أنها توضح مشاكل الطلاق من حيث أسبابه وآثاره وطرق علاجه خصوصًا عند المجتمع المحلي، بالإضافة إلى تحديد طرق الحلول التنفيذية في المجلس الإسلامي بولاية جالا لحل القضية في نظر الفقه الإسلامي.

# الفصل الثاني
# الطلاق وحكمه وحقوق المطلقة في الفقه الإسلامي

**التمهيد**

هذا الفصل يشتمل على أربعة مباحث، المبحث الأول: مفهوم الطلاق؛ المبحث الثاني: أحكام الطلاق في الفقه الإسلامي وآراء الفقهاء فيها؛ المبحث الثالث: حقوق المطلقة في الفقه الإسلامي.

## المبحث الأول: مفهوم الطلاق

قسم الباحث هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، كما يأتي:

### المطلب الأول: تعريف الطلاق لغةً

جاء في المعجم الوسيط أن الطلاق مشتق من:"طلَّق؛ طلوقًا وطلاقًا تحرر من قَيده وَنَحْوه، وَالْمَرْأَة طُلِّقَتْ من زَوجهَا طَلَاقًا؛ تحللت من قيد الزواج وَخرجت من عصمته، وأطلق يَدَه بِالْخَيرِ طلقًا؛ بسطها للجود والبذل وَفُلَانًا الشَّيْء أعطَاهُ إِيَّاه"[1].

وجاء في لسان العرب أنَّ الطلاق هو: "الترك مطلقًا، والتخلية من القيد، وطلاق النساء لمعنين: أحدهما: حلُّ عقد النكاح، والآخر: بمعنى التخلية والإرسال"[2].

---

[1] إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ج٢، ص٥٦٣.

[2] ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، د.ط، ٢٠٠٠م) ج١٠، ص٢٢٥.

وقال الفيروزآبادي: "وهو طَلْقُ الوَجْه، مُثَلّثَةً، وككَتِفٍ وأميرٍ، أي: ضاحِكُهُ مُشْرِقُهُ. والطَّلْقُ: الظَّبْيُ، جمع: أَطْلاقٌ، وكَلْبُ الصَّيْدِ، والناقَةُ غير المُقَيَّدَةِ. ويومٌ طَلْقٌ: لا حَرَّ فيه ولا قَرَّ، وليلَةٌ طَلْقٌ وطَلْقَةٌ وطالِقَةٌ وطوالِقُ، وقد طَلُقَ فيهما ككَرُمَ، طُلوقَةً وطَلاقَةً"[٣].

وقال الجرجاني في التعريفات: الطلاق في اللغة: إزالة القيد والتخلية، وفي الشرع إزالة ملك النكاح"[٤].

**المطلب الثاني: تعريف الطلاق اصطلاحًا**

لقد عرف فقهاء المذاهب الأربعة الطلاق بتعاريف متعددة، ومختلفة في ألفاظها، ولكنها متقاربة في معانيها. وسيبين الباحث ذلك فيما يأتي:

**أولًا: الطلاق عند الحنفية**

- عرف الحصكفي الطلاق بأنه: "رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص"[٥].
- عرفه السرخسي بأنه: "رفع الحل الذي صارت به المرأة محلًا للنكاح إذا تم العدد ثلاثًا"[٦].
- عرفه ابن نجيم بأنه: "رفع القيد الثابت شرعًا بالنكاح"[٧].

---

[٣] الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٨، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٥م) ص٩٠٤.

[٤] الجرجاني، علي بن محمد سيد الشريف، **معجم التعريفات**، (القاهرة: دار الفضيلة، د.ط، ٤١٦هـ/١٤١٣م)، ص١١٩.

[٥] الحصكفي، محمد بن علي بن عبد الرحمن، **الدر المختار في شرح تنوير الأبصار**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٢٠٥.

[٦] السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، **المبسوط**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، ج٦، ص٢.

[٧] ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج٣، ص١٤٠.

**ثانيًا: الطلاق عند المالكية**

- عرف التسولي الطلاق بأنه: "رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح"[٨].
- وعرفه الحطاب الطلاق بأنه: "صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته موجبًا تكررها مرتين للحر، ومرة لذي رِقٍّ، حرمتها عليه قبل زوج"[٩].

**ثالثًا: الطلاق عند الشافعية**

- عرفه وهبة بن مصطفى الزحيلي، بأنه: "حل قيد النكاح، أو حل عقْد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه. أو رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص"[١٠].
- وعرف الشربيني الطلاق بأنه: "حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه"[١١].
- وعرفه النووي بأنه: "تصرفٌ مملوكٌ للزوج يحدثه بلا سبب فينقطع به النكاح"[١٢].

**رابعًا: الطلاق عند الحنابلة**

- عرف البهوتي الطلاق بأنه: "حلُّ قيد النكاح أو بعضه"[١٣].
- وعرفه ابنُ قدامة بأنه: "حلُّ قيد النكاح"[١٤].

---

[٨] التسولي، علي عبد السلام، **البهجة في شرح التحفة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ج١، ص٥٣٦.

[٩] الحطاب، أبو محمد بن محمد بن عبد الرحمن، **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، (نواكشوط: دار الرضوان، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ج٤، ص٣٩٦.

[١٠] الزحيلي، الدكتور وهبة بن مصطفى، **الفقه الإسلامي وأدلته**، (سوريا، دمشق: دار الفكر، ط١٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ج٩، ص٦٨٧٣.

[١١] الشربيني، شمس الدين محمد بن الخطيب، **مغني المحتاج**، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤١٨هـ/١٦٩٧م) ج٣، ص ٣٦٨.

[١٢] النووي، أبو زكريا محيي الدين شرف، **تهذيب الأسماء واللغات**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج٣، ص١٨٨.

[١٣] البهوتي، منصور بن يونس، **الروض المربع في شرح زاد المستقنع**، (د.م: دار المؤيد، د.ط، د.ت)، ص٥٥٩.

[١٤] ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، **المغني**، (القاهرة: مكتب القاهرة، د.ط، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م)، ج٧، ص٣٦٣.

**والراجح عند الباحث:** بعد النظر في تعريفات الطلاق يتفق الباحث مع رأي التميمي الذي اختار تعريف الحصكفي وهو أن الطلاق هو: "رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص"؛ وذلك لأسباب من أهمها:

١. أنه جامعٌ مانعٌ، وذلك من شروط أيِّ تعريف يترتب عليه حكمٌ شرعيٌ، أي يجمع جميع أفراد النوع الذي يتم تعريفه، ويمنع ما سواه من الدخول ضمن التعريف لكونه جامعًا مانعًا.

٢. قوله: "في الحال أو المآل" يدخل فيه الطلاق الرجعي الذي ينقص عدد الطلقات، والطلاق البائن الذي يعتبر الأخير سواء كانت البينونة الصغرى أو الكبرى.

٣. قوله: "بلفظ مخصوص" ضبط للطلاق من الوقوع إلا بالألفاظ المخصوصة وهي الألفاظ الصريحة أو الألفاظ الكنائية.

## المطلب الثالث: مشروعية الطلاق

لقد شرع الله الطلاق للمتزوجين، وثبتت مشروعيته بأدلة كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، وإجماع العلماء، والمعقول، وفيما يأتي عرضٌ لهذه الأدلة:

### أولًا: مشروعيته من القرآن الكريم

ثبتت مشروعية الطلاق في آيات قرآنية كثيرة، منها ما يأتي:

١. قوله تعالى: ﴿**يَأَيّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ**﴾ [الطلاق: ١].

**وجه الاستدلال:** أن هذه الآية خطابٌ للنبي ﷺ؛ إذن فهو حكمٌ عامٌ فيه وفي جميع أمته؛ لأن خطاب النبي خطابٌ لأمته، فعندما يقرر الرجل طلاق زوجته، يجب أن يطلقها في فترة العدة التي يجب عليها أن تنتظرها، وهي فترة تُعتبر مرحلة انتقالية وتأملية بين الزواج والطلاق، وتعطي الفرصة للزوجين لإمكانية المصالحة والتفكير بشكل واضح.

وقال القرطبي: "يخاطب الله تعالى رسوله ﷺ بإيقاع الطلاق، خوطب بلفظ الجماعة تعظيمًا وتفخيمًا، وأنه خطاب للنبي ﷺ والمراد عامَّةُ للمسلمين"[١٥]. الإيقاع الذي يخاطب الله تعالى رسوله ﷺ بصيغة الجمع في القرآن يأتي لتعظيم وتفخيم الرسول ولإبراز أهمية الأمور التي يتم تناولها في النص؛ لذا يمكننا أن نفهم من استخدام صيغة الجماعة في هذه السياقات أنها تهدف إلى تعظيم وتكريم النبي ﷺ وإبراز أهمية تلك النصوص التي تخصه وتخص المسلمين عامة.

وقال ابن كثير: "خوطب النبي -صلى الله عليه وسلم- أولًا تشريفًا وتكريمًا ثم خاطب الأمة تبعًا فقال تعالى: {يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهنَّ لعدتهنَّ}، أي: لا يطلقها وهي حائضٌ ولا في طُهْرٍ قد جامعها فيه، ولكن يتركها حتى إذا حاضت وطهرت طلقها تطليقة"[١٦].

وقال الطبري: "إذا طلقتم نساءكم فطلقوهن لطهرهن الذي يحصينه من عدتهن، طاهرًا في غير جماع، ولا تطلقوهن بحيضهن الذي لا يعتددن به من قرئهن"[١٧].

٢. قوله تعالى: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْتَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾ (البقرة: ٢٢٩).

**وجه الاستدلال**: أن هذه الآية تتعلَّقُ بأحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية؛ حيث ذكرتْ أن الطلاق مرتان، وبعد ذلك إما أن يتمسك الزوجان ببعضهما بمعروف، أي يحاولان الصلح والعودة إلى حياتهما الزوجية السليمة، أو يتسرَّحان بإحسان، أي يتفقان على الطلاق بطريقة تسهل على الطرفين هذه العملية وتحافظ على الكرامة والمرونة في التعامل.

---

[١٥] القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن**، (الرياض: دار عالم الكتب، د.ط، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ج١٨، ص١٤٨.

[١٦] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري، **تفسير القرآن العظيم**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨)، ج٨، ص١٦٥.

[١٧] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، (مكة المكرمة: دار التربية التراث، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ص٣١٣.

وقال ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وغيرهم: "المراد بالآية التعريف بسنة الطلاق، أي: من طلق اثنتين فليتق الله في الثالثة، فإما تركها غير مظلوم شيئًا من حقها، وإما أمسكها محسنًا عشرتها، والآية تتضمن هذين المعنيين"[١٨].

وقال الطبري: هو دلالة على عدد الطلاق الذي يكون للرجل فيه الرجعة على زوجته، والعدد الذي تبين به زوجته منه. وذكر من قال: إن هذه الآية نزلت؛ لأن أهل الجاهلية وأهل الإسلام قبل نزولها لم يكن لطلاقهم نهاية تبين بالانتهاء إليها امرأته منه ما راجعها في عدتها منه، فجعل الله تعالى ذكره لذلك حدًّا، حرَّم بانتهاء الطلاق إليه على الرجل امرأتَه المطلقة، إلا بعد زوج، وجعلها حينئذ أملك بنفسها منه[١٩].

وقال ابن كثير: هذه الآية الكريمة رافعة لما كان عليه الأمر في ابتداء الإسلام، من أن الرجل كان أحقَّ برجعة امرأته، وإن طلقها مئة مرة ما دامت في العدة، فلما كان هذا فيه ضرر على الزوجات قصرهم الله عز وجل إلى ثلاث طلقات، وأباح الرجعة في المرة والثنتين، وأبانها بالكلية في الثالثة، فقال: الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان [٢٠].

٣. قوله تعالى: ﴿**لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ**﴾ (البقرة: ٢٣٦).

**وجه الاستدلال:** أن هذه الآية دلَّتْ على أنه لا إثم على الرجل إذا طلق زوجته قبل أن يمسها بالجماع، أو إذا فَرَضَ عليها فريضةً، مثل التعبد أو النكاح. وأن المطلق يجب أن يتمتع بمتاعٍ يأمره به الله تعالى.

وقال القرطبي: هذه الآية دلت على أحكام المطلقات، وهو ابتداء إخبار برفع الحرج عن المطلق قبل البناء والجماع، فرض مهرًا أو لم يفرض، ولما نهى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عن التزوج لمعنى الذوق وقضاء الشهوة، وأمر بالتزوج لطلب العصمة والتماس ثواب الله وقصد دوام الصحبة، وقع في نفوس المؤمنين أن من طلق قبل البناء قد واقع جزءًا من هذا

---

[١٨] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج٣، ص١٢٦.

[١٩] الطبري، المرجع نفسه، ج٤، ص ٥٣٩.

[٢٠] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٤٦٠.

المكروه، فنزلت الآية رافعة للجناح في ذلك إذا كان أصل النكاح على المقصد الحسن. وقال قوم: ﴿**لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ**﴾ (البقرة: ٢٣٦)، معناه: لا طلب لجميع المهر، بل عليكم نصف المفروض لمن فرض لها، والمتعة لمن لم يفرض لها[٢١].

وقال ابن كثير: "أباح الله تبارك وتعالى طلاق المرأة بعد العقد عليها، وقبل الدخول بها، قال ابن عباس، وطاوس، وإبراهيم، والحسن البصري: المسُّ النكاح، بل ويجوز أن يطلقها قبل الدخول بها والفرض لها، إن كانت مفوضة وإن كان في هذا انكسار لقلبها، ولهذا أمر تعالى بإمتاعها وهو تعويضها عما فاتها بشيء تُعطاه من زوجها بحسب حاله، على الموسع قدره، وعلى المقتر قدره"[٢٢].

وقال أبو جعفر إن قوله تعالى: ﴿**لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ**﴾ (البقرة: ٢٣٦). أي: لا حرج عليكم في طلاقكم نساءكم وأزواجكم؛ تعني أنه لا يوجد حرج أو إثم عليكم إذا قررتم الطلاق من نسائكم. و﴿**مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ**﴾ أي: "ما لم تجامعوهن"[٢٣]؛ أنه ما لم تدخلوا بهن، أي ما لم تجامعوهن أو تأتوهن جنسيًا. هذا يعكس أن الطلاق يمكن أن يكون مبنيًا على اختلاف أسبابه، بما في ذلك عدم الجماع.

٤. قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ (البقرة: ٢٣٠).

قال أبو جعفر: بقوله: "فإن طلقها" فإن طلق المرأة -التي بانت من زوجها بآخر التطليقات الثلاث بعد ما نكحها مطلقها الثاني فلا تحل له حتى تنكح الزوجة بزوج غيره. وبقوله: "فلا جناح عليهما"؛ أي فلا حرج على المرأة التي طلقها هذا الثاني من بعد بينونتها

---

[٢١] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج٣، ص١٩٦-١٩٧.

[٢٢] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٤٨٥.

[٢٣] الطبري، **تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج٥، ص١١٧.

من الأول، وبعد نكاحه إياها، وعلى الزوج الأول الذي كانت حرمت عليه بينونتها منه بآخر التطليقات أي أن يتراجعا بنكاح جديد[٢٤].

**ثانيًا: مشروعية الطلاق من السنة النبوية**

١. عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن عمر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ طلق حفصة، ثم راجعها[٢٥].

**وجه الاستدلال:** أن الطلاق الرسول ﷺ حفصة يدل على مشروعية الطلاق.

وقال الصديقي بنقل من كلام الشيخ الدهلوي في المدارج: "إن النبي ﷺ طلق حفصة مرة واحدة فلما بلغ هذا الخبر عمر رضي الله عنه فاهتم له، فأوحى إلى النبي ﷺ مراجعة حفصة، فإنها صوامة قوامة وهي زوجتك في الجنة"[٢٦].

٢. عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء»[٢٧].

---

[٢٤] الطبري، **تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج٤، ص ٥٩٧.

[٢٥] رواه أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، (بيروت: مكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، كتاب الطلاق، باب في مراجع (٢٢٨٣)، ج٣، ص٥٩٣.

[٢٦] الصديقي، محمد بن أشرف بن أمير بن علي، **عون المعبود على شرح سنن أبي داود** (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص١٠٦٤.

[٢٧] رواه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، **صحيح البخاري**، (دمشق: دار ابن كثير، ط٥، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م) كتاب الطلاق، قول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (٥٢٥١)، ج٧، ص٤١.

**وجه الاستدلال:** أي؛ "ليتركها بعد الرجعة حتى تطهر، وعندئذ يوقع طلقة واحدة إذا شاء، فإذا حاضت ثم طهرت أوقع طلقه أُخرى إذا شاء، فإذا طهرت للمرة الثالثة فلينظر: إن شاء أمسكها بعد الرجعة، وإن شاء أوقع طلقة ثالثة، وتكون قد بانت بذلك منه"[٢٨].

في هذا النص، النبي محمد ﷺ يبين لعمر بن الخطاب رضي الله عنه كيفية التعامل مع الحالة التي طلق فيها عبدُ الله بن عمر زوجتَه وهي في حالة الحيض. يوصي النبي ﷺ بأن يُرجعها عبد الله بن عمر إلى بيتها، وينتظر حتى تطهر من حيضها، ثم تحيض، ثم تطهر مرة أخرى. بعد ذلك إن شاء عبد الله بن عمر أن يمسك بزوجته مرة أخرى، أو يطلقها قبل أن يجامعها؛ فليفعل. وهذا الحديث يوضح كيفية تطبيق أحكام الطلاق بشكل دقيق في الإسلام، مع التأكيد على أهمية الاحترام والتعامل الحسن حتى في حالات الطلاق، وذلك لضمان حقوق الأطراف المعنية ولتجنب الإساءة أو الظلم.

وقال ابن قدامة: "بين رسول الله ﷺ بأن الطلاق المأذون به الذي هو مصيب للسنة هو الطلاق الذي يقع في طهر لم يمسها فيه، والطلاق غير المأذون به هو طلاق الرجل زوجته أثناء حيضها"[٢٩]. هذا النص يشير إلى تقسيم الطلاق إلى نوعين:

١. الطلاق المأذون به (المصيب للسنة): يشير إلى الطلاق الذي يقع خارج فترة الحيض، أي في الطهر الذي لم يمسها فيه زوجها، ويعتبر هذا النوع من الطلاق مأذونًا ومقبولًا شرعاً وفقاً للسنة النبوية.
٢. الطلاق غير المأذون به: هو الطلاق الذي يحدث عندما يطلق الرجل زوجته في أثناء فترة حيضها، وهذا النوع من الطلاق غير مأذون شرعًا، وقد يكون عرضة للنقض أو التجديد.

---

[٢٨] الخِن، الدكتور مُصطفى، **الفقه المنهجي على مذهب الشافعي**، (دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ج٤، ص١٢٦.

[٢٩] ابن قدامة، **المغني**، ج٧، ص٣٦٥.

**ثالثًا: الإجماع**

أجمع الناس على جواز الطلاق، والمعقول يؤيده؛ لأنه ربما فسدت الحال بين الزوجين، فيصير بقاء الزواج مفسدة محضة، وضررًا مجردًا، بإلزام الزوج والنفقة والسكنى، وحبس المرأة مع سوء العشرة، والخصومة الدائمة من غير فائدة، فاقتضى ذلك شرع ما يزيل الزواج، لتزول المفسدة الحاصلة منه[٣٠].

**رابعًا: المعقول**

من المعلوم أن العشرة الزوجية إذا فسدت وتعذَّرَ الإصلاح بين الزوجين، أصبحوا حينئذ أمام خياراتٍ تتمثل في الآتي:

١. بقاءُ الحياة الزوجية مع النُّفورِ والضغينة.
٢. بقاء الزوجية قائمةً مع التفريق بين الزوجين جسديًا فتصير المرأة كالمعلقة.
٣. التفريق بين الزوجين بالطلاق فيغنيهما الله من فضله بزواج آخر عوضًا عن الزوج الأول أو الزوجة الأولى.

ويتضح من ذلك أن الفرقة بالطلاق هي الأصلحُ لكلٍّ من الزوجين، فتعين درءًا للمفسدة العظمى"[٣١].

وبناء على ما سبق من الأدلة يتجلَّى للباحث أن الطلاق ثابتٌ ومشروعٌ بالأدلة من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياسُ الصحيحُ دالٌ على وقوعه؛ لما يقع من سوء العشرة بين الزوجين. فشُرِع الطلاقُ لدفع المفسدة التي قد تقع على أحد الزوجين في حال قيام الحياة الزوجية، بينما قال تعالى: ﴿**وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا**﴾ (النساء: ١٣٠)، فهذه الآية تتحدث عن الحكمة والرحمة من الله في حال حدوث الطلاق بين الزوجين، مشيرة إلى أن الله سيمنح كلاً منهما بما يكفيه للعيش بكرامة ورغد في حال انفصالهما، وأن الله واسع العطاء وحكيم في قضائه وتدبيره.

---

[٣٠] ابن قدامة، **المغني**، ج٧، ص٣٦٣.

[٣١] السرطاوي، محمود علي، **فقه الأحوال الشخصية الزواج والطلاق**، (عمان: دار الفكر، ط.١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م)، ص١٣٣.

**المبحث الثاني: أنواع الطلاق وأركانه وأحكامه في الفقه الإسلامي وآراء الفقهاء فيها**

قسم الباحث هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، كما يأتي:

**المطلب الأول: أنواع الطلاق**

يتنوع الطلاق إلى أنواع متعددة، بحسب اعتبارات مختلفة، وسيبين الباحث ذلك فيما يأتي:

**أولًا: أنواع الطلاق بحسب زمانه:**

ينقسم الطلاق بحسب حال المرأة وموافقة الطلاق للآداب والتعاليم التي شرعها الله تعالى في كتابه وسنة نبيه ﷺ إلى ثلاثة أقسام:

**١. الطلاق السني وحكمه:**

للأئمة الأربعة أقوال مختلفة بهذا الطلاق، تختلف في ألفاظها، لكنها تتقارب في المعنى، ويتبين ذلك فيما يلي:

في رأي الحنفية[٣٢]: يقسمون طلاق السُّنة إلى حسن وأحسن؛ "فالأحسن هو: أن يطلق الرجل امرأته طلقة واحدة رجعية في طهر لا جماع فيه، ويتركها حتى تنقضي عدتها".

والأصل فيه ما روي عن إبراهيم النخعي —رحمه الله — أنه قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يستحسنون ألا يطلقوا للسنة إلا واحدة، ثم لا يطلقون غير ذلك حتى تنقضي العدة، وفي رواية أخرى قال في الحكاية عنهم: وكان ذلك عندهم أحسن من أن يطلق الرجل ثلاثة في ثلاثة أطهار، وهذا نص في الباب ومثله لا يكذب؛ ولأن الكراهة لمكان احتمال الندم، والطلاق في طهر لا جماع فيه دليلٌ على عدم الندم؛ لأن الطهر الذي لا جماع فيه زمانُ كمال الرغبة.

والحسن هو: أن يطلقها ثلاثًا في ثلاثة أطهار لا جماع فيها؛ بأن يطلقها واحدة في طهر لا جماع فيه، ثم إذا حاضت حيضة أخرى وطهرت طلقها أخرى، ثم إذا حاضت وطهرت طلقها أخرى"[٣٣].

---

[٣٢] الخرشي، محمد بن عبد الله، **شرح مختصر خليل للخرشي**، (بيروت: دار الكفر، د.ط، د.ت)، ج٤، ص٢٧.

[٣٣] الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، (د.م: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ج٣، ص٨٨؛ ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، **شرح فتح القدير**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج٣، ص٤٤٧.

قال المالكية: الطلاق الذي أذنت السنة فيه ما استوفى أربعة قيود:

١. أن تكون الطلقةُ واحدة.

٢. أن يقع الطلاق في حال طهر المرأة.

٣. أن تكون الواحدة مردفة في العدة، فلو طلقها طلقة رجعية ثم أردف عليها في العدة شيئًا فَبِدْعَيٌّ.

وقال الشافعية[٣٤]: بأن الطلاق السني هو: "أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه".

وقال الحنابلة[٣٥]: بأن الطلاق السني هو: "أن يطلقها في طُهْرٍ من غير جماع واحدة، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها".

## حكم الطلاق السني

لا خلاف بين الفقهاء في أن الطلاق السني مستحب شرعًا، والأصل في مشروعية طلاق السنة قوله تعالى: ﴿**يَأَيّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ**﴾ (الطلاق: ١)، "والمعنى مستقبلات عدتهن أي وقتها، وهو الطلاق في طهر لا جماع فيه[٣٦]. وهذه الآية توجه إلى النبي محمد ﷺ، وتخاطبه بأنه عندما يقوم المسلمون بطلاق النساء، يجب أن يطلقوهن لأجل عدتهنّ، وهذا ما يجب إيصاله للمسلمين.

ولما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمرُ بن الخطاب رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «مُرْهُ فلْيراجعْها، ثم ليمسكْها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن

---

[٣٤] البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، **التهذيب في فقه الإمام الشافعي**، (د.م: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج٦، ص٨؛ الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، (د:م دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج٣، ص٦.

[٣٥] ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، (د.م: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ج٣، ص١٠٧.

[٣٦] الزحيلي، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، ج٢٨، ص٢٦٤.

شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء»[٣٧]، والحديث فيه بيانٌ واضحٌ للآية الكريمة التي سبق ذكرها.

## ٢. الطلاقُ البِدْعِيُّ وحكمه

هو طلاقُ الزوجةِ المدخولِ بها في حيضٍ أو نفاسٍ، أو في طُهْرٍ جامعها فيه، ولم يبن الحمل، وهو طلاقٌ مُحَرَّمٌ، لكن يقع الطلاق مع وقوع الإثم، لمخالفته للصورة المشروعة للطلاق بآدابه وتعاليمه التي وردت في قوله تعالى: ﴿**إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ**﴾ (الطلاق: ١)، أي مستقبلات للعدة، فإن خالف فهو آثم، والطلاق بدعي، ويقع، ويسن له الرجعة[٣٨]، أي فإنه يعتبر عملاً محرمًا ومخالفًا للأحكام الشرعية للطلاق، حيث يُفترض أن يتم الطلاق وفقًا للآداب والتعاليم الإسلامية التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية. وإذا وقع الطلاق بدون احترام هذه الأحكام، فإنه يعد إثمًا على الزوج ويجب عليه التوبة والاستغفار.

أما الحنفية فالطلاق البدعي عندهم نوعان[٣٩]:

١. نوعٌ يرجع إلى الوقت، وهو نوعان أيضًا؛ أحدهما: الطلقة الواحدة الرجعية في حالة الحيض إذا كانت مدخولًا بها سواء كانت حرة أو أمة، والثاني: الطلقة الواحدة الرجعية في ذوات الأقراء في طهر جامعها فيه حرة كانت أو أمة.
٢. ونوعٌ يرجع إلى العدد: فهو إيقاع الثلاث أو الثنتين في طهر واحد لا جماع فيه، سواء كان على الجمع؛ بأن أوقع الثلاث جملة واحدة، أو على التفاريق واحدًا بعد واحد بعد أن كان الكل في طهر واحد.

## حكم الطلاق البدعي

---

[٣٧] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الطلاق، باب قول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (٥٢٥١)، ج٧، ص٤١.

[٣٨] الزحيلي، **المعتمد في الفقه الشافعي**، (دمشق: ط٣، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ج٤، ص١٤٦.

[٣٩] الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ج٣، ص٩٣؛ الغنيمي، عبد الغني بن طالب بن حمادة، **اللباب في شرح الكتاب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت)، ج٣، ص٣٧.

لا خلاف بين العلماء في أن الطلاق البدعي مُحرَّمٌ ديانةً، وذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الطلاق البدعي يقع وتترتب عليه آثاره، وإن كان الطلاق البدعي حرامًا ديانة[٤٠].

واحتجوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما: أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء»[٤١].

**وجه الاستدلال:** أن رسول الله ﷺ أمر ابنَ عمرَ في مراجعة امرأته التي قد طلقها في أثناء حيضها، فهذا يدل على أن الطلاق في حالة الحيض يقع.

### ٣. الطلاق الذي لا يوصف بسنة ولا بدعة

هو طلاق جائز، وواقع، وليس حرامًا، ولا يوصف بسنة ولا بدعة، وهو طلاق الزوجة غير الممسوسة أي غير المدخول بها، حائضًا كانت أو طاهرًا؛ لأنه لا عدة عليها، وطلاق الآيسة والصغيرة؛ لأنهما تعتدان بالأشهر، فلا يلحقهما ضرر في إطالة العدة، وطلاق الحامل، فإن عدتها في جميع الأحوال بوضع الحمل، وطلاق طالبة الخلع؛ لأنها تريد افتداء نفسها من زوجها بالمال، وتحتاج للخلاص منه، وترضى بطول التربص، فهؤلاء النساء الخمس يكون الطلاق عليهن لا سنة فيه ولا بدعة[٤٢].

### ثانيًا: أنواع الطلاق بحسب العوض أو الرغبة:

ينقسم الطلاق بحسب الاتفاق على العوض فيه، أو وقوعه بدون عوض أو بحسب الرغبة فيه إلى أربعة أنواعٍ:

---

[٤٠] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٢هـ/١٩٩١م)، ج٨، ص٤.

[٤١] رواه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الطلاق، (٤٩٥٣)، ج٥، ص٢٠١١.

[٤٢] الزحيلي، **المعتمد في الفقه الشافعي**، ج٤، ص١٤٧.

**النوع الأول: الطلاق العادي**

وهو المراد عند إطلاق كلمة الطلاق، ومعناه: أن يقع برغبة من الزوج ولا يلتزم بمال على مجرد الطلاق، إلا ما أوجبه الشرع من حقوق للمطلقة، ويترتب عليه أحكام الطلاق عامة، ويختص هذا النوع بالزوج، وهو أحد التأويلات لقوله تعالى: ﴿**وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ**﴾ (البقرة: ٢٢٨)، أي: أن الرجل يملك الطلاق ولا تملكه المرأة. ولما روى ابنُ عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله قال: «إنما الطلاق لمن أخذ الساق»، ولقوله تعالى: ﴿**أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ**﴾ (البقرة: ٢٣٧)، أي الذي بيده عقدة النكاح؛ وهو الزوج في الأصل بالاتفاق[٤٣].

**النوع الثاني: الخلع**

الخلع هو الطلاق الذي يقع برغبة الزوجة، وطلبها، وإصرارها على الفراق مقابل عوض تدفعه للزوج، وذلك بأن تفتدي نفسها من زوجها بشيء يتفقان عليه من مهرها تعطيه إياه. فالخلع جائز، ولا يقع إلا بعوَض مالي تفرضه الزوجة للزوج ولا من غير الزوجة الرشيدة؛ لأن غير الرشيدة لا تتمتع بأهلية الالتزام، فلا تملك التصرّف، فإن خالعها الزوج وقع طلاقًا رجعيًا عاديًا، ولا يثبت له به شيء من مهرها[٤٤].

فإذا خالع الرجل امرأته، ملكت المرأة بذلك أمر نفسها، ولم يبق للزوج عليها من سلطان، فلا رجعة له عليها في أثناء العدّة، كما هو الشأن في الطلاق العادي؛ لأن الخلع طلاق بائن، إنما السبيل إلى ذلك عقد جديد تملك فيه المرأة كامل اختيارها، وبمهر جديد أيضًا. ويجوز أن يُخالع الرجل زوجته في الحيض والطهر الذي جامعها فيه، ما دامت رشيدة؛ وذلك لأنها لا تتضرر حينذاك؛ إذ الخلع إنما هو تحقيق لرغبتها في التخلّص من الزوج، فلا يرِد فيه ما يمكن إيراده على الطلاق العادي الذي يكون برغبة من الزوج، من الإضرار بالزوجة[٤٥].

---

[٤٣] الزحيلي، **المعتمد في الفقه الشافعي**، ج٤، ص١٤٨.

[٤٤] المرجع نفسه، ج٤، ص١٤٨.

[٤٥] الزحيلي، **المعتمد في الفقه الشافعي**، ج٤، ص١٤٨.

وقد عرف البهوتي الخلعَ بأنه: "فراق الزوج امرأته بعوض يأخذه الرجلُ من امرأته أو غيرها بألفاظ مخصوصة"[٤٦]. وهذا يعني أن الزوج يستطيع إنهاء الزواج من زوجته بتقديم عوض مالي معين، ويجب أن يتم ذلك باستخدام كلمات معينة تفيد الخلع، مثل "أنت طالق".

وعرفه الشربيني بأنه: "فرقة بين الزوجين بعوض مقصود راجع لجهة الزوج بلفظ طلاق أو خلع"[٤٧]. وهذا يؤكد أن الخلع يعني أن يقوم الزوج بفسخ الزواج بمقابل مالي يعود للزوج.

وكذلك عرفه الحصكفي بأنه: "إزالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع أو في معناه"[٤٨]؛ أي أن الخلع ينص على إنهاء العلاقة الزوجية بموافقة الزوجة وبمقابل مادي.

وبهذا يتبين أن حقيقة الخلع مبنية على إنهاء علاقة الزوجية مقابل عوض؛ وهو ما يأخذه الزوج من امرأته؛ ومن ثَمَّ يشير الباحث إلى أن الخلعَ اشتراكٌ في مدلول الطرح والفرقة والإزالة الذي يظهر أثره في التفريق بين الزوجين بموجب طلب من الزوجة من زوجها مقابل عوض تدفعها إليه.

## النوع الثالث: الفسخ

مصدر فسخ الشيء يفسخه فسخًا فانفسخ أي انتقض، وتفاسخت الأقاويل: تناقضت، وفسخت المفصل عن موضعه أزلته، ويقال: فسخت البيع بين البيعين والنكاح فانفسخ البيع والنكاح أي نقضته[٤٩]. وقد فسخت عنى ثوبي: طرحته[٥٠]. أما في الاصطلاح فهو: نقض عقد الزواج بسبب خلل وقع فيه وقت عقده، أو بسبب خلل طرأ عليه يمنع من بقائه واستمراره"[٥١]،

---

[٤٦] البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، (د.م: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج٥، ص٢١٢.

[٤٧] الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٤، ص ٧٦.

[٤٨] الحصكفي، **الدر المختار في شرح تنوير الأبصار**، ج١، ص٢٣٤.

[٤٩] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٣، ص ٤٤-٤٥.

[٥٠] الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (د.م: دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م)، ج١، ص٤٢٩.

[٥١] خلاف، عبد الوهاب، **أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م)، ص١٧٢.

حيث يبرز أن حقيقة الفسخ مبينةٌ على حل ارتباط العقد أي عقد حالًا. ويتبين أن بين الفسخ الطلاق اشتراكًا في مدلول اللغوي والاصطلاحي في قيد الحل والإزالة والنقض، الذي خصص هنا بعقد الزواج دون ما عداه من أمور حسية أو معنوية.

ويمكن أن يحدث هذا الخلل في إحدى الحالات الآتية:

**خلل يحدث وقت عقد الزواج:** على سبيل المثال، إذا تبين أن أحد الأزواج كان غير قادر على الزواج من الأساس بسبب وجود عيب جسدي أو نفسي يؤثر على قدرته على تحمل مسئوليات الزواج.

**خلل يطرأ بعد الزواج:** على سبيل المثال، إذا تعرض أحد الأزواج إلى إصابة أو مرض يؤثر بشكل كبير على الزواج ويجعل استمراره غير ممكن من الناحية الشرعية أو القانونية.

وفي كلا الحالتين، يمكن للأطراف أن يتقدموا بطلب للمحكمة لفسخ العقد الزواجي بناءً على هذه الأسباب، والتي تختلف من قانون إلى قانون ومن نظام قضائي إلى آخر. وتُعَدُّ هذه الإجراءات ضروريةً لحماية حقوق الأفراد وضمان استمرارية العدالة في العلاقات الزوجية.

**ثالثًا: الطلاق بحسب الصيغة**

ينقسم الطلاق بحسب الصيغة التي يقع بها إلى نوعين رئيسين؛ لأن الطلاق لا يقع إلا بالكلام، وما قام مقامه عند العجز عن الكلام، ولا يقع بمجرد النية من غير الكلام؛ ولذلك ينقسم الطلاق باعتبار اللفظ إلى نوعين:

**١. الطلاق الصريح**

وهو الطلاق الذي يقع بلفظ يدل على حقيقته؛ بكلمات واضحة تدل على قصد الفراق بين الزوجين، ولا يحتمل ظاهره غير الطلاق، ولا يحتاج إلى نية لإيقاعه، فتقع به الفرقة من غير نية. وألفاظ الطلاق الصريحة عند الشافعية هي: الطلاق والفراق والسراح، وما تصرف منهن؛ لأن الطلاق ثبت بعرف الشرع واللغة والسراح والفراق، وقد ورد بهما القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ**﴾ (الطلاق: ٢)، وقال تعالى: ﴿**فَأَمْسِكُوهُنَّ**

**بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾** (البقرة: ٢٣١)، وقال الله تعالى: ﴿**فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾** (الأحزاب: ٢٨). هذه الآيات توضح أن الله جل وعلا أذن بالطلاق والفراق باستخدام كلمات تدل على قصد الفراق الواضح، وتبين كيفية التعامل مع الطلاق بالمعروف والإحسان، مما يؤكد على أهمية المرونة في تنظيم الأسرة والعلاقات الزوجية في الإسلام.

### ٢. الطلاق بالكناية

وهو النطق بلفظ يحتمل الطلاق وغيره، فلا يقع الطلاق إلا بالنية، بأن يقصد الإيقاع. وألفاظ الكناية كثيرة، مثل: طلقتك، وأنت مطلقة، وأنت خلية، وبرية، وبتة، وبتلة، وبائن، واعتدي، واستبرئي رحمك، والحقي بأهلك. حتى لو اشتهر عرفًا لفظ للطلاق فهو كناية في الأصح. مثل حلال الله علي حرام، أو الحلال علي حرام، أو حرمتك؛ لأن الصريح يؤخذ مما ورد القرآن به، ومن تكرره على لسان حملة الشرع وليست الألفاظ المذكورة هنا كذلك[٥٢].

فإن نطق بلفظ كناية ونوى بذلك طلاقًا رجعيًا، أو بائنًا، وإن تعدد، حصل ما نواه ويُسأل عن نيته، فإن نوى بالكناية الطلاق فيقع بها مع النية بالإجماع؛ لأنه يحتمله، ولا يقع بلا نية. وأما الألفاظ التي لا تحتمل الطلاق إلا على تقدير متعسف، فلا أثر لها، ولا يقع بها الطلاق وإن نوى، كقوله: بارك الله فيك، وأحسن الله جزاءك، وما أحسن وجهك، وتعالي، واسقيني، واقعدي[٥٣].

## المطلب الثاني: أركان الطلاق

أركان الطلاق عند الشافعية خمسة، وهي: المطلق، وهو الزوج، والصيغة وهي اللفظ أو ما يقوم مقامه، والمحل وهو الزوجة، وولاية للمطلق، والقصد، ولكل ركن شروط، وبيان ذلك على النحو الآتي:

---

[٥٢] الزحيلي، **المعتمد في الفقه الشافعي**، ج٤، ص١٤٩.

[٥٣] الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٣، ص ٣٧٩.

**الركن الأول: المُطلِّق**

وهو الزوج، في الأصل والغالب، وهو المراد عند الإطلاق، لما روى ابنُ عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الطلاق لمن أخذ بالساق»[٥٤]، وقال السندي: "الطلاق حق الزوج الذي له أن يأخذ بساق المرأة، والساق كناية عن الجماع"[٥٥]، لما سبق في الحكمة، وانفراد الزوج به، ولا يجوز للأب أن يطلق امرأة الابن الصغير؛ لأن طريقه الشهوة، فلم يدخل في الولاية.

ويشترط في المطلِّق لوقوع الطلاق الشروط الآتية:

يشترط على الزوج المطلق أن يكون عقد نكاحه ثابتًا لصحة وقوع طلاقه؛ لأن الطلاق مترتب على وجود النكاح، فإن لم يثبت عقد النكاح فلا وجود للطلاق؛ ولذلك لا يقع طلاق الرجل من المرأة التي لم يعقد نكاحه عليها، ولا من الرجل على امرأة سيعقد نكاحه عليها[٥٦].

**الركن الثاني: الصيغة**

وهي الألفاظ التي يقع بها الطلاق؛ لأن الطلاق لا يقع إلا بلفظ صريح أو كناية مع النية. وقد يقع الطلاق بما يقوم مقام اللفظ عند العجز عن الكلام، كإشارة الأخرس، وكتابة الغائب، أما نية الطلاق فليست الطلاق؛ لأن التحريم في الشرع عُلِّق على الطلاق، ونية الطلاق ليست بطلاق[٥٧].

وإن الصيغة تنقسم إلى: صريح وكناية:

فاللفظ الصريح هو ما لا يتوقف وقوع الطلاق به على نية وهو لفظ الطلاق، والفراق، والسراح، وما اشتق منها.

---

[٥٤] رواه ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، (د.م: دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت)، كتاب الطلاق، باب طلاق العبد (٢٠٨١)، ج١، ص٦٧٣.

[٥٥] ابن صبري، ابن أبي علفة رائد، **شروح سنن ابن ماجه**، (الأردن: بيت الأفكار الدولية، ط١، ٢٠٠٧م)، ص٨١٥.

[٥٦] الزحيلي، **المعتمد في الفقه الشافعي**، ج٤، ص١٥٣.

[٥٧] المرجع نفسه، ج٤، ص١٥٧.

أما اللفظ الكنائي فهو ما توقف وقوع الطلاق فيه على النية؛ كقوله: أنت خلية وبرية، وبتة وبتلة، وبائن وحرام، وحرة، وأنت واحدة، واعتدي واستبرئي رحمك، الحقي بأهلك، وحبلك على غاربك[٥٨].

ويشترط في صيغة الطلاق فيما يأتي:

١. القطع أو الظن بحصول اللفظ وفهم معناه: بمعنى حصول اللفظ وفهم معناه، وقصد اللفظ لمعناه، وليس نية وقوع الطلاق به[٥٩].

٢. نية وقوع الطلاق باللفظ: وهذا خاص في الكنايات، أما اللفظ الصريح فلا يشترط لوقوع الطلاق به نية الطلاق أصلًا[٦٠]. وزيادة الشربيني في هذا الشرط باقتران النية في كل اللفظ، فلو قارنت أوله، ثم عزيت قبل آخره، لم يقع الطلاق؛ لأن معنى العبارة المقصود في الكناية لا يتأدى إلا بكمالها[٦١].

**الركن الثالث: القصد**

وهو مرتبط بالصيغة وشروط المطلق، فإذا نطق الزوج البالغ العاقل صيغة الطلاق صراحةً أو كناية، فلا بد أن يتجه قصده لإيقاع الطلاق، وإلا كانت الصيغة لغوًا.

١. يشترط بالاتفاق القصد في الطلاق: وهو إرادة التلفظ به، ولو نواه، أي إرادة لفظ الطلاق لمعناه، بألا يقصد بلفظ الطلاق غير المعنى الذي وضع له. ولا يشترط في هذا الركن إلا تحقيق المراد به، فلا يقع طلاق فقيه يقرؤه، ولا طلاق حاك عن نفسه أو غيره؛ لأنه لم يقصد معناه، بل قصد التعليم والحكاية. ولا طلاق أعجمي لُقِّنَ لفظ الطلاق بلا فهم منه لمعناه، ولا يقع طلاقٌ مَرَّ بلسانِ نائمٍ، أو مَن زال عقلُه بسبب لم

---

[٥٨] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف، **المجموع شرح المهذب**، (د.م: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج ١٧، ص ٩٧؛ والشربيني، **مغني المحتاج**، ج٣، ص٣٧٩؛ ابن حريز تقي الدين، وأبو بكر محمد بن عبد المؤمن، **كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار**، (دمشق: دار الخير، ط١، ١٩٩٤م)، ص٣٨٨.

[٥٩] الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، (المكتبة التجارية الكبرى بمصر، د.ط، ١٣٥٧هـ/١٩٨٣م)، ج٨، ص٢٦.

[٦٠] النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، ج٨، ص٢٦؛ والنووي، **المجموع شرح المهذب**، ج١٧، ص١٠١.

[٦١] الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٣، ص٣٧٤.

يعص به، ويلغو. وإن قال بعد إفاقته أو استيقاظه أجزته أو أوقعته[٦٢]، للحديث: "رُفِعَ القَلَمُ عن ثلاثة: عن النَّائمِ حتَّى يَسْتَيْقِظَ، وعن الصَّغِيرِ حتَّى يَحْتَلِمَ، وعن المجنون حتَّى يَعْقِلَ"[٦٣]، أي بأن القلم (أي الحساب والتكليف) يُرفع عن ثلاثة أشخاص حتى تُعتبر أفعالهم غير محاسبة:

١. **النائم حتى يستيقظ** :لأن النائم في غفلة عن أفعاله ولا يُعاقَب عليها، حتى يستفيق ويُدرك ما فعله.
٢. **الصغير حتى يحتلم** :وهذا يعني الطفل الصغير الذي ليس عليه حجة شرعية في أفعاله قبل أن يبلغ سن البلوغ ويكون مسئولًا عن أفعاله.
٣. **المجنون حتى يعقل**: فالمجنون لا يُعاقَب على أفعاله؛ لأنه غير قادر على التفكير العقلاني والتمييز بين الخير والشر، حتى يعقل ويُدرك ما يفعله.

الحديث يبرز مبدأ العدل والحكمة في تقدير الحسابات الشرعية في الإسلام، حيث لا يُحاسب الإنسان على أفعاله إلا بعد أن يكون قادرًا على التفكير والتمييز.

**الركن الرابع: المحل**

محلُّ الطلاق أو من يقع عليه الطلاق هو الزوجة، قال الماوردي رحمة الله تعالى: "الطلاق لا يقع إلا من زوج، ولا يقع إلا على زوجة"[٦٤].

فإن أضاف الزوج الطلاق إلى زوجته كلها، بأن قال لها: أنت طالق، أو طلقتك؛ فذاك واضح، وتطلق. وكذا إذا أضاف الطلاق إلى جسمها، أو جسدها، أو روحها، أو شخصها، أو ذاتها، وقع الطلاق. وكذا إذا أضاف الطلاق إلى جزء معلوم منها، كيدك، أو رجلك، أو نحو ذلك من أعضائها المتصلة، كقوله: ربعك، أو بعضك، أو جزؤك طالق، وقع الطلاق[٦٥].

---

[٦٢] الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٣، ص٣٧٤؛ الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج٣، ص٣٧٤؛ البهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، ج٥، ص٢٣٤.

[٦٣] رواه أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا (٤٤٠٣)، ج٤، ص١٤١.

[٦٤] الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، **الحاوي الكبير**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ج١٠، ص١١٣.

[٦٥] الزحيلي، **المعتمد في الفقه الشافعي**، ج٤، ص١٦٦.

ويصح أن يكون محل الطلاق الرجل، بأن يضيف الزوج الطلاق إلى نفسه، فيقول: أنا منك طالق، أو يجعل الطلاق إليها، فيقول: أنت طالق، لكن يشترط في هذه الصورة أن تتوافر النية بالطلاق ممن صدر منه الكلام بالطلاق أو بالتفويض؛ لأن هذه الإضافة والتفويض كناية تحتاج إلى نية[٦٦].

**الركن الخامس: الولاية**

وهو توافر الولاية للمطلق على محل الطلاق وهو: الزوجة، وذلك بأن تكون المرأة زوجة، أو معتدة من طلاق رجعي وهي في العدة، فيقول الزوج لزوجته أو مطلقته الرجعية في العدة: أنت طالق، فيقع الطلاق؛ لأن الرجعي في حكم الزوجة في حكم الزوجات لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة، فالرجعية زوجة في بعض الأحكام.

ولو قال ذلك للمطلقة طلاقًا بائنًا، والمختلعة منه: أنت طالق سواء كانت كل منهما في العدة أو بعدها، لم تطلق، وكذا إذا قال لأجنبية: أنت طالق، لم تطلق أيضًا؛ لانتفاء الولاية في هذه الحالات، ولو علق الطلاق بنكاح، كقوله: إن تزوجتك، فأنت طالق، أو إن تزوجتها، فهي طالق، أو قال لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق، فهو لغوٌ، ولا تطلق على زوجها؛ لأن المنجز كلامٌ باطلٌ، والمعلق تنتفي فيه الولاية من القائل على المحل[٦٧]، ولقوله ﷺ: «لا طلاق قبل النكاح»[٦٨].

---

[٦٦] الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٤، ص٤٧٤؛ النووي، **المجموع شرح المهذب**، ج١٧، ص١٨؛ الزحيلي، المرجع نفسه، ج٤، ص١٦٧.

[٦٧] الزحيلي، المرجع نفسه، ج٤، ص١٦٨.

[٦٨] رواه ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، كتاب الطلاق، باب لا طلاق قبل النكاح (٢٠٤٩)، ج١، ص٦٦٠.

**المطلب الثالث: أحكامُ الطلاق**

الأصل في حكم الطلاق أنه حلالٌ ومكروه؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»[٦٩]. ويختلف حكم الطلاق بحسب أحواله وظروفه، وتعتريه الأحكام الخمسة، وهي:

**أولًا: الوجوب**

يكون الطلاق واجبًا في حالتين: الأولى: في حالة الإيلاء إذا مضت مدة الإيلاء، فإن الزوج يؤمر وجوبًا بأن يفيء عن يمينه، أو يطلق. الثانية: في حالة الشقاق بين الزوجين إذا استفحل الأمر، ورأى الحكمان التفريق، فيجب الطلاق. أن يؤالي الرجل من زوجته، أي يحلف ألا يطأها وتمضي عليه أربعة أشهر ولم يطأها؛ في هذه الحال يجب عليه الطلاق[٧٠]، لقول الله تعالى: ﴿**لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ (البقرة: ٢٢٦-٢٢٧). هذه الآية تتحدث عن "الإيلاء"، وهو الحلف بالنذر على عدم معاشرة الزوجة، إذا أقسم الرجل بأنه لن يمارس الجماع مع زوجته، فعليه أن يترك المعاشرة وينتظر أربعة أشهر. إذا قرر الرجوع عن نذره خلال هذه الفترة وفاءً بالنذر، فالله غفور لذلك، أي يتقبل التوبة والعودة إلى الزوجية. وهو رحيم، يتعامل بالرحمة مع الناس ويغفر لهم الخطايا. والآية تبين أنه إذا اتخذ الزوجان قرارًا ثابتًا بالطلاق بعد أن استفحل الشقاق بينهما ورأوا أن الفراق هو الحل، فإن الله سميع لقولهم، أي يسمع دعاءهم ويعلم بنواياهم، وعليم بحالهم وأسباب اختيارهم للطلاق. والخلاصة من هذه الآيات أنها تنظم إجراءات الطلاق في الإسلام، وتبرز أهمية التأمل والتفكير العميق قبل اتخاذ قرار الانفصال النهائي بين الزوجين، كما تحث على الحكمة والرحمة في التعامل مع الخلافات الزوجية، وتظهر الرحمة والمسامحة التي يتحلى بها الله تجاه الناس في حال تراجعهم عن قراراتهم السابقة.

---

[٦٩] رواه أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الطلاق، باب في كراهية الطلاق (٢١٧٨)، ج٢، ص٢٥٥.

[٧٠] الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر، **النكاح والطلاق أو الزواج والفراق**، (د.م: مطابع الرحاب، ط٢، د.ت)، ص٢٢.

**ثانيًا: الندب**

يكون الطلاق مندوبًا للزوج ومستحبًا في ثلاث حالات، وهي:

- إذا كانت الزوجة غير مستقيمة في معاشرة زوجها، وكانت سيئة الخلق، ويشتد الخلاف بين الزوجين وتطول مدته، فيستحب الطلاق لهما[٧١].
- إذا كان الزوج يقصِّر في حقها لبغض أو لغيره، لقوله تعالى: ﴿**فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ**﴾ (الطلاق: ٢)؛ لأنه إن لم يطلقها في هذه الحال لم يأمن أن يفضي إلى الشقاق أو إلى الفساد وسوء العشرة، وضياع أهداف النكاح.
- أو كانت الزوجة غير عفيفة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي لا ترد يد لامس، فقال النبي ﷺ: «طلقها»[٧٢]؛ ولأنه لا يأمن أن تفسد عليه الفراش، وتلحق به نسبًا ليس منه.

**ثالثًا: الكراهة**

يكون الطلاق مكروهًا؛ أي: الكراهة في الشريعة الإسلامية تعني أن الأمر غير محبب أو مرغوب، ولكنه ليس بحرام. فيما يتعلق بالطلاق، فإنه يُعد من الأمور المكروهة، خاصة إذا كان السبب غير مقبول شرعًا أو كان بسيطًا، ويمكن للزوج التحمل والصبر عليه، وعليه أن يحسن لزوجته لينال الأجر والثواب، والحديث الذي ذُكر يعبر عن الكراهية الشديدة للطلاق في الإسلام، حيث قال النبي ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»[٧٣]، يُظهر هذا الحديث الدعوة إلى تفادي الطلاق إلا في الضرورة القصوى، وضرورة بذل الجهود لإصلاح العلاقة الزوجية قبل اللجوء إلى الطلاق.

---

[٧١] الجزائري، **النكاح والطلاق أو الزواج والفراق**، ص٢٢.

[٧٢] رواه أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النَّسائي، **سنن النسائي**، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م)، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع (٣٤٦٥)، ج٦، ص١٧٠.

[٧٣] رواه أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الطلاق، باب في كراهية الطلاق (٢١٧٨)، ج٢، ص٢٥٥.

ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقومه كسرته (وفي رواية: وكسره طلاقها) وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء»[٧٤]. لذا، يُحث في هذا الحديث على الوصية بالنساء والتعامل معهن بالمحبة والاحترام، وعلى الزوج أن يبذل الجهود لإصلاح العلاقة قبل أن يلجأ إلى الطلاق، حيث يكون الطلاق الناتج عن عدم قدرة على التصالح آخر خيار بعد الجهود الحقيقية والصبر على الأمور.

**رابعًا: التحريم**

يكون الطلاق حرامًا لسببين رئيسين:

السبب الأول: إيقاع الطلاق منجزًا في الحيض إذا كانت الزوجة ممسوسة، وعدتها بالإقراء، وكان الطلاق بلا عوض، حتى لو رضيت بذلك، أو سألته الطلاق، وسواء كان الطلاق واحدًا أو أكثر[٧٥]، وأن يكون الزوج غير قادر على الزواج لو طلق امرأته ويخاف بشدة على نفسه أن يقع في الزنى فيحرم عليه الطلاق[٧٦].

السبب الثاني: الطلاق في طهر وطئ فيه، وكان حملها مُحتمَلًا؛ فإن تحقق الحَمْلُ؛ ندم الزوج على فعله؛ لأن الإنسان قد يطلق الحائل دون الحامل، وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر الولد.

والطلاق الحرام يدخل في الطلاق البدعي، ومن طلق طلاقًا بدعيًا ولم يستوف عدد الطلاق يسن له الرجعة ما لم يدخل الطهر الثاني، إن طلقها في طهر جامعها فيه.

---

[٧٤] رواه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة (٣٣٣١)، ج٤، ص١٣٣.

[٧٥] المرجع نفسه، ج٤، ص١٤٠.

[٧٦] الجزائري، **النكاح والطلاق أو الزواج والفراق**، ص٢٢.

**خامسًا: الإباحة**

يكون الطلاق مباحًا، إذا وجد له سبب مقبول شرعًا، ومع ذلك فهو مباح بغيض، والأولى أن يتحمل الزوج ذلك، ويحسن لزوجته، ويقابل الإساءة بالإحسان، حفاظًا على كيان الأسرة، وبقاء الزوجين، ورعاية الأولاد، وصلة المصاهرة[٧٧].

## المبحث الثالث: حقوق المطلقة في الفقه الإسلامي

اهتمّت الشريعة الإسلاميّة بحقوق المرأة، وأوْلَتها عناية خاصة؛ نظرًا لدورها الكبير في الأسرة والمجتمع، كما كفلت أيضًا حقوق الرجل، ولذلك وجب على كلّ طرفٍ منهما معرفة ما عليه من واجباتٍ تجاه الآخر، وما له من حقوقٍ، والطرق والوسائل التي تُحقّق الرضا عند كليهما، علماً أنّه قد تقع الخلافات بينهما؛ بسبب التقصير في أداء الواجبات، وتصل بهما الحال إلى التفريق والطلاق، وبالتفريق بينهما تترتّب عدّة حقوقٍ تحفظ كلا الطرفَين من لحوق أي ضررٍ بهما.

### المطلب الأول: حقوق المطلقة في النفقة

الطلاق إما أن يكون رجعيًا، أو بائنًا، ولكلّ نوع منهما حكم مُتعلّق بالنفقة، وبيان ذلك فيما يأتي:

**أولًا: نفقة المطلّقة طلاقًا رجعيًّا**

أجمع الفقهاء على أنه إذا طلق الزوج زوجته طلاقًا رجعيًا، يترتب عليه نفقتها. كاملة في العدة؛ لأن النكاح لا يزال قائمًا وله أن يراجعها وله الوطء وغيره؛ لذلك تستحق النفقة والسكنى ما دامت في العدة جراء احتباسها لحقه، وكذلك لما في الاحتباس من صيانة ولده وحفظ مائه من

[٧٧] الزحيلي، **المعتمد في الفقه الشافعي**، ج٤، ص١٤٠.

الاختلاط[٧٨]، ووجوب نفقة المطلّقة طلاقًا رجعيًّا على الزوج خلال أيّام عدّتها فقط، وتشمل نفقتها الطعام، والشراب، والمسكن، والملبس؛ سواءٌ أكانت الزوجة حاملًا، أم لا؛ استدلالاً بعدّة آياتٍ قرآنيةٍ دلّت على ذلك، وفيما يأتي بيانها، قوله تعالى: ﴿**لا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ**﴾ (الطلاق: ١)، فقد أمر الله ببقاء الزوجة في بيت زوجها خلال فترة العدّة، ممّا يعني أنّ نفقتها واجبة على الزوج؛ إذ إنّها محبوسةٌ لأداء حقّ الزوج، فوجبت عليه نفقتها. وهذه الآية تتعلق بقضية تعامل الرجال مع زوجاتهم في حالة الطلاق. كما أن الآية تأمر بعدم طرد النساء من منازلهن إلا في حال قدومهن بفاحشة مبينة، وهذا يعني أنهن لا يمكن أن يَخرجن إلا بعد ثبوت تورطهن في فاحشة واضحة ومثبتة شرعًا. والآية تأتي في سياق تنظيم شئون الطلاق في الإسلام، وتعبر عن الحرص على حقوق المرأة وعلى حفظ كرامتها وعدم انتهاك خصوصيتها إلا في ظروف واضحة ومنصفة تحدد بالشريعة.

وعموم النصوص القرآنيّة الدالة على وجوب نفقة الزوجة على الزوج، ومنها: قوله تعالى: ﴿**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ**﴾ (الطلاق: ٦). هذه الآية تعبّرُ عن حقوق المرأة بعد الطلاق والواجبات المفروضة على الرجل تجاهها؛ أي تأمر بأن يُسكن الرجل زوجته بعد الطلاق في مكان يكون مأوىً لائقًا بها، وذلك من حيث سكنه السابق أو ما يكون معقولًا وملائمًا لحالتهما. وتنص الآية أيضًا على عدم إضرار الرجل بزوجته بأي شكل من الأشكال، سواءٌ بالضغط عليها لكي لا تحصل على حقوقها المادية أو بالإهمال أو التقصير في توفير المعيشة الكريمة لها. وهذه الآية ونصوص أخرى في القرآن تؤكد على أن الرجل مسئول عن نفقة زوجته، سكنها، ومعاشها بعد الطلاق إذا كانت في فترة العدة، وهذا يعكس الاهتمام الإسلامي بحقوق المرأة وحفظ كرامتها وعيشها الكريم حتى بعد الطلاق.

---

[٧٨] المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، أبو الحسن برهان الدين، **الهداية في شرح بداية المبتدي**، (بيروت: دار احياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، ج٢، ص٢٨٩؛ الحنفي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، **الاختيار لتعليل المختار**، (القاهرة: مطبعة الحلبي، د.ط، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م)، ج٤، ص٨؛ المدني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، **المدونة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ج٢، ص٤٨.

**ثانيًا: نفقة المُطلّقة طلاقًا بائنًا ينقسم إلى قسمين:**

**١. البائن الحامل**

اتّفق الفقهاء على ثبوت حقّ النفقة والسُّكنى للمطلّقة طلاقًا بائنًا إن كانت حاملًا؛ استدلالًا بعدّة أدلّةٍ، منها: قول الله عزّ وجلّ: ﴿**وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ**﴾ (الطلاق: ٦)، والآية تدلّ دلالة صريحةً على وجوب الإنفاق على المطلّقة الحامل إلى أن تضع حملها. وكذلك قول الرسول ﷺ لفاطمة بنت قيس بعدما طلّقها زوجها طلاقًا بائنًا: «وَاللَّهِ ما لَكِ نَفَقَةٌ إلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»[٧٩]، وهذا يُظهر أن النبي ﷺ أكد على وجوب صرف النفقة في حالة الطلاق البائن ووجود الحمل. وبناءً على هذه الأدلة، فإن الفقهاء وافقوا على وجوب النفقة والسُكنى للمطلّقة الحامل خلال فترة الطلاق البائن؛ وذلك لحفظ حقوقها وحقوق الجنين ولضمان استمرار رعايتهما وعيشهما بكرامة واستقرار.

ونظرًا لاعتبار الولد للمُطلِّق؛ وجب عليه الإنفاق على ولده، ويكون الإنفاق عليه بالإنفاق على أمّه، واستندوا في ذلك إلى القاعدة الأصولية: "ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب"، وتأثير الطلاق البائن في سقوط نفقة الزوجة، لا بنفقة الحمل والولد، ولا تتحقّق نفقة الحمل إلّا بالنفقة على الأمّ.

والحكم بوجوب النفقة والسُكنى في هذه الحالة يأتي لعدة أسباب، منها: حفظ حقوق الأطفال؛ حيث يضمن هذا الحكم أن يكون للطفل الحق في الرعاية والمعيشة منذ بداية حياته. ومنها أيضًا حفظ كرامة المطلّقة؛ حيث تضمن النفقة والسُكنى استمرار كرامة المطلّقة وعيشها بكرامة واستقرار. ومنها أيضًا تنظيم العلاقات الأسرية؛ حيث يساهم هذا الحكم في تنظيم العلاقات الأسرية وضمان العدل والمساواة بين الزوجين، حتى في حالات الطلاق.

**٢. البائن غير الحامل**

والطلاق البائن في حق المرأة غير الحامل اختلف الفقهاء في نفقتها على ثلاثة مذاهب، وهي كما يأتي:

---

[٧٩] رواه أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الطلاق، باب النفقة المبتوتة (٢٢٩٠)، ج٢، ص٢٨٧.

**المذهب الأول: مذهب الحنفية**

حيث ذهب الأحناف إلى القول بوجوب النفقة والسكنى للمطلقة طلاقًا بائنًا وهي غير حامل؛ لأنها محبوسة لحق مُطَلِّقِها، والحبس لحق الزوج يوجب النفقة، فالزوجة ما دامت في عدتها يجب لها النفقة. وجاء في الفتح القدير: "ولو طلقها رجعيًا أو بائنًا، والمسألة بحالها كفل بنفقة عدتها كل شهر؛ لأن العدة من أحكام النكاح"[٨٠]. وقوله تعالى: ﴿**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ**﴾ (الطلاق: ٦)، حيث إن الأمر بالإسكان أمر بالإنفاق؛ لأن احتباسها لحق الزوج يمنعها عن الخروج فهي لا تقدر على اكتساب النفقة فلو لم تكن نفقتها على الزوج ولا مال لها لهلكت، أو ضاق الأمر عليها وعسر، وهذا لا يجوز.

وقوله تعالى: ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ**﴾ (الطلاق: ٧)، من غير فصل بين ما قبل الطلاق وبعده في العدة؛ ولأن النفقة إنما وجبت قبل الطلاق؛ لكونها محبوسة عن الخروج والبروز لحق الزوج وقد بقي ذلك الاحتباس بعد الطلاق في حالة العدة وتأبد بانضمام حق الشرع إليه؛ لأن الحبس قبل الطلاق كان حقًا للزوج على الخلوص وبعد الطلاق تعلق به حق الشرع حتى لا يباح لها الخروج[٨١]. واستدلّوا أيضًا بقول الرسول ﷺ لفاطمة بنت قيس بعدما طلّقها زوجها طلاقًا بائنًا: «وَاللَّهِ ما لَكِ نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»[٨٢].

**المذهب الثاني: مذهب المالكية والشافعية والحنابلة**

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى القول بعدم وجوب النفقة للزوجة المعتدة من طلاق بائن، ولكن يجب لها السكنى. فقال الإمام مالك رحمه الله: "السكنى تلزمه لهن كلهن فأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاث"[٨٣]، وقال الشافعية: "كل مطلقة كان زوجها لا يملك رجعتها فلا

---

[٨٠] الشوكاني، **فتح القدير**، ج٤، ص٤٠٣.

[٨١] الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ج٣، ص٢١٠؛ الشوكاني، المرجع نفسه، ج٤، ص٤٠٧.

[٨٢] رواه أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الطلاق، باب النفقة المبتوتة (٢٢٩٠)، ج٢، ص٢٨٧.

[٨٣] المدني، **المدونة**، ج٢، ص٤٨.

نفقة لها في عدتها"[٨٤]، وقال الحنابلة: وإن كانت حائلًا، فلا نفقة لها، وفي السكنى روايتان: الأول: لها السكنى للآية، والرواية الثانية، لا سكنى لها، لحديث فاطمة بنت قيس[٨٥].

واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ**﴾ (الطلاق: ٦)، وجه الدلالة: أن في الآية الكريمة دلالةً على وجوب السكنى لكل مطلقة، سواء كانت حائلًا أو حاملًا، أما النفقة فلا تجب إلا إذا كانت حاملًا، لقوله تعالى: (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن)، فشرطوا في نفقة المبتوتة أن تكون حاملاً، فلها النفقة كاملة، وتنتفي النفقة بانتفاء الشرط[٨٦]. واستدلّوا أيضًا بقول الرسول ﷺ لفاطمة بنت قيس بعدما طلّقها زوجها طلاقًا بائنًا: «وَاللَّهِ ما لَكِ نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»[٨٧]، فقد دل الحديث على أن النفقة لا تجب للمطلقة المبتوتة، إذا كانت حائلًا، وأما إن كانت حاملًا، فيلزمه الانفاق؛ لأن الحمل ولده، ولا يمكنه الإنفاق عليه، إلا بالإنفاق عليها، كما وجبت أجرة الرضاع[٨٨].

**المذهب الثالث: مذهب الحنابلة في الرواية الثانية والظاهرية**

ذهب الحنابلة في الرواية الثانية وكذلك الظاهرية إلى القول بأنه ليس للمطلقة ثلاثًا نفقةٌ ولا سكنى، إلا الحامل، كما جاء في كشاف القناع: "وإن لم تكن البائن حاملًا فلا شيء لها"[٨٩]. وقال ابن حزم الظاهري: "وتعتد المتوفى عنها، والمطلقة ثلاثًا، أو آخِرِ ثلاثٍ، حيث أحبن، ولا سكنى لهن، لا على المطلق، ولا على ورثة الميت، ولا نفقة"[٩٠]، واستدل أصحابُ هذا القول بعدم وجوب النفقة والسكنى للبائن غير الحامل بحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها؛ أَنَّ

---

[٨٤] الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، **الأم**، (بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ج٥، ص٢٥٤.

[٨٥] ابن قدامة، **المغني**، ج٨، ص١٨٥.

[٨٦] الماوردي، **الحاوي الكبير**، ج١١، ص٤٦٥؛ الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٥، ص ١٠٤-١٧٤.

[٨٧] رواه أبو داود، المرجع نفسه، كتاب الطلاق، باب النفقة المبتوتة (٢٢٩٠)، ج٢، ص٢٨٧.

[٨٨] ابن قدامة، المرجع نفسه، ج٨، ص١٨٥.

[٨٩] البهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، ج٥، ص٤٦٥.

[٩٠] ابن حزم الأندلسي أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، **المحلى بالآثار** (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج١٠، ص٧٤.

أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ. وَهُوَ غَائِبٌ. فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ. فَسَخِطَتْهُ. فقَالَ: وَاللَّهِ! مالك عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ. فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: «لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ»؛ أي: لا يلزمك نفقة منه بعد الطلاق الثلاث. ثم أمرها النبي ﷺ أن تعتدّ في بيت أم شُرَيْكٍ، ثُمَّ قَالَ: «تِلْكِ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي. اعْتَدِّي عَنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ. فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى. تَضَعِينَ ثِيَابَكِ»[٩١]، أي أخبرها أنها ستعتدّ عند ابن أم مكتوم، الذي كان رجلاً أعمى، وأنها يجب أن تضع ثيابها، مما يعني أنها ستكون في رعاية أحد أقاربها دون أن يكون لها حق في النفقة. وهذا الحديث يُبرز موقف النبي ﷺ من قضية النفقة بعد الطلاق الثلاث، حيث إن النبي ﷺ أكد أن فاطمة بنت قيس لا تستحق نفقة من زوجها بعد الطلاق، وأمرها بأنْ تَعْتَدَّ في بيت أحد أقاربها دون أن يكون لها حق في النفقة، وهو ما يعكس فقه الإسلام في هذا الجانب من حقوق المطلقة بعد الطلاق.

**المطلب الثاني: حقوق المطلقة في الصداق**

الصداق في اللغة: مَهْرُ المرأة، فالمهر هو: الصداق، والجمع مهور، وقد مهر المرأة بمهرها، ويمهرها مهرًا وأمهرها. وقال: بعضهم مهرتها فهي ممهورة؛ أعطيتها مهرًا، وقد أمهرتها: زوجتها غيري على مهر، والمهيرة الغالية المهر، والمهارة الحذق في الشيء، والمهار الحاذق بكلِّ عمل، والجمع مهرة. المهيرة: الحرة، والمهائر: الحرائر، وهي ضد السرائر، والمُهر: ولد الفرس[٩٢].

تعددت التعاريف الفقهية للصداق غير أن جميعها يدور حول معنى واحد، ومن هذه التعريفات ما يأتي:

عرف الحنفية فقالوا في تعريف الصداق بأنه: "اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع إما بالنسبة أو بالعقد"[٩٣].

---

[٩١] رواه مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها (١٤٨٠)، ج٢، ص١١٤.

[٩٢] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٥، ص١٨٤.

[٩٣] ابن عابدين، محمد أمين، الشهير، **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، (الرياض: دار عالم الكتب، ط.خاصة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج٤، ص٢٣٠.

المالكية قالوا: "هو ما يعطى للزوجة في مقابلة الاستمتاع بها ويسمى مهرًا"[٩٤].

عرَّف الشافعية الصداقَ بأنه: " مَا وَجَبَ بِنِكَاحٍ أَوْ وَطْءٍ أَوْ تَفْوِيتِ بُضْعٍ قَهْرًا كَرَضَاعٍ وَرُجُوعِ شُهُودٍ "[٩٥].

الحنابلة قالوا: "هو العِوَضُ الواجب بعقد نكاح أو ما ألحق به"[٩٦].

ومن خلال ما سبق نعلم أن المقصود بالصداق هو: المال الواجب من الزوج تجاه زوجته بموجب عقد النكاح الذي تمّ بينهما، وسُمِّي بالصَّداق؛ لأنّه يدلّ على صدق رغبة الزوج تجاه من يريد الارتباط بها، ويُطلَق عليه أيضًا: المهر، والنِّحْلة، والعُقْر، وقسم الباحث الصداقَ إلى ثلاثة أقسام، كما يأتي:

١. الطلاق بعد الدخول وبعد تسمية المهر في العقد؛ اتفق الفقهاء على أن من طلق زوجته بعد الدخول بها أو الموت؛ فقد وجب لها الصداق (المهر) في العقد الصحيح سواء كان المهر مسمى أو مهر مثل، ولا يسقط شيء منه إلا بالإبراء من صاحب الحق[٩٧]، فيجب لها كامل المهر، ولا يحل للزوج أن يأخذ منه شيئًا إلا برضاها؛ لقوله تعالى: ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ**﴾ (البقرة: ٢٢٩). ولقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا**﴾ (النساء: ٢٠-٢١).

٢. الطلاق قبل الدخول وبعد تسمية المهر؛ اختلفت آراء الفقهاء في أحقية المطلقة في الصداق على النحو الآتي:

---

[٩٤] ابن عرفة، محمد بن أحمد، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (د.م: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج٢، ٢٩٣.

[٩٥] الشربيني، شمس الدين، **مغني المحتاج**، ج٤، ص ٣٣٦.

[٩٦] الدسوقي، محمد بن صالح العثيمين، **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، (عنيزة: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٧هـ)، ج١٢، ص٢٥١.

[٩٧] الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج٩، ص٦٨٠٣.

**أولًا**: يرى الحنفية أنه إذا تم عقد الزواج وسمي المهر، ثم انحل هذا العقدُ قبل الدخول أو الخلوة بها، ففي هذه الحالة يجب للزوجة نصف المهر المسمى، سواء كان سبب الفرقة من قبل الزوج طلاقًا أو فسخًا، كالطلاق بالإيلاء، واللعان، والردة، وإبائه الإسلام وغيرها[٩٨].

**ثانيًا**: قال المالكية: يجب لها المهر بالدخول الموجِب لكمال الصداق وهو الوطء لا مجرد الخلوة، فإن خلا بها في بيته فالقول قولها، وإن بنى بها وطال؛ فالأوجب لها جميع الصداق[٩٩].

**ثالثًا**: يرى الشافعية في الأصح عندهم أنه لا تأثير للخلوة في تقرير المهر ولا في وجوب العدة، وبهذا قال عدد من الصحابة والتابعين والفقهاء[١٠٠].

يتضح مما سبق أن القول الراجح: هو ما ذهب إليه الحنفية؛ وذلك حفظًا لحقوق الزوجة، كي لا يستهين الناس في موضوع الخلوة، فأخْذُ الاحتياط والحذر في مجال الشريعة أولى من إهمالها، فيجب لها نصف المهر المسمى في العقد، كما قال تعالى: ﴿**وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ**﴾ (البقرة: ٢٣٧).

٣. الطلاق بعد الدخول وقبل تسمية المهر؛ في هذه الحالة يجب لها مهر المثل؛ لقوله تعالى: ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً**﴾ (النساء: ٢٤).

## المطلب الثالث: حقوق المطلقة في الحضانة

الحضانة لغة بفتح الحاء وكسرها مأخوذة من الحضن وهو الضم إلى الجنب واحتضان الشيء ووضعه في الحضن، وهو ما دون الإبط إلى الكشح[١٠١].

وقد عرفت الحضانة في اصطلاح الفقه الإسلامي بتعريفات ومعانٍ متعددة:

---

[٩٨] الشوكاني، **فتح القدير**، ج٣، ص٣٢٣.

[٩٩] الشهير، ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** (القاهرة: دار الحديث، د.ط، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ج٢، ص٢٢.

[١٠٠] النووي، **المجموع شرح المهذب**، ج ١٦، ص٣٤٧-٣٤٨.

[١٠١] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٣، ص١٢٣-١٢٤.

فقد عرفها الحنفية بأنها: "تربية الطفل ورعايته والقيام بجميع أموره في سن معينة لمن له حق الحضانة"[١٠٢].

وعرفها المالكية بأنها: "حفظ وعناية العاجز عن القيام بأمور نفسه ورعايته في ملبسه، وطعامه، ومضجعه، وتعليمه"[١٠٣].

وعرفها الشافعية بأنها: "حفظ من لا يستقل بأمور نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون" [١٠٤].

وعرفها الحنابلة بأنها: "ضم المحضون وتربيته وكفالته والقيام بمصالحه كغسل رأس الطفل ويديه وثيابه ودهنه وتكحيله والإنفاق عليه وكل ما يتعلق بمصالحه"[١٠٥].

من الحقوق التي تجب للمطلقة أن تُعطَى ولدها؛ لأن لها حقَّ الحضانة، وإنّ مسألة حضانة الأطفال بعد الطلاق هي من المسائل التي جاء بها الإسلام ولم تكن قبله في الجاهلية، فقد وقف الإسلام في هذه المسألة موقفًا معتدلًا، وضُبطت مسألة حضانة الأطفال بعد الطلاق بشروط وضوابط لتسير بانتظام؛ فالأطفال لهم حكم يختلف عن الذين يميّزون ويستطيعون الاختيار بأنفسهم عادة، وإنّ حضانة الأطفال بعد الطلاق هي من حقّ الأمّ كما بيّنت الأحاديث الشريفة، ومنها الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده أنَّ امرَأَةً أتَتِ النبيَّ ﷺ فقالَتْ: يا رسولَ اللهِ، إنَّ ابنِي هذا كان بَطنِي له وِعاءً، وحِجرِي له حِواءً، وثَدِيِي له سِقاءً، وزعَم أبوه أنَّه يَنزِعُه مِنّي، قال: «أنتِ أحَقُّ به ما لم تُنكَحي»[١٠٦]، مما يعني أن الأم تظل حاضنة لأطفالها طالما لم تتزوج من رجل آخر، وهذا يعكس الرعاية الخاصة التي يجب أن تُمنح للأطفال واستمرار الرابط العاطفي مع الأم بعد الانفصال الزوجي. وهذا التقييد يعكس رغبة الشريعة

---

[١٠٢] ابن عابدين، **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، ج٣، ص٥٦٠.

[١٠٣] الدسوقي، محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، ج٢، ٤٥١.

[١٠٤] الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، (بيروت: دار الفكر، ط.أخيرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ج٧، ص٢٥٥.

[١٠٥] البهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، ج٣، ص٣٢٤-٣٢٥.

[١٠٦] رواه الإمام أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (٦٧٠٧)، ج١١، ص٣١٠.

الإسلامية في الحفاظ على استقرار ورعاية الأطفال، وضمان أن يبقوا تحت رعاية واحدة مستقرة بعد الانفصال الزوجي. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التوجه يدعم استمرارية الرابط الأسري والعاطفي بين الأم وأولادها، الذي يُعتبر أمرًا أساسيًا في النظرة الإسلامية للأسرة والمجتمع.

ومن خلال ما سبق بيانه يرى الباحث أن الطلاق ليس مجرد انفصال بين شخصين لغرض معين، ولكنه أيضًا من مسئوليات الزوج في تحديد حقوق الزوجة بعد الطلاق؛ لذلك يجب على كل زوجين وجميع الزوجات معرفة ذلك حول حقوقهم ومسئولياتهم خاصة للذين لهم خطوات في بناء الأسرة، ويجب إبراز حقوق المطلقة حتى لا تظلم الزوجة؛ وكي لا تهمل مسئوليات الزوج. وإذا أخذنا بمنهج الإسلام في شئون الاجتماع والأسرة؛ جنبنا أنفسنا كثيرًا من أخطار الطلاق، وخففنا عن المحاكم شيئًا من هذا العبء الثقيل، ورفعنا على مجتمعنا كثيرًا من العناء؛ تحقيقًا لحياته الكريمة، وإعطاء الفرصة لكل واحد من الزوجين لتغيير مسيرة حياته، ولهذا يقول سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ**﴾ (النساء: ١٣٠)، دلَّتْ هذه الآية على أنه إذا حدث الطلاق بين الزوجين، فإن الله سيُعطي كلًا منهما بركة ورزقًا ووسائل العيش بما يكفيه، بحسب كرمه وسعة رحمته. كما أن الآية جاءت لتوضح أن الله سيتولى رعاية الأفراد بعد الطلاق ويوفر لهم الحاجات الضرورية والكافية، مما يظهر الرحمة والعدل في تدبير الأمور حتى بعد انتهاء العلاقة الزوجية. وفي هذا السياق، يظهر التركيز الإسلامي على إعطاء الأفراد الحقوق والرعاية، وضمان حياة كريمة للجميع بعد الانفصال، بما يتوافق مع توجيهات الشريعة الإسلامية بشأن حفظ العدل ومعالجة القضايا الاجتماعية بالحسنى.

**الخاتمة:**

بعد الحديث عن أنواع الطلاق وأركانه وأحكامه في الفقه الإسلامي، وآراء العلماء في ذلك يمكن القول بما يأتي:

١. فهم الطلاق في الشريعة الإسلامية يتعدى تعريفه الاصطلاحي إلى مفهوم أوسع؛ حيث يشمل الطلاق عملية رفع القيد القانوني عن الزوجين، سواء في الجوانب الحسية مثل الجماع، أو في الجوانب المعنوية مثل الدعم النفسي والمعنوي. بمعنى آخر، يشمل الطلاق في الشريعة الإسلامية إنهاء العلاقة الزوجية بأبعادها كافة، سواء من ناحية المظاهر

الجسدية أو الروحية والعاطفية؛ ومن ثم، تتخذ أحكام الطلاق أشكالًا متنوعةً؛ بناءً على أهدافه ومقاصده، مما يعكس التفاوت في الظروف والمتغيرات الشخصية التي تحيط بكل حالة من حالات الطلاق في الفقه الإسلامي.

٢. الإسلام يمنح حقوقًا للمرأة المطلقة في الفقه الإسلامي، مثل حقوق النفقة، ويقسِّم الطلاق إلى طلاق بائن وطلاق رجعي؛ أي: أنَّ هناك حقوقًا أيضًا في الصداق واختلافًا بين الفقهاء فيما يتعلق بالطلاق بعد الدخول وقبله. والمرأة لها حقوق فيما يتعلق بتحقيق الحضانة للأولاد بعد الطلاق. والمسئولية تقع على الزوج والزوجة على حدٍّ سواءٍ في تنفيذ هذه الحقوق وفق حالة الطلاق.

# الفصل الثالث

# دور المجلس الإسلامي بولاية جالا في الأمور المتعلقة بالطلاق

**التمهيد**

مما لا شك فيه أن الطلاق هو الملاذ الأخير عندما تكثُرُ المشاكل بين الزوجين، وتُصبح المعيشة بينهما أمرًا مستحيلًا، في هذه الحالة شرع الله الطلاق، هذا في العرف العام للشريعة الإسلامية، أما فيما يخص ولاية جالا فهناك دور كبير يقوم به المجلس الإسلامي بهذه الولاية؛ حيث إنه المسئول عن تحقيق القضايا الشرعية للمجتمع المحلي فيما يتعلق بقضايا المسلمين، ومنها الأمور المتعلقة بالطلاق، ورعاية المجتمع؛ حتى تكون حياة المسلمين خاليةً من المشكلات التي تَحولُ بينهم وبين السعادة الحياتية.

وفي هذا الفصل يقوم الباحث بدراسة دور المجلس الإسلامي بولاية جالا في الأمور المتعلقة بالطلاق، حيث يوضح نبذة تاريخية عن المجلس الإسلامي، ثم يبين الباحث ما يتعلق بالطلاق عند المجتمع المسلم في ولاية جالا، وموقف المجلس الإسلامي المتعلق بالطلاق؛ لكون هذا الموقف مهمًا في حياة المسلمين بهذه الولاية؛ يقوم الباحث بدراسة محتواه من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المجلس الإسلامي بولاية جالا.
- المبحث الثاني: الطلاق عند المجتمع المسلم في ولاية جالا.
- المبحث الثالث: موقف المجلس الإسلامي المتعلق بالطلاق.

## المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المجلس الإسلامي بولاية جالا

ينقسم هذا المبحث إلى عدة مطالب، كما يأتي:-

### المطلب الأول: تاريخ وأهداف إنشاء المجلس الإسلامي بولاية جالا

**- تاريخ الإنشاء**

في سنة ١٩٤٥م في عهد جلالة الملك أناندا ماهيدول فرا أترامارامثيبودين، الملك راما ٨ من راتاناكوسين إنها نقطة تحول مهمة في إدارة الشئون الإسلامية –وكانت بداية الإدارة المنهجية للمنظمات الإسلامية– سنَّت الحكومة بقيادة السيد خوانج أفهايونغ قانونًا؛ لتنظيم إدارة المنظمات الإسلامية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمساجد، يسمى: (المرسوم الملكي الخاص بالدين الإسلامي، ١٩٤٥م)، والذي دخل حيز التنفيذ في ٣ مايو ١٩٤٥م[١]، مما أدى إلى إنشاء اللجنة الإسلامية المركزية في تايلاند، اللجنة الإسلامية الإقليمية واللجنة الإسلامية للمساجد، إلخ[٢].

وحسب المادة ٢٣ من قانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي في تايلاند ١٩٩٧م: في أي مقاطعة سكانها مسلمون ولا يقلُّ عدد المساجد فيها عن ثلاثة، يكون لتلك المقاطعة لجنة إسلامية إقليمية تتكون مما لا يقل عن تسعة أعضاء، ولا يزيد عن ثلاثين عضوًا. اختيار اللجان الإسلامية في المحافظات تتولى وزارة الداخلية ترتيب اختيار إمام المسجد في تلك المحافظة وفق القواعد والإجراءات التي تحددها اللوائح الوزارية. ينتخب مجلس الإدارة عضوًا واحدًا معًا ليكون الرئيس. نائب رئيس مجلس الإدارة سكرتير ومناصب أخرى حسب الضرورة تنشر وزارة الداخلية قائمة بأسماء الأشخاص المنتخبين لمنصب الرئيس. نائب رئيس مجلس الإدارة والأمين واللجنة الإسلامية الإقليمية في الجريدة الرسمية[٣].

تأسس المجلس الإسلامي بولاية جالا في عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م حتى الوقت الحاضر ما يقرب من ٨٠ عامًا بموافقةٍ ودعمٍ من الحكومة التايلاندية؛ ليكون له سلطة الإشراف وحل مشاكل السكان المسلمين في الأمور المتعلقة بالمبادئ الدينية والمجتمعات الإسلامية، وهذا المجلس معترف به كهيئة إسلامية بصفته شخصيةٍ اعتباريةٍ تعمل على تنظيم وإدارة شئون الجالية المسلمة وحل المشكلات المتعلقة بالمسلمين المحليين[٤].

---

[١] https://dl.parliament.go.th/handle/٢٦٦٤٢/٢٠,٥٠٠,١٣٠٧٢ تاريخ الاطلاع: ١٨ يوليو ٢٠٢٢م.

[٢] https://www.islamicbangkok.or.th/ประวัติความเป็นมา تاريخ الاطلاع: ١٨ يوليو ٢٠٢٢م.

[٣] مادة ٢٣، قانون إدارة التنظيم الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م.

[٤] أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا، **دليل المجلس الإسلامي بولاية جالا تايلاند** (د.م: د.ط، د.ت)، ص٨.

وإن ولاية جالا هي واحدة من أربع مقاطعات؛ حيث يعتنق غالبية سكانها دين الإسلام. وهي إحدى المحافظات الثلاثة التي يتحدث غالبية سكانها لغة الملايو، ويبلغ عددهم حوالي ٥٣٦,٣٣٠ شخصًا؛ يشكل المسلمون منهم حوالي ٨١.٤٦٪ من السكان، أما الباقون فهم في الغالب تايلانديون من أصول صينية وهم يتبعون الديانة البوذية[٥]. وتحافظ ولاية جالا بوضوح على التعددية الثقافية؛ لأن هناك اختلافاتٍ من حيث العرقُ واللغةُ والدينُ، لكنَّ كل الناس ما زالوا يحافظون على أسلوب حياتهم وتقاليدهم بحزم، من أتباع الإسلام حسب قانون إدارة التنظيمات الدينية الإسلامية ١٩٩٧م. ومع ذلك، تم تأسيس المجلس الديني الإسلامي لإدارة الشئون الدينية الإسلامية المحلية من خلال إعطائه ثلاثَ إدارات رئيسية؛ وهي إدارة شئون الزواج والطلاق والميراث؛ لأنها تخضع لإدارة الشئون الدينية الإسلامية[٦].

وتنقسم النسبة المئوية الإجمالية للسكان في ولاية جالا كما يأتي:

| الدين | الرجال | النساء | المجموع | نسبة مئوية |
|---|---|---|---|---|
| الإسلام | ٢١٦،٨٩٦ | ٢١٩،٩٩٨ | ٤٣٦،٨٩٤ | ٨١.٤٦٪ |
| البوذية | ٤٨،٤٤٦ | ٥٠،٣٩٧ | ٩٨،٩٥٣ | ١٨.٤٥٪ |
| المسيحية | ٢٠٧ | ٢٢٢ | ٤٢٩ | ٠.٠٨٪ |
| آخر | – | – | ٥٤ | ٠.٠١٪ |

توزيع السكان حسب الديانة والجنس في ولاية جالا

عدد دور العبادة على التوالي:

| دور العبادة | مجموع |
|---|---|
| المساجد | ٥٠٠ |
| المعبد البوذية | ٤٥ |
| الكنائس المسيحية | ٦ |

[٥] https://en.wikipedia.org/wiki/Yala_province تاريخ الاطلاع: ١٨ يوليو ٢٠٢٢م.

[٦] أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا، **دليل المجلس الإسلامي بولاية جالا تايلاند**، ص٩.

| | |
|---|---|
| السيخ جوردوارا | ١ |

جدول عدد دور العبادة في مختلف الأديان

**– أهداف إنشاء المجلس الإسلام بولاية جالا**

بالنظر إلى العدد الكبير من المسلمين في ولاية جالا، فإن غالبية المجتمع الإسلامي بدون مكتب أو هيئة مخصصة مسئولة عن الأنشطة والإشراف على القضايا المتعلقة بالشريعة الإسلامية وإدارة وتنظيم الشئون الدينية الإسلامية؛ لذلك كانت هناك مبادرة من العلماء والقادة بالمجتمع في ولاية جالا لإنشاء هيئة أو مؤسسة إسلامية من أجل إدارة وتنظيم أنشطة المساجد وأنشطة تعليم فرض العين (رياض الأطفال)، وإدارة الزواج والطلاق والميراث وفق مبادئ الإسلام الصحيحة والعادلة؛ رغبة في تحسين جودة السكان المسلمين على مستوى الولاية حتى ينجحوا بطريقة منظمة وسلسة؛ ومن ثَمَّ تم تأسيس المجلس الديني الإسلامي بولاية جالا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس الديني الإسلامي في ولاية جالا يشرف دائمًا على المشاكل الاجتماعية التي تحدث في المجتمع الإسلامي المحلي ويقوم المجلس بحلِّها؛ حتى تستقرَّ حياة المسلمين في ولاية جالا بشكل جيد في الحياة اليومية؛ ومن هنا تسعى المجالس الدينية الإسلامية دائمًا لتحسين مستوى معيشة المجتمع المسلم في كل مجال بما في ذلك أحوال شئون الأسرة والتعليم والاقتصاد والدين والأنشطة الاجتماعية وما إلى ذلك[٧].

وللمجلس الإسلامي بولاية جالا مقرَّان: مقرٌّ أساسي بمدينة جالا، ومقرٌّ فرعي بمديرية بتونج في أقصى الجنوب. ومن قائمة رؤساء المجالس الإسلامي بولاية جالا منذ تأسيسه ما يأتي:

| عدد | اسم | سنة |
|---|---|---|
| ١ | الشيخ حاج حسن أواغ تنتو | ١٩٤٥م–١٩٤٧م |
| ٢ | الشيخ حاج مصطفى أوانج حاج سعيد | ١٩٥٧م–١٩٥٩م |
| ٣ | الشيخ حاج أحمد وي | ١٩٥٩م–١٩٧٥م |
| ٤ | الشيخ حاج إسماعيل بنهاوان | ١٩٧٥م–١٩٩٧م |

[٧] أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا، **دليل المجلس الإسلامي بولاية جالا تايلاند**، ص١٠.

| | | |
|---|---|---|
| ٥ | الشيخ حاج محمد حاج سعيد | ١٩٩٧م-١٩٩٩م |
| ٦ | الشيخ حاج إسماعيل حاج عبد اللطيف | ١٩٩٩م-٢٠٠٢م |
| ٧ | حاج عبد الرحمن جي سي | ٢٠٠٢م-٢٠١١م |
| ٨ | الشيخ الدكتور حاج إسماعيل حاج عبد اللطيف | ٢٠٠٢م- الآن |

قائمة رؤساء المجالس الإسلامية في ولاية جالا

وأصبح المجلس المركز الرئيسي والمرجع الديني الذي يرجع إليه أبناءُ المنطقة لحل مشكلاتهم وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية، هذا ويقوم المجلس أيضًا بتدبير شئون المدارس الملحقة بالمساجد، وهي المدارس التي تقوم بتعليم وتدريس مبادئ العلوم الدينية للأطفال الذين في سن المدارس الابتدائية الإلزامية الحكومية (تاديكا) أي مدارس التعليم فروض العين.

وتنقسم ولاية جالا إلى ثمانية دوائر حكومية على النحو الآتي[٨]:

| عدد | دائرة | السكان | المسجد | الروضة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | مغانج | ١٦١،٣٠٠ | ١١٥ | ١١٥ |
| ٢ | جاها | ٤٦،٤٢٤ | ٦٧ | ٦٧ |
| ٣ | رامن | ٧٧،١٢٣ | ١٣٤ | ١٣٤ |
| ٤ | بندنجستر | ٤٧،١٦٨ | ٦٧ | ٦٧ |
| ٥ | تنتو | ١٨،٨٥٩ | ٢١ | ٢١ |
| ٦ | بتونج | ٥٢،٧٤٩ | ٣٣ | ٣٣ |
| ٧ | كابنج | ١٣،٨٤٧ | ٢٥ | ٢٥ |
| ٨ | كرونجفينانج | ١٩،٤٢٥ | ٣٨ | ٣٨ |
| المجموع | | ٤٣٦،٨٩٤ | ٥٠٠ | ٥٠٠ |

جدول بيانات الدوائر الحكومية في ولاية جالا

[٨] أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا، **دليل المجلس الإسلامي بولاية جالا تايلاند**، ص١٠.

ومن هنا نعلم بلا شك أن المجتمع الإسلامي بحاجة إلى قيادة لتنسيق الشئون المتعلقة بالدين الإسلامي؛ وذلك أن لكل منطقة وقريةٍ ممثلين عن مجلس الإسلامي بولاية جالا يتكونون من أئمة المساجد وأعضاء اللجان، بهدف التمكن من مراقبة وخدمة المجتمع الإسلامي وكذلك تلقي الشكاوى المتعلقة بالشئون الدينية الإسلامية؛ حتى تتمكن المؤسسات العائلية من حل مشاكل المجتمع الإسلامي المحلي؛ لأن ذلك من مسئولية زعيم المجتمع، وهو المجلس الإسلامي بولاية جالا.

**المطلب الثاني: دور أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا**

يتجلى هذا الدور في أن عليهم مسئوليةً كبيرة، وهي: القيام بدور تيسير الأمور الحياتية الخاصة بالمسلمين في هذه الولاية، وكما جاء في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راعٍ ومسئول عن رعيته، الرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته، فكلكم راع ومسئول عن رعيته»[٩]؛ أي أنه لا يوجد إنسانٌ مسلمٌ راعٍ إلا وهو مسئول عن رعيته، فالرجلُ يكون راعيًا في بيته ومسئولًا عن رعيته، والمرأة وتكون راعيةً في بيتها ومسئولةً عن رعيتها، كما أن الخادم راعٍ ومسئول عما هو مُستَرْعى فيه، وكذلك العامل رعٍ ومسئول عن عمله الموكول إليه؛ ومن ثم نعلم أن كل إنسان راعٍ في شيء، ومسئول عن هذا الشيء، وسيسألُه الله عز وجل يوم القيامة عما هو مستأمنٌ عليه[١٠].

ومما لا شك فيه أن الإسلام الحنيف جاء متوافقًا مع الفطرة الإنسانية. فليس للقائد إلا قيادة المجتمع، ويتحمل مسئولية إدارة شئون الأنشطة الدينية من أجل اتباع ما أمره الله ورسوله عليه الصلاة والسلام. والمجلس الإسلامي بولاية جالا كالقائد في مجتمع المسلمين المحليين، وهو

---

[٩] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، (دمشق: دار ابن كثير، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٣)، كتاب النكاح، باب: المرأة راعية في بيت زوجها (٤٩٠٤)، ج٥، ص١٩٩٦.

[١٠] العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري بشرح البخاري**، (مصر: المكتبة السلفية، ط١، ١٣٩٠هـ)، ج٥، ص٦٩، بتصرُّف.

مؤسسة إسلامية تنظم الشئون الدينية للمسلمين، وفقًا للمادة ٢٦ من قانون إدارة الشئون الدينية الإسلامية لعام ١٩٩٧م[١١].

وجاء في المادة ١٦ من قانون إدارة التنظيمات الدينية الإسلامية أنه يجب أن تكون هناك لجنة تسمى "اللجنة الإسلامية المركزية لتايلاند" من تشولاراجمونتري (شيخ الإسلام) كرئيس وعضو في اللجنة التي تكرم جلالته ملك تايلاند عين من اللجنة الإسلامية الإقليمية، من وهو ممثل اللجنة الإسلامية الإقليمية واحد لكل مقاطعة، ومن بين اللجان الأخرى التي اختارها تشولاراجمونتري ثلث عدد ممثلي اللجان الإسلامية الإقليمية.

ويكون اختيار ممثلي اللجنة الإسلامية الإقليمية واختيار أعضاء آخرين بموجب الفقرة الأولى؛ وذلك وفقًا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللوائح الوزارية؛ حيث تنتخب اللجنة أعضاءً فيما بينهم لمنصب نائب الرئيس والأمين العام وغير ذلك من المناصب حسب الاقتضاء"[١٢]. ومع ذلك، فقد نصت المادة ٢٦ من القانون رقم (١) إلى (١٣) في قانون إدارة تنظيم المركز الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م على صلاحيات وسلطات المجلس الإسلامي على النحو التالي[١٣]:

١. أن يكون مستشارًا ويعطي وجهات النظر بشأن الشئون الدينية الإسلامية حاكم المقاطعة.
٢. رعاية ومراقبة أعضاء لجنة المساجد.
٣. التوفيق والبت على استئناف أهل المسجد أو أعضاء المسجد المحلي الذين لا ينصفون من أعضاء لجنة المسجد.
٤. مراقبة انتخاب أعضاء لجنة المساجد واعتناؤه؛ حتى تتم الانتخابات بطريقة سلسة ومنظمة.
٥. إصدار الأحكام وفصل أعضاء لجنة المساجد.

---

[١١] مادة ٢٦، قانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م.

[١٢] مادة ٢٦، قانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م.

[١٣] مادة ٢٦، قانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م.

٦. فحص وإصدار الأحكام بحق أعضاء لجنة المساجد للاستقالة من مناصبهم وفق المادة (٤) ١٩٩٧م.
٧. تكليف أعضاء لجنة المسجد بالاستقالة من مناصبهم في أثناء التحقيق في القضية.
٨. مراعاة بناء المساجد ونقلها وحلها.
٩. تعيين لجنة مساجد مؤقتة للأئمة والخطباء والبلال الذين توقفوا عن تولي مناصبهم.
١٠. إصدار شهادات الزواج والطلاق والتعليق شرعًا.
١١. التوفيق بين الأسرة وتقسيم الميراث عند وجود شكاوى من الجالية المسلمة المحلية.
١٢. إعداد تسجيل الممتلكات والمستندات وحسابات الدخل والخراج، لمكتب المجلس الإسلامي في الولاية، تسجيلًا دقيقًا كاملًا حاليًا. وإعداد التقرير عن سير نشاطاته وفعالياته، وعن الوضع المالي والموجودات، للإعلان والإخبار للمجلس المركزي الإسلامي التايلاندي مرة واحدة في السنة في شهر مارس من كل عام.
١٣. الإعلان والإقرار للمجتمع عن الأنشطة والشئون الإسلامية التي تقام في الولاية.

ويرى الباحث أن وجود قانون لإدارة التنظيم الإسلامي أمرٌ في غاية الضرورة للمسلمين المحليين لا سيما في إدارة الشئون الإسلامية، على الرغم من أن المسلمين في تايلاند أقليةٌ وليسوا أغلبية. وإذا نظرنا إلى دور أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا المتعلق بقانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي وجدنا أنه يمكن تلخيصه فيما يأتي:

١. المجلس الإسلامي هو المركز الرئيسي والمرجع الديني الإسلامي.
٢. المجلس الإسلامي له دور تنظيم العلاقات الاجتماعية الإسلامية.
٣. يقوم المجلس الإسلامي بتدبير شئون المساجد والمدارس لتعليم فروض العين للأطفال (روضة الأطفال).
٤. أن له دورًا أساسيًا يتجلَّى في إدارة الشئون الإسلامية لا سيما في الأمور المتعلقة بالطلاق والزواج والمواريث.

**المطلب الثالث: الأنشطة العامة عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**

عقْدُ الأنشطة هو دورٌ مُهِمٌّ في المجتمع بصفةٍ عامة؛ حيث يوفر منهجًا للعلاقات الاجتماعية الإسلامية لاسيما تحسين علاقة المجتمع المسلم المحلي؛ لذلك، سيتعرض الباحث للأنشطة العامة عند للمجلس الإسلامي بولاية جالا، وهي كما يأتي:

**١. الاجتماعات واللقاءات**

للمجلس الإسلامي في ولاية جالا أسبوع للقاءات والاجتماعات التي تقام فيها الأنشطة الإسلامية ودور المجلس هو: التخطيط والإشراف على تنفيذ برامج للأنشطة الثقافية والاجتماعية والدعوية للأعضاء، ومن الأنشطة التي تم تنفيذها في ١٣٢٦هـ ما يأتي:

١. لقاء مع ٥٠٠ من أئمة المساجد بولاية جالا؛ لمتابعة الإرشادات والتوجيهات نحو العمل الإسلامي.
٢. لقاء مع ٥٠٠ من مؤذني المساجد بولاية جالا؛ لمتابعة الإرشادات والتوجيهات نحو العمل الإسلامي.
٣. لقاء مع ٧,٠٠٠ من أعضاء المساجد بولاية جالا؛ لمتابعة الإرشادات والتوجيهات نحو العمل الإسلامي.

**٢. المحاضرات**

١. تعمير المساجد: وهي محاضرة ألقاها فضيلة الأستاذ الدكتور/ حاج إسماعيل حاج عبد اللطيف.
٢. الفتاوى في الإسلام: محاضرة ألقاها فضيلة الشيخ/ أحمد توآدم.
٣. الزكاة في الإسلام: محاضرة ألقاها فضيلة الشيخ/ حاج عبد الباسط جيء مأ.
٤. إدارة المساجد: محاضرة تفضل بإلقائها فضيلة الأستاذ/ عبد الحليم هيئلي.
٥. الاقتصاد الإسلامي: محاضرة تفضل بإلقائها حاج شافعي جئ ليغ.
٦. السيرة النبوية: محاضرة قيِّمة تفضل بإلقائها فضيلة الأستاذ محمد رملي كورا.

٧. العمل والمسئولية في الإسلام: محاضرة قيمة تفضل بإلقائها فضيلة الأستاذ/ عبد الباسط جئ مأ.

### ٣. الندوات العلمية

أقام المجلس الإسلامي ندوة علمية تحت عنوان (دروس وعبر من الهجرة النبوية)، وقد شارك في الندوة كلٌّ من فضيلة الأستاذ صالح وادينج، والأستاذ عبد الحليم هيئلي، وهناك بعض الأنشطة الأخرى التي سيقوم المجلس الإسلامي بتنفيذها خلال الفترة الثانية من العام الهجري ١٤٣٢هـ ومنها ما يأتي:

١. نظافة المساجد.
٢. نشاطات الأئمة.
٣. الأمهات المثاليات.
٤. البيت والأسرة السعيدة في الإسلام.
٥. الحلال.
٦. الطيب.

### ٤. شئون المكتبة

والمكتبة عنصر مهمٌ في حياة الأفراد والأمم؛ لا سيما في مجال العلم والمعرفة؛ وذلك لأن المكتبة منبع من منابع المعلومات ومصدر من مصادرها، وهي دعامة ثابتة؛ ومن هنا، أدرك المسئولون في المجلس الإسلامي أهمية المكتبة لطلاب العلم وأهل المعرفة، ومعظم الكتب الموجودة في المكتبة الآن هي عبارة عن كتب دينية عربية صالحة للمراجعة خاصة في الأحكام الشرعية. ويسعى المجلس الإسلامي في الحصول على الكتب المختلفة في جميع فروع العلم والمعرفة.

### ٥. تعليمُ المسلمين الجدد والإشراف عليهم

ومن أنشطة المجلس أنه يقوم بتعليم المسلمين الجدد الذين اعتنقوا الإسلام بدوافع شتى، حتى يكونوا على النمط الصحيح، بعقيدتهم الصحيحة، وسلوكهم السليم؛ وحتى يتعرفوا على الحلال

والحرام. وكانت إحصائيات معتنقي الإسلام الجدد المسجلين لدى المجلس الإسلامي بولاية جالا خلال أربع سنوات، حسب الجدول الآتي:

| العام الميلادي | المجموع الكلي | الرجال | النساء |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٧م | ١٠٦ | ٦٨ | ٣٨ |
| ٢٠١٨م | ١٠٣ | ٧١ | ٣٢ |
| ٢٠١٩م | ١٢١ | ٩٠ | ٣١ |
| ٢٠٢٠م | ٩٨ | ٧٩ | ١٩ |
| المجموع | ٤٢٨ | ٣٠٨ | ١٢٠ |

إحصائيات معتنقي الإسلام الجدد في ولاية جالا خلال أربع سنوات

مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الإحصائيات خاصةٌ بالمسجلين لدى المجلس الإسلامي بولاية جالا فقط. وأما المسجلون لدى المجالس الإسلامية الأخرى فغير محسوبين في تَعداد هؤلاء، وهناك بعضٌ من معتنقي الإسلام غير مسجلين في أية جهة من الجهات الإسلامية وإن أسلموا وحسن إسلامهم[١٤].

### ٦. شئون الرعاية الاجتماعية والمساعدات

من مهام هذه الشئون أنها توفِّرُ ما يحتاج إليه المسلمون من إزالة العوائق التي تعترضهم والقيام بتقديم المساعدات المالية للمسلمين المحتاجين؛ وذلك بعد دراسة حالتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ويرى الباحث أن المجلس الإسلامي بولاية جالا ليس مكانًا للإدارة الخاصة بأمور الزواج والمواريث وما يتعلق بنص القانون فقط، وإنما هو مكان للإجراءات الخاصة بالمجتمع الإسلامي للمسلمين المحليين، سواء في حالات الشكوى والمرجعية في شئون الدين، لا سيما لتعليم المسلمين الجدد مبادئ الإسلام، كما أن فيها أنشطةً عامةً لنشاط السكان بالتقارب عما يتعلق

[١٤] أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا، **دليل المجلس الإسلامي بولاية جالا تايلاند**، ص١٥.

بالدين الإسلامي. وهذه خطوة جيدة للدعوة إلى الإسلام وبناء المجتمع الإسلامي في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يرى الباحث أن دور أعضاء المجلس الإسلامي هو من تحديد الاتجاه المستقبلي للمجتمع الإسلامي لا سيما المحليين بولاية جالا.

## المبحث الثاني: الطلاق عند المجتمع المسلم في ولاية جالا

أغلبية السكان في المجتمع بولاية جالا من المسلمين، في حين أن الفئة المسلمة في عموم تايلاند يُعَدُّون من الأقليات؛ لذلك لا تعد قضايا المجتمع الإسلامي أو مشاكله أمرًا كبيرًا عند الحكومة التايلاندية لاسيما في قضية الطلاق عند الأسرة المسلمة؛ لأن الطلاق أو الفراق بين الأزواج بالنسبة لهم أمر طبيعي في مجتمعهم ودينهم. على العكس من ذلك نجد أن الإسلام جادٌّ في قضية الطلاق؛ لأنه أحد "الضروريات الخمس" التي تراعي العباد من الجوانب الخمسة الأساسية؛ وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسب أو النسل، وحفظ المال. ولكن بسبب تبدل الأزمان واختلاف العصور وقلة العلم من جهة السكان ظهرت مشكلة كبرى في ولاية جالا وهي مشكلة الطلاق، وهو من ضوابط حفظ النسب أو النسل؛ لأن الطلاق يؤدي إلى كثير من المشكلات الأسرية. ومع ذلك، كان من الممكن أن يؤدي الطلاقُ إلى مشاكل أسرية، وهو أمر يتطلب دراسة دقيقة للآثار الاجتماعية والنفسية التي يمكن أن تنجم عنه؛ ومن هنا جاء هذا المبحث مُقَسَّمًا إلى المطالب الآتية:

### المطلب الأول: المجتمع المسلم في قضية الطلاق

أصبحت حالات الطلاق بين الأزواج المسنين والشباب أكثر شيوعًا بين المسلمين في ولاية جالا على الرغم من أن الإسلام لا يشجع على الطلاق، وقد أصبحت قضية الطلاق ساخنة بين الأكاديميين والعلماء؛ لأنها أظهرت ضعف المؤسسات الأسرية للمجتمع الإسلامي المحلي. وقد قال الدكتور/ إسماعيل هاري –رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا– في مقابلة أجراها الباحثُ معه: "تحت مسئولية المجلس الإسلامي، نولي اهتمامًا خاصًا لهذا الأمر؛ حتى نتمكن من تقليل مشكلة الطلاق التي تتزايد سنة بعد سنة، وسنرتفع بالمؤسسات الأسرية في المجتمع

المحلي إلى اتجاه أفضل"[١٥]. ومع ذلك، يرى الباحث أن المجلس الإسلامي لا يدَّخِرُ جُهْدًا في التغلب على قضايا الطلاق.

ومع ذلك لا تزال تحدث كثيرٌ من المشاكل الداخلية بين الجالية المسلمة، فلن تهرب كل أسرة من المشاكل المنزلية؛ إذ يمكن أن تحدث المشاكل المنزلية إما من جانب الزوج أو من جانب الزوجة، وهناك العديد من الأسباب التي تَنتُجُ عنها المشاكل المنزلية، ومن الأسباب الرئيسية في هذا الأمر: قلة المعرفة بالعلوم الدينية لا سيما ما يتعلق بالشريعة الإسلامية وما يتعلق بالأسرة المسلمة سواء من ناحية الزوج أو الزوجة؛ مما يؤدي إلى وقوع الطلاق بينهما، ولا شك أن قلة المعرفة بالعلم الديني يؤدي إلى قضايا الطلاق المنتشرة في المجتمع المحلي؛ لأن حياة المسلمين ترتبط بأحكام الشريعة الإسلامية.

وقلة العلم بقضايا الدين الإسلامي وما يتعلق بالأسرة المسلمة يؤدي إلى صفة اللامسئولية لا سيما الزوج الذي يعدُّ ربَّ الأسرة لزوجته وأولاده. ومن بين الشكاوى والتقارير الواردة من المجموعة التي أتت للشكوى إلى المجلس الإسلامي حول قضايا اللامسئولية أن هناك مشكلة كانت بين المراهقين الذين تزوجوا وهم في سن صغيرة، وتتراوح أعمارهم بين ١٤-١٨ سنة، ومعظمهم حياتهم الزوجية لا تدوم لفترة طويلة، إنما تستمر ما بين ٣-٥ أشهر، وبعد ذلك تختم الحياة الزوجية بالطلاق؛ ومن هنا وجد الباحثُ أن هناك العديد من المراهقين الذين يرغبون في تأسيس حياة أسرية لكنهم لم يبلغوا سن الرشد بعد، فهم لا يزالون ضعفاء ويفتقرون إلى المعرفة بالعلم بحياة الأسرة المسلمة[١٦].

ومن بين حالات الطلاق التي تحدث بين الشباب أو المسنين أنها ناتجة عن ظلم الزوج لزوجته، سواء من حيث إهمال النفقات الظاهرة أو الباطنة. وقضية إهمال النفقات في المجتمع المحلي لها أسباب متنوِّعَةٌ منها: تعدد الزوجات[١٧]؛ أزواج يُعَدِّدُوْنَ ثم يُهْمِلون في حقوق بعض

---

[١٥] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل هاري، **رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأبعاء، الساعة ١٤:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[١٦] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ حاج محمد صالح وادينج، **عضو ورئيس قسم الأسرة بالمجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥م يوم الأبعاء، الساعة ٠٩:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[١٧] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ حاج محمد صالح وادينج، **عضو ورئيس قسم الأسرة بالمجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥م يوم الأربعاء، الساعة ٠٩:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

زوجاتهم، ولا يهتمون بهنَّ، سواء من حيث العناية بهن وبالأسرة والأولاد، أو من حيث حقوقهنَّ الشرعية؛ ومن هنا كانت هذه القضية إحدى المشكلات الرئيسية في المجتمع، لا سيما مع انتشار حالات الطلاق بين مجتمع المسلمين بولاية جالا في العصر الحاضر.

أما قضية القسوة بضرب الزوجة من جهة زوجها، فلا نُنكِرُ أن هذا نادر الحدوث، غير أنه يأتي نتيجة إدمان الزوج للمخدرات والمسكرات، التي أصبح وجودها في المجتمع المسلم أمرًا يُثير القلق والخوف، لا سيما أن القانون التايلاندي لا يمنعه؛ إذ يمكن لأي شخص الحصول عليه وبكل سهوله؛ لكنها ضارة وغير مشروعة في الإسلام؛ مثل الخمر، والحشيش، وماء الكراتوم (Ketum/Kratom)[١٨]، ويمكن أن نُمثِّلَ على هذا الأمر بما قالته إحدى المطلقات للباحث في مقابلة أجراها معها: "قد تزوجت زوجي لمدة ست سنوات، ولكنه كان مدمنًا للمسكرات، وكان يضرب والدته؛ فشعُرتُ بعدم الأمن في نفسي ومالي، فهربت إلى بيت والدتي، ولم يسكن معي لمدة أربع سنوات، ثم طلبتُ منه أن يطلِّقَني، ولكنه رفض هذا الطلب، ومع ذلك قمت بشكوى إلى المجلس الإسلامي، ثم تقدمت بطلب للحصول على الطلاق، وخُتمتْ حياتي الزوجية بالطلاق"[١٩]. وهذا دليل على أن هذه المسكرات تؤدي إلى مشاكل كثيرة في الأسرة المسلمة؛ مما يؤدِّي إلى تَقَوُّضِ الأسرة وهدم بُنيانها، وتُبرز القصة السابقة كمَّ التحديات القانونية والاجتماعية التي تواجهها النساء في حالات العنف الأسري والإدمان، كما تفرض هذه القصةُ وغيرُها الضرورة الملحة لوجود نظام قانوني واجتماعي يحمي حقوقهن ويوفر لهن الدعم اللازم للخروج من العلاقات الزوجية الضارة بطريقة آمنة ومحترمة.

وخلاصة القول مما سبق: أن معظم حالات الطلاق التي تحدث في المجتمع الإسلامي بولاية جالا أكثرها من قبل الزوج غير المسئول عن الزوجة، سواء كان ترك الزوجة بعدم الإنفاق عليها، أو الاستبداد والقسوة، أو إدمان المخدرات، أو تعدد الزوجات غير العادل بينهنَّ، أو بعدم العلم الشرعي بشئون الأسرة المسلمة، وهذا ما يؤدي إلى انتشار الطلاق بينهما، ورفع

---

[١٨] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ حاج محمد صالح وادينج، **عضو ورئيس قسم الأسرة بالمجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥م يوم الأربعاء، الساعة ٠٩:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[١٩] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان داتو، **نائب القاضي الشرعي الضروري لمجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧م بوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

دعوى وشكوى من طرف الزوجة للقاضي بطلب الطلاق. قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ**﴾ (البقرة: ٢٣١)، فنص الآية صريح في منع الأزواج من الإبقاء على الزوجات في وضع يلحق بهنَّ الضرر، وعُدَّ ذلك عدوانا عليهن وظلمًا لهن، ولا شك أن إمساك الرجل زوجته مع الامتناع عن الإنفاق عليها إضرارٌ بالغٌ بها، فكان عليه أن يفارقها، وأن ترك إمساكها إذا عجز عن الإنفاق عليها. ويقول رسول الله: «لا ضرر ولا ضرار»[٢٠]. أمر صلى الله عليه وسلم بإزالة الضرر، ولا شك أن إمساك الزوجة على وجه الإضرار ممنوع شرعًا، ويخالف مقاصد الشريعة التي تهدف إلى استقرار الحياة الزوجية؛ حيث بناء علاقات زوجية متينة تقوم على الود والمحبة والتعاون والاحترام، وتوفير بيئة مستقرة ومحفزة للسعادة، والازدهار الروحي والمعنوي للأسرة والمجتمع. كما أنَّ أن إزالة الضرر من ضوابط حفظ النسب أو النسل؛ لأن استقرار الحياة الزوجية تسير إلى تعزيز السعادة والاستقرار في الأسرة والمجتمع، كقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (الروم: ٢١). ومن خلال هذه الآيات تظهر مسئولية الحياة الزوجية مشتركة بين الزوجين.

## المطلب الثاني: إحصائيات الطلاق

إحصائيات الفراق بين الزوجين (الطلاق العادي، تعليق الطلاق، الفسخ) عند المجلس الإسلامي بولاية جالا من عام ٢٠١٩م-٢٠٢٠م:

| | السنة | |
|---|---|---|
| الشهر | ٢٠١٩م | ٢٠٢٠م |
| يناير | ١٠٣ | ١٥٠ |
| فبراير | ١٢٠ | ١٦٣ |
| مارس | ١٠٨ | ١٧٥ |

[٢٠] رواه ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت)، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره (٢٣٤١)، ج٢، ص٧٨٤.

| | | |
|---|---|---|
| إبريل | ١٣٥ | ١٨٨ |
| مايو | ١٠٥ | ١٦٩ |
| يونيو | ١٣٢ | ١٧٨ |
| يوليو | ١٠٥ | ١٩١ |
| أغسطس | ١٢٥ | ١٨٤ |
| سبتمبر | ١١٧ | ١٩٣ |
| أكتوبر | ١٣٤ | ٢٠١ |
| نوفمبر | ١٢٦ | ١٨٥ |
| ديسمبر | ١٣٠ | ٢٠٣ |
| **الجملة** | **١٤٤٠** | **٢١٩٠** |

المرجع: قسم الاستشارة العائلية في المجلس الإسلامي بولاية جالا التاريخ ٢٠٢٢/٠٤/١٥م.

إذا نظرنا إلى هذه الإحصائية عن عدد طلاق في المجلس الإسلامي بولاية جالا من شهر يناير إلى شهر ديسمبر في سنة ٢٠١٩م، ومن شهر يناير إلى شهر ديسمبر في سنة ٢٠٢٠م، وجدنا أن عدد الطلاق في سنة ٢٠١٩م بلغ ١٤٤٠ حالةً، أما في سنة ٢٠٢٠م فقد بلغ ٢١٩٠ حالة طلاق. وقد حدثت زيادة قدرها ٧٣٠ حالة طلاق في فترة مقدارها سنتان. وإذا نظرنا بعموم الإحصائية وجدنا أن حالات الطلاق قد زادت زيادة حادة للغاية حيث بلغ ٦ حالات طلاق يوميًا في عام ٢٠٢٠م مقارنة بالسنوات السابقة التي كانت ٤ حالات طلاق يوميًا في عام ٢٠١٩م.

**إحصائيات الفراق بين الزوجين من ناحية القضية الرئيسية فيما يتعلق بالطلاق عند المجلس الإسلامي بولاية جالا من عام ٢٠١٩م–٢٠٢٠م:**

| قضية الطلاق | حالات طلاق ٢٠١٩م | نسبة (٪) | حالات طلاق ٢٠٢٠م | نسبة (٪) |
|---|---|---|---|---|
| الزوج مدمن المخدرات والمسكرات | ٧٣٨ | ٪٥١.٢٥ | ١٣١٤ | ٪٦٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الزوج غير مسئول عن الأمور الزوجية (عدم الإنفاق والعدل بين الزوجات) | ٣٣٨ | ٪٢٣.٤٧ | ٦١٣ | ٪٢٦ |
| إضرار على الزوجة (القسوة والضرب) | ١٤٤ | ٪١٠ | ١٧٥ | ٪٦.٥ |
| عدم معاشرة الزوج زوجته | ١٠٠ | ٪٦.٩٤ | ١٣١ | ٪٤ |
| عدم التفاهم بين الزوجين | ٧٠ | ٪٤.٨٦ | ٨٧ | ٪٢.٥ |
| أمور أخرى | ٥٠ | ٪٣.٤٨ | ٤٤ | ٪١ |
| **جملة** | **١٤٤٠** | **٪١٠٠** | **٢١٩٠** | **٪١٠٠** |

المرجع: قسم الاستشارة العائلية في المجلس الإسلامي بولاية جالا التاريخ ١٥/٠٤/٢٠٢٢م.

خلاصة القول: يُظهر الجدول أن هناك زيادة في عدد حالات الطلاق التي حدثت في فترة السنتين من ٢٠١٩م إلى ٢٠٢٠م. وقد حدثت زيادة قدرها ٧٣٠ حالة طلاق في هذه الفترة. وهذه الظاهرة هي اتجاه خطير ومقلق. أشار الأستاذ سفيان داتو[٢١] إلى هذا الأمر قائلًا: "يظهر الطلاق بين الجالية المسلمة اليوم زيادة حادة للغاية؛ حيث بلغت الإحصائية ٦ حالاتٍ يوميًا في عام ٢٠٢٠م مقارنة بالسنوات السابقة التي كانت ٤ حالات طلاق يوميًا". فإذا نظرنا إلى الإحصائية التي قدمها الباحث اتضح أنها أظهرت زيادة الانفصال بين الزوجين بالمجتمع الإسلامي في ولاية جالا سواء كان الطلاق العادي أو تعليق الطلاق أو فسخًا.

**المطلب الثالث: إجراءات وتطبيقات وممارسة الطلاق عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**

الأصل أن الطلاق حق للزوج في إيقاعه على زوجته، ولكن نظرًا إلى مصلحة الزوجة وحفاظًا على حقها في إنهاء العلاقة الزوجية عندما يسيء الزوج العشرة معها، وإهماله في أداء الواجبات وعدم المسئولية تجاه زوجته، فإن المجلس الإسلامي يقرر صيغة التعليق في شهادة النكاح، ويفرض على كل زوج أن يقرأ صيغة التعليق بعد عقد الزواج مباشرة أمام الولي والشاهدين.

---

[٢١] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان داتو، **نائب القاضي الشرعي الضروري لمجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٧/٤/٢٠٢٢م بوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

والصيغة الرسمية في التعليق التي تطبق في المجلس الإسلامي بولاية جالا هي:

"إذا حرمت زوجتي بعدم الإنفاق عليها، أو إذا لم أعاشرها معاشرة الأزواج كغيري من الناس أكثر من أربعة أشهر أو أضررتها، فاشتكت إلى عضو من أعضاء المجلس الإسلامي أو القاضي بالمجلس الإسلامي بالولاية مع إتيانها بالشاهدين، وإذا ثبتت شكواها وقع طلاقه واحدة، وإذا رجعتها بدون رضاها وقع طلاقه ثانية"[٢٢].

ويستفاد من هذا، أن للمرأة الحق في اللجوء إلى القاضي في المجلس الإسلامي لتطلب طلاق التعليق إذا وقع المعلق عليه من قبل زوجها، ولكن لوقوع طلاق التعليق على زوجها توجه أسباب معينة وشروط محددة. وإذا تقدمت الزوجة بطلب طلاق في المجلس الإسلامي، فإنه يتبع الإجراءات الآتية[٢٣]:

١. إذا وقع المعلق عليه الذي ذكر في صيغة التعليق من قبل الزوج، وأن الزوجة تبغض الحياة مع زوجها، وليس لها سبيل لاستمرار الحياة الزوجية معه، فللزوجة حق اللجوء إلى القاضي في المجلس الإسلامي لطلب طلاق التعليق بإملاء استمارة مخصصة لذلك.
٢. للقاضي في المجلس الإسلامي التحققُ من الشكوى التي ذكرتها الزوجة مع تسجيل نتيجة شكواها.
٣. المجلس الإسلامي يدعو الزوج ليوضح حقيقة شكوى زوجته.
٤. المجلس الإسلامي يوازن ويوافق بيان الزوجة ببيان زوجها.
٥. المجلس الإسلامي يحاول الإصلاح بين هذين الزوجين.
٦. إذا فشل الإصلاح ولم ينتج ثمرته، فللمجلس الإسلامي النظر في هذا الأمر، ثم تُقَدَّمُ المشكلةُ إلى القاضي، إذا رأى القاضي أن المصلحة في إيقاع طلاق التعليق، فللمجلس الإسلامي أن ينفذ طلاق التعليق بينهما.
٧. أما إذا لم يحضر الزوج لإيضاح أسباب شكوى زوجته في الفترة الزمنية المذكورة في رسالة التحذير، فالمجلس الإسلامي يطلب من الزوجة إحضار الشاهدين ليشهدا

[22] Dr. Abdullah Abubakar, *Panduan Pengurusan Nikah Cerai dan Rujuk Majlis Agama Islam Wilayah Jala,* (Majlis Agama Islam Wilayah Jala, 1 ed, sesi 1437H/2017M), p:47

[23] Abubakar, *Panduan Pengurusan Nikah Cerai dan Rujuk Majlis Agama Islam Wilayah Jala*, p:46.

على صحة شكواها بأن يقول: أنا اسمي فلان بن فلان جئت إلى المجلس الإسلامي لأكون شاهدًا لفلانة بنت فلان وبالتالي:

أ. أنا أشهد وأقر وأعترف "أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله".

ب. وأنا أعرف وأثبت أن زوج فلانة بنت فلان قد ترك زوجته من غير النفقة، ولم يعاشرها معاشرة الأزواج كغيره من الآخرين أكثر من أربعة أشهر.

ج. وأنا أعرف الحال المذكور من أخبار الجوار والناس المجاورين أيضًا.

ولإثبات هذه الحقيقة أنا أُوافق على التوقيع.

٨. وإذا شهد الشاهدان، فللزوجة تقديم طلب طلاق التعليق إلى القاضي في المجلس الإسلامي لإنهاء العلاقة الزوجية، لكن يشترط أن يكون أحد الشاهدين من إمام المسجد في قريتها، وإن لم يوجد فمن أعضاء المسجد في قريتها.

٩. إذا صدق الشاهدان فللقاضي أن يقبل هذين الشاهدين ويثبت صدقهما، فحينئذ يقع طلاق الزوج المذكورة طلقةً واحدةً.

**الفرع الأول: شروط وقوع الطلاق عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**

المجلس الإسلامي قد اشترط لصحة وقوع الطلاق عدة شروط وهي كما يأتي:

**١. الشاهدان:**

اشترط المجلس الإسلامي حضور شاهدين على الأقل من قِبَلِ الزوجِ أو الزوجة لإثبات الطلاق، ويشترط أن يكون أحد الشاهدين إمامِ المسجدِ في القرية، وإن لم يوجد فمن أعضائه، وإن لم يوجد أيضًا فينبغي أن يكون أحدهما شخصًا يعيش في نفس القرية، ولكن يلزمه أن يكون معتمدًا ومصدقًا من قِبل إمام المسجد على أنه يتمتع بالأمانة.

**٢. شهادة النكاح:**

هناك نوعان من شهادات الزواج المستخدمة في تايلاند وهي كما يأتي:

١. الشهادة الصادرة عن مكتب المنطقة؛ وهي الشهادة القانونية التايلاندية التي سجَّلها كلٌّ واحد منهما بأنه زوج الآخر، ثم يتحول اسم أسرة الزوجة إلى اسم أسرة الزوج؛ حيث تصلح هذه الشهادة في القانون التايلاندي، لكنها لا تصلح عند المجلس الإسلامي بولاية جالا؛ لأن عملية الحصول على هذه الشهادة غير ضرورية للزواج وفق الشريعة الإسلامية.

٢. الشهادة الصادرة عن المجلس الإسلامي؛ وهذه الشهادة دليلٌ على أنها قد تزوجت من زوجها بنكاح صحيح.

الملاحظات: ومن هما نعلم أنَّ المقصود بالشهادة النكاح لوقوع الطلاق عند المجلس الإسلامي بولاية جالا هي تلك الشهادة التي تصدر عن المجلس الإسلامي، وهي شيء مهم جدًا في إثبات الطلاق بالمجلس الإسلامي؛ فإنْ لم توجد هذه الشهادة، فليس للزوجة الحق في اللجوء إلى القاضي؛ ليخلصها من زوجها بطلاق التعليق في المجلس الإسلامي عندما يوقع المعلق عليها من قبل الزوج.

### ٣. الدعوى من قبل الزوج أو الزوجة:

أولًا: تعليق الطلاق؛ إذا وقَّع المعلَّق عليه الذي ذكر في صيغة التعليق من قبل الزوج، لزم على الزوجة رفع هذا الأمر إلى القاضي في المجلس الإسلامي، وإذا ثبتت هذه الدعوى من قبلها، فللقاضي السلطة في التفريق بينهما بطلاق التعليق، أما إذا لم ترفع الزوجة هذا الأمر إلى القاضي، فليس له السلطة في تفريق بطلاق التعليق بينهما.

ثانيًا: الطلاق العادي، إذا وقع الطلاق بلفظه من قبل الزوج؛ لزم هذا الزوجَ رفعُ هذا الأمر إلى إمام القرية أو مباشرة، إلى المجلس الإسلامي، وإذا ثبت أن وقوع الطلاق صحيح؛ فحيئذ يصدر المجلس الإسلامي الشهادة الخاصة بالطلاق.

**٤. ألا تكون الزوجة ناشزًا أو عاصية لزوجها:**

النشوز لغة: نشز :النِّشْزُ والنَّشَزُ: المِتْنُ المرتفعُ مِنَ الأَرض، وَهُوَ أَيضًا مَا ارْتَفَعَ عَنِ الْوَادِي إِلى الأَرض، وَلَيْسَ بِالْغَلِيظِ، وَالْجَمْعُ أَنْشازٌ ونُشُوزٌ[٢٤].

وفي الاصطلاح قد عرف الفقهاء النشوز بتعريفات كثيرة ومتقاربة تدور كلها في فلك واحد؛ وهو خروج المرأة عن طاعة زوجها الواجبة عليها.

عرفه الحصكفي: بأنه خروج الزوجة من بيت زوجها بغير حق[٢٥].

عرفه الشيخ الدردير بقوله: النشوز عن الطاعة الواجبة، كأن منعته الاستمتاع بها أو خرجت بلا إذن لمحلٍّ تعلم أنه لا يأذن فيه، أو تركت حقوق الله تعالى، كالطهارة والصلاة أو أغلقت الباب دونه أو خانته في نفسها أو ماله[٢٦].

عرف ابن قدامة النشوز بقوله: معنى النشوز معصية الزوج فيما فرض الله عليها من طاعته[٢٧].

وهنا يمكن لنا أن نستنتج تعريفًا من مجموع التعاريف المذكورة على النحو؛ فنقول: النشور هو عصيان المرأة زوجها وامتناعها عن أداء واجباتها بغير حق.

عرفه الشافعية بقولهم: الناشزة هي الخارجة عن طاعة زوجها[٢٨]. ومن أمثله ذلك أن تخرج من منزله بغير إذنه، أو تمنعه من التمتع بها، أو تغلق الباب في وجهه إلى غير ذلك من الأمور. والنشوز عندهم يستوي فيه أن يكون من غير المكلَّفة أو المكلفة؛ لاستواء الفعلين في التفويت على الزوج، وسواء أقدر الزوج على ردها إلى الطاعة قهرًا أم لا[٢٩].

إن النشوز من الصفات المذمومة والتي توجب تأديب الزوجة، يقول تعالى: ﴿**وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ**﴾ (النساء: ٣٤). وبناء على هذه الآية: فالمجلس الإسلامي قرر بأن الزوجة إذا خرجت عن طاعة زوجها فيما يجب عليها

---

[٢٤] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٥، ص ٤١٧.

[٢٥] الحصكفي، **الدر المختار في شرح تنوير الأبصار**، ج٣، ص٥٨٦.

[٢٦] الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، ج٥، ص٣٤٣.

[٢٧] ابن قدامة، **المغني**، ج٢، ص٧٤٢.

[٢٨] الماوردي، **الحاوي الكبير**، ج٩، ص١٦٨.

[٢٩] الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٥، ص ١٦٨.

طاعته فيه كانت المرأة ناشزًا. وإذا ثبت نشوز المرأة فإنه يسقط حقُّها في طلب الطلاق من القاضي الشرعي الضروري في المجلس الإسلامي بولاية جالا.

**الفرع الثاني: حل الدعوى بعدم وقوع الطلاق بين الداعي والمدَّعي**

إذا تم حل الدعوى بعدم وقوع الطلاق سواء كان من القاضي أو أعضاء المجلس الإسلامي فعلى الزوج أو الزوجة أن يقرأ صيغة التعليق الآخر المسمَّى بـ "صيغة التعليق الإضافي"، والصيغة هي: "إذا حَرَمْتُ زوجتي فلانةَ بنتَ فلانٍ بعدم الإنفاق عليها، أو إذا لم أعاشرها مباشرة الأزواج كغيري من الناس أكثرَ من أربعة أشهر أو أضررتها أو شربتُ وأكلت من المسكرات والمخدرات أو بعتُ شيئًا محرمًا شرعيًا، أو قامرتُ، ثم اشتكت إلى عضو من أعضاء المجلس الإسلامي أو القاضي بالمجلس الإسلامي بالولاية مع إتيانها بالشاهدين أو وُجِدَ هناك دليلٌ واضحٌ أو أقرَرْتُ ذلك بنفسي، وإذا ثبتت شكواها؛ وقع الطلاق واحدة، وإذا رجَّعتُها بدون رضاها وقع الطلاق ثانية". ولإثبات هذه الحقيقة؛ أنا أُقْبِلُ على التوقيع وأَقْبَلُهُ[٣٠].

**الفرع الثالث: عدم حضور الزوج إلى المجلس الإسلامي**

عدم حضور الزوج مشكلة من المشاكل في تطبيق طلاق التعليق عند المجلس الإسلامي؛ ولذلك فإن للقاضي أن يُحضِرَ هذا الزوجَ إلى المجلس الإسلامي بإرسال رسالة إليه، أو الاتصال به؛ ليوضح حقيقة الدعوى من قبل زوجته؛ لأن القاضي يحكم بالعدل بينهما؛ حيث لا يحكم بناء على المعلومات من جهة واحدة فقط، وإنما لا بد من سماع الدعاوى من الجهتين. وإذا لم يحضر الزوج لإيضاح حقيقة الدعوى المقدمة من زوجته في الفترة الزمنية المذكورة في الرسالة، فللقاضي أن يحكم عليه بطلاق التعليق؛ لأن عدم حضوره إلى المجلس الإسلامي يدل على رضاه بالحكم الذي يحكمه القاضي، وليس له الحق في رفض هذا الحكم بعد صدوره من القاضي.

وهذا الحكم قد يضُرُّ الزوجَ إذا كانت الدعوى كاذبةً من قبل الزوجة، فعدم حضوره يوجب الحكم عليه بما قد يضره، ومن ثَمَّ فعليه أن يحضر إلى المجلس الإسلامي؛ ليدافع عن القضية، ويكوم الحكم بالعدل بينهما.

[30] Abubakar, *Panduan Pengurusan Nikah Cerai dan Rujuk Majlis Agama Islam Wilayah Jala*, p:47.

**الفرع الرابع: الزوج شخص قوي ذو سلطة ولا يبالي بحكم القاضي**

قد يكون الزوج أحيانًا شخصًا قويًا ذا سلطة وانفعال يحمل معه بندقية أو سكينًا أو غير ذلك من أدوات القتل إلى المجلس الإسلامي لِيُكْرِهَ القاضيَ على عدم الحكم عليه بوقوع طلاق التعليق وإن وقع المعلق عليه المذكور في صيغة التعليق من جهته؛ ومن ثم لا يحكم القاضي عليه بوقوع طلاق التعليق حفاظًا على حياته ومصلحته، ويوكل الأمر لهذين الزوجين لحل مشاكلهما بنفسهما، هذا الأمر من العوائق التي يعاني منها المجلس الإسلامي، ولا تتمتع المجالس الدينية بسلطة أكثر من مجرد تقديم المشورة للمتزوجين.

**المبحث الثالث: موقف المجلس الإسلامي المتعلق بالطلاق**

قد أصدرت الحكومة التايلاندية مجموعةً من القوانين في المملكة، ومنها القانون الدستوري التايلاندي الذي يُعَدُّ القانونَ الأهم في المملكة، ويتفرع إلى فروع كثيرة لتدبير الشئون في المملكة، ومنها: القانون الخاص بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في ٧٧ ولاية في مملكة تايلاند، وفي هذا القانون دعاوى تتعلَّقُ بالأحوال الشخصية والميراث للمسلمين في جميع الولايات، تطبق فيها أحكام القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والشريعة الإسلامية. والمرسوم الملكي في رعاية الإسلام لعام ١٩٤٥م، ونص فيه أن الملك التاسع "بومئيبول أدولياديج" هو الراعي الأول لجميع الأديان في المملكة بما فيها الإسلام، والملك في العصر الحاضر هو الملك العاشر "وأشيرالنكون" يدبر الشئون في المملكة كما فعل أبوه، أما الكيفية في إدارة الشئون الإسلامية في مملكة تايلاند فهي كما يأتي[٣١]:

١. مما لا شك فيه أن المسلمين في تايلاند موجودون في كل الولايات، فكل ولاية يكون فيها عدد من المساجد؛ إذن فالأمر الأول هو تعيين أعضاء الإدارة لكل مسجد في كل مقاطعة كالإمام والخطيب والمؤذن وغيرهم بطريقة التصويت.
٢. بعد ذلك يقوم الإمام في كل مسجد بتعيين اللجنة الإسلامية للولاية بطريقة الانتخابات، فلكل ولاية في تايلاند مجلسٌ إسلامي خاص بها.

[٣١] مادة ٢٦، قانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م.

٣. وبعد ذلك يقوم المجلس الإسلامي في الولاية بتعيين منصب شيخ الإسلام؛ ليكون مختصًا بتدبير الشئون الإسلامية في المملكة بطريقة الانتخابات، وشيخ الإسلام في المملكة في الوقت الحاليّ هو الشيخ: "عبد العزيز بيتك خمبون".

ومع ذلك، تُشَكِّلُ المجالس الإسلامية دورًا مهمًا في إدارة الشئون الدينية للمسلمين بكل منطقة تقع تحت ظلها، لا سيما الشئون الخاصة بالزواج والنكاح والطلاق والمواريث، وكذلك شئون أحوال المسلمين بصفةٍ عامَّةٍ؛ ومن خلال ما سبق جاء هذا المبحث على مطلبين، كما يأتي:

المطلب الأول: موقف المجلس الإسلامي بولاية جالا المتعلق بالقاضي الشرعي الضروري.

المطلب الثاني: موقف القانون الأسري التايلاندي المتعلق بالطلاق.

وهذا التقسيم يمكن توضيحه وشرحه بالتفصيل من خلال موقف المجلس الإسلامي بولاية جالا والقانون الأسري التايلاندي المتعلق بالطلاق أو أحوال التفريق بين الزوجين.

**المطلب الأول: موقف المجلس الإسلامي بولاية جالا المتعلق بالقاضي الشرعي الضروري**

القاضي في الإسلام شخص تولَّى القضاء؛ ليحكم بين المتنازعين وفقًا للشريعة الإسلامية. كما أنه يقوم بوظائف مرتبطة بمهمته؛ مثل: الوساطة وولاية الأطفال الأحداث واليتامى وغيرها. والقضاء من عمل الرسل ورسول الإسلام محمد -صلى الله عليه وسلم- صاحب الرسالة الخاتمة والدائمة كما كان مأمورًا بالدعوة والتبليغ كان مأمورًا بالحكم والفصل في الخصومات. وقد ورد في القرآن الكريم في غير ما آيةٍ ما يشير إلى ذلك، منها قوله تعالى: ﴿**فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ**﴾ (المائدة: ٤٨).

كما يدلُّ على مشروعية القضاء أحاديثُ كثيرةٌ منها ما رواه عمرو بن العاص -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم

فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[٣٢]، وقوله ﷺ: «لا حسد إلا في اثنين: رجل آتاه الله مالًا فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها»[٣٣].

ومما لا شك فيه أن الدولة تحتاج إلى القاضي والحاكم؛ فمملكة فطاني (بلغة الملايو: Kerajaan Patani)، (باللغة الجاوية: كراجأن ڤتاني) هي مملكة سابقة في أقصى جنوب تايلاند على الحدود الماليزية، ويرجع أصل سكانها للمجموعة الملايوية المسلمة، ويتكلمون اللغة الملايوية ويكتبونها حتى الآن بأحرف عربية بسبب تأثرهم بالتجار العرب منذ نشأة مملكة فطاني الإسلامية في القرن الثامن الهجري. وأكثر أهل فطاني متدينون بدين الإسلام، ثمانون بالمائة من عدد السكان مسلمون، وعشرون بالمائة من الغرباء، وهناك عدد كبير من المسلمين يتوزعون في تايلاند، ويعود أصلهم إلى الأسرى الفطانيين الذين حملتهم الجيوش التايلاندية معها عندما كانت تجتاح فطاني[٣٤].

وبعد استعمارها من قبل الحكومة التايلاندية فالمسلمون تكونوا تحت قانون الدستورية التايلاندية. وفي عصر الحالي أصبح المسلمون في تايلاند أقليةً، رغم أن مجتمع ولاية جالا ٨٥٪ من سكانها مسلمون، لكنهم تحت حكومة تايلاند غير المسلمة، وجميع الأوامر والشئون الإدارية للمسلمين موجودة تحت الدستور التايلاندي، سواء كان من ناحية القضاء أو السلطات. ومن هنا نشأ المجلس الإسلامي كي يُدير شئون المسلمين مع إعطائه سلطة تحت الدستور التايلاندي الذي نصَّ على وجود "قانون إدارة تنظيم المركز الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م"[٣٥] بصلاحيات وسلطات المجلس الإسلامي في تنظيم أحوال المسلمين بثلاثة أمور بصورة عامة، وهي: شئون الزواج والطلاق والمواريث.

ولتحقيق العدالة وحل قضايا الشعب المسلم كانت الحاجة ماسَّةً إلى وجود قاضٍ وحاكم. بالإضافة إلى ذلك لا توجد في تايلاند محكمة شرعية للمسلمين إلا قانون إدارة المركز الإسلامي سنة ١٩٩٧م، وصلاحيته هي: إدارة أحوال المسلمين مثل شئون الزواج والطلاق

---

[٣٢] رواه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (٦٩١٩)، ج٦، ص٢٦٧٦.

[٣٣] المرجع نفسه، كتاب الزكاة، باب إنفاق المال في حقه (١٣٤٣)، ج٢، ص٥١٠.

[٣٤] https://ar.wikipedia.org/wiki/مملكة_فطاني تاريخ الاطلاع: ١٨ يوليو ٢٠٢٢م.

[٣٥] مادة ٢٦، قانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م.

والمواريث. وبناء على ذلك نعلم أن المجلس الإسلامي المختص بإدارة شئون المسلمين المحليين يحتاج إلى منصبِ الحاكم والقاضي؛ وذلك لحلِّ القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع المسلم المحلي؛ ومن هنا نشأ منصب (القاضي الشرعي الضروري)، وفيما يلي حديث عن هذا المنصب وواجباته وسلطاته؛ ويمكن تقسيم الكلام في هذا الأمر إلى فرعين، كما يأتي:

**الفرع الأول: القاضي الشرعي الضروري**

عرفنا آنفًا أن ولاية جالا تحت حكم المستعمرين السياميين؛ أو معروف في هذا العصر بمملكة تايلاند. مع ذلك فجميع شئون المسلمين تحت الدستور التايلاندي البوذي؛ حيث إن بعض الأحوال المتعلقة بالمسلمين لها قانونها الخاص، وهو: "قانون إدارة تنظيم المركز الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م"، وهذا القانون يختص بصلاحيات وسلطات المجلس الإسلامي في القانون التايلاندي؛ وبناء على ذلك لا توجد في ولاية جالا محكمة شرعية، حيث يحتاج المجتمع المسلم إلى القاضي لإدارة الأحوال المتعلقة بالدين الإسلامي. فالقاضي الشرعي مهم في شئون المجتمع المسلم؛ لأنه يساهم في حل النزاعات وتسوية القضايا، والقاضي في ولاية جالا أحد المناصب المُهمَّة في المجلس الإسلامي.

وبالإضافة إلى ما سبق فالقاضي الشرعي الضروري في ولاية جالا هو ضروريُّ الوجود؛ لاستنباط الأحكام وإدارة الأحوال الشخصية، وتحديد الأحكام فيما يتعلق بالدين الإسلامي، وتحقيق العدالة كذلك بحلول وعلاج قضايا المجتمع المسلم المحلي لا سيما قضايا انتشار الطلاق؛ على سبيل المثال: التفريق بين الزوجين وما يتعلق بالفسخ وتعليق الطلاق؛ لذلك فالمسلمون لهم قانونهم الخاص وهو الشريعة الإسلامية، أما غير المسلمين فيتبعون القانون والدستور التايلاندي؛ بمعنى أن إدارة شئون المسلمين الدينية، وقضاياهم الشخصية تحت القاضي الشرعي؛ وهو المجلس الإسلامي بولاية جالا.

**الفرع الثاني: واجبات وسلطات القاضي الشرعي الضروري**

مما لا شك فيه أن واجبات القاضي الشرعي الضروري -كما جاء في نص- "القانون إدارة تنظيم المركز الإسلامي" أنه يقوم بدور أعضاء المجلس الإسلامي؛ من حيث إدارة شئون الزواج

والطلاق والمواريث، وكذلك شئون المساجد في ولاية جالا؛ وإضافة إلى ما سبق هناك واجبات أخرى يقوم بها القاضي الضروري، من أهمها ما يأتي[٣٦]:

١. تطبيق الشريعة بقدر الإمكان بما لا يتعارض مع القانون التايلاندي: يتعين على القاضي الشرعي الضروري تفسير وتطبيق الأحكام وفقًا للمبادئ والقوانين الشرعية.
٢. حفظ العدالة: على القاضي أن يعملَ على تحقيق العدالة بطريقة عادلة ومتساوية.
٣. تقديم والإرشاد: يمكن للقاضي الشرعي أن يقدم الإرشاد والنصح بناء على ما يتعلق بالشريعة الإسلامية للمجتمع المحلي.

وكذلك فإن القاضي في ولاية جالا ليست له سلطة إلا فيما يتعلق بإدارة بعض الحالات في شئون المسلمين. فإذا حدث شيء للمجتمع فليس للقاضي سلطة مطلقة في التدخل في شأنها، على سبيل المثال: إذا كان الزوج مدمنًا للمخدرات أو المسكرات، ثم شكت الزوجة المجلس الإسلامي لحل مشكلة، سيدعو القاضي زوج هذه المرأة إلى مجلس الإسلامي، وليس للقاضي سلطة على هذا الزوج إلا النصح والإرشاد، ويشير إلى طرق الحل بينهما فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية والقانون التايلاندي. فإذا لم يأت الزوج، لا يمكن للقاضي أن يُجبره على الحضور؛ إلا في قضايا الفسخ وطلب تعليق الطلاق. كذلك قضايا عدم النفقة، فلا شيء للقاضي إلا النصح. وبالإضافة إلى ذلك، إذا لم يتم الاستماع إلى النصيحة وطرق حل المشكلة؛ فيمكن للمجلس الإسلامي رفع هذا الأمر إلى المحكمة والحكومة؛ حيث تحكم عليه بما يُقرُّه القانونُ التايلاندي، وتطبق عليه هذا الحكم.

---

[٣٦] مادة ٢٦، قانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م؛ ومقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل هاري، **رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا**، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ١٤:٠٠، في مكتب رئيس المجلس الإسلام بولاية جالا.

**المطلب الثاني: موقف القانون الأسري التايلاندي المتعلق بالطلاق**

القانون الأسري المتعلق بالطلاق يُطَبَّقُ على جميع الشعب التايلاندي إلا المسلمين. والطلاق أو فسخ الزواج هو الحل النهائي لجميع الزيجات، وإلغاء الالتزامات والمسئوليات القانونية، وإلغاء التزامات الزواج بين الزوجين، ويمكن تقسيم الطلاق التايلاندي إلى نوعين[٣٧]:

**النوع الأول**: الطلاق بالتراضي أو الطلاق بدون جدال: إذا قرر الزوج والزوجة إنهاء زواجهما؛ كان على الزوجين الذهاب إلى نفس مكتب المنطقة الذي سجلا فيه زواجهما في الأصل من أجل ملء استمارة قانونية لفسخ زواجهما، ويمكن أن تتم هذه العملية في غضون يوم واحد، بشرط أن يذهبوا إلى نفس المنطقة التي سجلوا فيها زواجهم من أجل إضفاء الطابع الرسمي على الطلاق وفسخ الزواج، ويمكن إكمال هذه العملية في أقل من يوم واحد. ويمكن للزوجين وضع اتفاق لما قبل الطلاق الذي يحدد الشروط المتعلقة بإعالة الطفل، والدعم الآخر المقدَّم من الزوج، وغير ذلك من الترتيبات. وتقسيم الممتلكات بعد الطلاق من أجل إحضار الاتفاقية ليتم تسجيلها في مكتب المنطقة عند الطلاق.

**النوع الثاني**: طلب الطلاق، ويتحقق هذا إذا لم يكن من الممكن الحصول على الطلاق بموافقة الطرفين المتبادلين. لأن الطرف الآخر يرفض الطلاق أو غير قادر على العثور على الطلاق أو الاتصال به؛ يمكن حينئذٍ للطرف الذي يرغب في الطلاق تقديم طلب إلى المحكمة مع ذكر الأسباب القانونية للطلاق. وأسباب طلب الطلاق في تايلاند هي كما يأتي[٣٨]:

١- أن يقوم الزوج أو الزوجة برعاية أو تكريم شخص آخر، إذا وقع الزوجة أو الزوج في حالة الزنا أو ممارسة الجنس مع آخر، وفي العادة يجوز للطرف الآخر طلب الطلاق.

٢- أن يتصرف الزوج أو الزوجة بشكل سيء، بغض النظر عما إذا كان هذا السلوك السيييء جريمة جنائية أم لا، وهذا السلوك السيء يتمثل في الآتي:-

- تعرض الزوج أو الزوجة للإذلال الشديد أو شعور أحدهما بذلك.

---

37 พระราชกฤษกฎีกาให้ใช้บทบัญญัติแห่งประมวลกฎหมายแพ่งและพาณิชย์สิ้นสุดการสมรส, สำนักงานคณะกรรมการกฤษฎีกา, หมวด ๖, การสิ้นสุดแห่งการสมรส, หน้า 251.

38 พระราชกฤษกฎีกาให้ใช้บทบัญญัติแห่งประมวลกฎหมายแพ่งและพาณิชย์สิ้นสุดการสมรส, สำนักงานคณะกรรมการกฤษฎีกา, หมวด ๖, การสิ้นสุดแห่งการสมรส, หน้า 251.

- تعرُّض الزوجة أو الزوج للازدراء والكراهية لاستمراره في الزواج.
- التعرض لأضرار أو معاناة غير مبررة عند مراعاة الوضع والتعايش كزوج وزوجة؛ حينئذ يجوز للطرف الآخر طلب الطلاق.

٣- قيام الزوج، أو الزوجة بالإساءة، أو التعذيب الجسدي، أو النفسي، أو إهانة أحدهما للآخر، أو إهانة أحد والدَيْ الآخر، وإذا كان العمل في بيت الزوجية شاقًا يجوز للطرف الآخر طلب الطلاق.

٤- هجر الزوج أو الزوجة للآخر عمدًا لمدة تزيد على سنة، يجوز للطرف الآخر طلب الطلاق.

٥-أن يكون الزوج أو الزوجة محكومًا عليه بحكم نهائي بالسجن لمدة تزيد على سنة عن جريمة لم يساهم فيها الطرف الآخر في ارتكابها ولم يوافق أو يأمر بارتكابها، واستمرار كونهما زوجًا وزوجة سيسبب ضررًا أو مشكلة غير معقولة؛ حينذاك يجوز للطرف الآخر طلب الطلاق.

٦- أنْ ينفصل الزوج والزوجة طوعًا بسبب عدم القدرة على العيش معًا كزوج وزوجة في سلام لأكثر من ثلاث سنوات، أو العيش منفصلين حسب رغبتهما، أو بأمر من المحكمة لأكثر من ثلاث سنوات؛ يمكن حينئذ لأي من الطرفين تقديم طلب الطلاق.

٧- أن تحكمَ المحكمة بأن الزوج، أو الزوجة مفقود، أو مغادرٌ الوطن، أو مغادرٌ مكان الإقامة لأكثر من ثلاث سنوات دون أن يعرف أحد على وجه اليقين مدى سوء الأمر؛ هنا أيضًا يجوز للطرف الآخر أن يتقدم بطلب الطلاق.

٨- فشل الزوج أو الزوجة في تقديم المساعدة المعقولة في رعاية الطرف الآخر، أو وجود أعمال عدائية خطيرة تجاه بعضهما البعض، بشرط أن يؤدي هذا الفعل إلى معاناة الطرف الآخر بشكل غير معقول مع مراعاة وضعهما وتعايشهما معًا، يجوز -أيضًا في هذه الحالة- للطرف الآخر أن يطلب الطلاق.

٩- إصابةُ الزوج أو الزوجة بالجنون لأكثر من ثلاث سنوات، وهذا الجنون يصعب علاجه، وهو جنون لدرجة لا يمكنُ فيها التعايش بين الزوج والزوجة، هنا يجوز للطرف الآخر تقديم طلب الطلاق.

١٠- أن يكسر الزوج أو الزوجة الإفراج المشروط الذي تم منحه كتابيًا بشأن مسألة السلوك، يجوز حينها للطرف الآخر أن يتقدَّمَ بطلب الطلاق.

١١- إصابة الزوج أو الزوجة بمرض معدٍ وخطير قد يكون ضارًا بالطرف الآخر، والمرض مزمن بطبيعته ولا سبيل للشفاء منه، في هذه الحالة أيضًا يجوز للطرف الآخر أن يطلب الطلاق.

١٢- إصابة الزوج أو الزوجة بحالة جسدية تمنعهما من ممارسة العلاقة الحميمة إلى الأبد، كذلك يجوز للطرف الآخر طلبُ الطلاق.

ووفقاً للقانون المدني والتجاري، لا يمكن إنهاء الزواج بالطلاق إلا بموافقة الطرفين أو بأمر من المحكمة، ويجب أن يتم ذلك في مكتب المنطقة الذي تم فيه تسجيل الزواج. وفي حالة عدم موافقة أحد الزوجين على الطلاق يجوز لهذا الزوج تقديم طلب الطلاق إلى المحكمة. بعد انتهاء الطلاق سيتم تقسيم ممتلكات الزوج والزوجة. في حالة وجود الممتلكات الشخصية المكتسبة قبل الزواج سيتم إعادتها إلى كل من الزوجين، وفي حالة وجود الممتلكات الزوجية المكتسبة في أثناء الزواج ستقسم ممتلكات الزواج بين الرجل والمرأة بالتساوي.

ومن هنا يمكن القول: إن موقف المجلس الديني الإسلامي خطوة جيدة للمسلمين والجالية المسلمة؛ لأن المجلس الديني هو الهيئة القانونية الوحيدة بموجب القانون التايلاندي التي تدير شئون المجتمع المتعلقة بالشئون الإسلامية. ومع عدم وجود محكمة شرعية فإن المجلس الإسلامي يكون مرجعًا دينيًا للسكان بولاية جالا، وللمجلس أيضًا قاضٍ يقوم بحلِّ المشاكل الدينية وفقًا للشريعة الإسلامية على المذهب المعتمد الحالي عند السكان المسلمين في ولاية جالا وهو المذهب الشافعي. بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام القوانين المختلفة بين المسلمين وغير المسلمين أمر جيد؛ لأن شئون الإسلام والبوذية مختلفة لا سيما فيما يتعلق بالطلاق؛ ذلك أن ما يتعلق بالطلاق أو الزواج عند المسلمين هي أمور تتمُّ تحت إدارة القاضي الشرعي الضروري؛ أي المجلس الإسلامي بولاية جالا.

**الخاتمة:**

بناءً على الدراسة التي تمت من خلال موقف المجلس الإسلامي بولاية جالا في الأمور المتعلقة بالطلاق، يتبين للباحث ما يأتي:

- أنَّ المجلس يؤدِّيْ دورًا مهمًا باعتباره هيئةً مسئولة لإدارة شئون المسلمين المحليين في الولاية.
- أن دور المجلس يتمثل في التعامل مع قضايا النكاح، الطلاق، والمواريث، وكل ما يتعلق بالدين الإسلامي بطريقة تتسم بالاستشارة والإرشاد.
- يعتبر المجلس مرجعًا للمسلمين المحليين في قضايا أحوالهم الشخصية والدينية، ويوفر مساحة لشكاوى ومناقشات المشاكل والقضايا التي تطرأ في المجتمع، خاصة قضايا الطلاق التي تشهد زيادة ملحوظة في الولاية.
- أن هذا التزايد الكبير في حالات الطلاق يعكس تحديات اجتماعية وشخصية تواجه المجتمع المسلم في الولاية، ويبرز دور المجلس الإسلامي في تقديم الاستشارات والإرشاد بشأن قضايا الطلاق والأحوال الشخصية الأخرى بما يتماشى مع التعاليم الإسلامية.
- أن هذا المجلس يوضح أيضًا الحاجة الملحة لحلول وبرامج توعوية تستهدف الحفاظ على استقرار الأسرة والمساعدة في تقليل معدلات الطلاق وتعزيز العلاقات الأسرية القائمة على الاحترام والتفاهم.

وبناء على ذلك، يمكن أن نستنتج أن البحث في جهود المجلس المستمرة لفهم أسباب زيادة حالات الطلاق وتقديم الدعم والمساعدة للأسر المتأثرة؛ يعدُّ أمرًا ضروريًا لتعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي في المجتمع المسلم بولاية جالا.

# الفصل الرابع

# الأسباب المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا والآثار المترتبة عليها

## التمهيد

مما لا شك فيه أن الزواج هو رمز الشرف والمجد للزوج والزوجة؛ وذلك لأن رباط الزواج يوفر الحماية والحب الدائم، ومن حكمة الزواج ما شرعه الله سبحانه وتعالى من أن يكون بين الزوج والزوجة المحبة والرحمة؛ ولذلك فإن قيادة الحياة تتطلب العلم والأخلاق والتسامح وفهم المسئوليات بين الزوج والزوجة، والوفاء بحقوق كل منهما، والأهم في ذلك كله هو التسامح بين الزوجين. قال الله سبحانه وتعالى في إخباره عن الغاية من جعل البشر أزواجًا: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا ونِسَاءً**﴾ (النساء: ١)، وقال سبحانه أيضًا: ﴿**وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (الروم: ٢١). ومن خلال هذه الآيات تظهر لنا أن الحياة الزوجية قائمة على التعاون المشترك، والمودة والرحمة بين الزوج وزوجته.

ومعلومٌ أن الطلاق ظاهرة عالمية تحدث في كل المجتمعات بين الأسر التي لم تحقق السعادة المطلوبة. وهناك زيادة في إحصائيات الطلاق كل عام في معظم دول العالم؛ لكون الطلاق نهايةً لحياة لم يجن الزوجان منها سوى الشقاء والمعاناة، ويحدث هذا غالبًا عندما لا يستطيع أحدٌ الإصلاح بين الزوجين، ولا شك أن الخلاف الذي يقع بين زوجين إنما يكون له سبب وتكون له نتيجة، كما أن له تأثيرًا سلبيًا على المجتمع، سواء على مستوى الأسرة خصوصًا أو على مستوى المجتمع بشكل عام، وفي هذا الفصل يقوم الباحث بدراسة الأسباب والآثار المتعلقة بالطلاق في المجتمع المحلي بولاية جالا، حيث يوضح أسبابها حول ما يتعلق بأحكام الفقه الإسلامي وما يتعلق بالأحوال الأسرية، ثم يبين ما يتعلق بالآثار المترتبة على وقوع الطلاق سواء على الزوج أو الزوجة، وما يترتب عليه أيضًا بالنسبة للأسرة المسلمة؛ ومن هنا جاء هذا الفصل على أربعة مباحث، كما يأتي:

المبحث الأول: الأسباب الداخلية المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا.

المبحث الثاني: الأسباب الخارجية المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة المطلقين والمطلقات بسبب الطلاق.

المبحث الرابع: آثار الطلاق المترتبة على الأسرة.

البحث الخامس: آثار الطلاق المترتبة على المجتمع المحلي

ومن خلال هذا التقسيم يمكننا أن نقدم شرحًا أكثر شمولاً لأسباب الطلاق التي تحدث في منطقة جالا.

## المبحث الأول: الأسباب الداخلية المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا

لو نظرنا إلى العصر الحاضر لوجدنا أن أسباب انتشار الطلاق تحدث من كل جهة، سواء كان من جهة الزوج أو من جهة الزوجة، لا سيما عند المسلمين في ولاية جالا بسبب أن أكثرهم يجهلون ما يتعلق بالدين؛ ولذلك أراد الباحث أن يبين ما يتعلق بالأسباب الداخلية بين الزوجين لا سيما أن القضية الرئيسية المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا تكمُنُ في عدة أشياء، يمكن إبرازها من خلال المطالب الآتية:

### المطلب الأول: عدم الإنفاق وعدم معاشرة الزوج زوجتَه

عندما يترك الزوج زوجتَه بلا نفقة تشعُرُ الزوجة بالنفور وعدم الارتياح؛ ومن ثَمَّ كان هذا سببًا أساسيًا من أسباب طلب التعليق من قبل الزوجة في المجلس الإسلامي. بالإضافة إلى عدم معاشرة الزوج زوجته لمدة أربعة أشهر، وهذا بناء على صيغة تعليق الطلاق المكتوبة في شهادة النكاح؛ حينئذ يكون حقًا للزوجة أن تطلب التعليق في المجلس الإسلامي؛ ولذلك قسم الباحث قضية النفقة والمعاشرة إلى فرعين كما يأتي:

#### الفرع الأول: تعدد الزوجات

وذلك عندما يكون الزوج غير قادر على الإنفاق، وغير قادر على تحقيق العدل بين الزوجات ومع ذلك يُصِرُّ على التعدد، في هذه الحالة أشار عضو المجلس الإسلامي على الباحث إلى أن:

"قضية النفقة المتعلقة بتعدد الزوجات من أهم القضايا التي تحدث كثيرًا في شكاوى بعض الزوجات إلى المجلس الإسلامي؛ حيث يكونُ للزوج امرأة أخرى ولم يعطها النفقة، ولم يعط أولادها بعد النكاح بالزوجة الثانية، وأحيانًا لا يقومُ بالعدل بين زوجاته"[1]. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت إحدى المطلقات للباحث أنها: "تزوجت بزوجها لمدةِ ١٥ سنة، ولها ٣ أولاد، وزوجها قد تزوج بامرأة أخرى في منطقة أخرى، ولم يعطها نفقتها ولا نفقة أبنائها، ولم يعش معها لمدة سنتين وأربعة أشهر بعد النكاح من الزوجة الثانية"[2]، ومن خلال هذا الكلام نعلم أن التعدد قد يكون سببًا في الطلاق إذا تحقق التقصيرُ في نفقة الزوجة الأولى، أو تحقق الظلم لواحدة على حساب الأخرى.

وقد أباح الإسلام تعدُّدَ الزوجات إلا إذا خاف الزوج ألا يعدل بين زوجاته؛ حينئذ لا يتزوج إلا بواحدة فقط؛ قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا**﴾ (النساء: ٣)، أي: فإن خشيتم من تعدد النساء ألا تعدلوا بينهن؛ فارجعوا إلى الزواج بواحدة؛ حتى لا تظلموا وتجوروا، وفي نفس السورة الكريمة يقول الله تعالى: ﴿**وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ**﴾ (النساء: ١٢٩)، أي فمن خاف من ذلك فيقتصر على واحدة، أو على الجواري السراري، فإنه لا يجب قسم بينهن، ولكن يستحب، فمن فعل فحسن، ومن لا فلا حرج[3].والآية الثانية تتحدث عن الميل القلبي لإحدى الزوجات، والميل القلبي لن يستطيع أحد أن يعدل فيه؛ إذ ربما يُحبُّ واحدة أكثر من غيرها، وهذا أمر لا يؤاخذُ عليه المسلم، أما الذي يحاسبُ عليه فهو المعاشرة والتعامل بين زوجاته بالعدل والقسط.

---

[1] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان داتو، **نائب القاضي الشرعي الضروري لمجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧م بوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[2] مقابلة أجراها الباحث مع المطلقة ١.

[3] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج٢، ص٣٨١.

**الفرع الثاني: عدم المسئولية**

أكثر ما يؤدي إلى الطلاق هو عدم المسئولية من قبل الزوج تجاه زوجته، كذلك إدمان المخدرات والمسكرات والقمار، هذه من الأسباب التي تؤدي إلى عدم إنفاق الزوج على زوجته.

وقد ذكر الأستاذ سفيان داتو للباحث أن: "٩٠٪ في قضايا عدم النفقة هي انشغال الزوج بإدمان المسكرات والمخدرات؛ لأن هذه المسكرات عندما ينشغل بها فإنها تجعله يُهمل أحوال المنزل أي النفقة على الزوجة وأولادهم. فإذا حصل الدعوى من الزوجة أو طلب الزوجة التعليق فسيقوم المجلس الإسلامي باستدعاء الزوج لتقديم النصائح للزوجين"[٤].

وذكرت إحدى المطلقات للباحث أيضًا أنها: "تزوجت بزوجها لمدة ستة سنوات، وكان زوجها يعطي النفقة لها في بعض الأحيان، ولكنه كان يحب أن يعرضها للأذى، وكان لا يصلي ولا يصوم، ولم يسكن معها لمدة خمسة أشهر، وقد استمر النزاع بينهما. وهذا دليل على عدم المسئولية نحو زوجته"[٥] إذن فقضية عدم المسئولية من الزوج تجاه أسرته؛ أي الزوجات والأولاد الذي يحدث بين المجتمع الإسلامي بولاية جالا في العصر الحاضر تدلُّ على قلة العلم؛ إذ إن أكثر هؤلاء الأزواج يجهلون ما يتعلق بالدين سواء من ناحية الزوج أو الزوجة[٦]. قال رسول الله ﷺ «كفى بالمرء إثما أن يضيع من يعول»[٧]. أي: من تلزمه نفقته.

**الفرع الثالث: معاشرة الزوج زوجته**

هذه أكثر قضية تحدث من ناحية الزوج؛ وهي تعدد الزوجات، وترك الزوجة الأولى وحدها. كذلك الزوج الذي يترك زوجته بدون معاشرة، أو يهجرها أكثر من أربعة أشهر، ومن الأسباب

---

[٤] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان داتو، **نائب القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧م بوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٥] مقابلة أجراها الباحث مع المطلقة ٢.

[٦] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الله أبو بكر، **أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم العلاقات العامة والدعوة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧م يوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٧] أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود** (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، ج٢، ص١٣٢، ح١٦٩٢.

التي تحول دون المعاشرة كأنْ يكون الزوج في السجن، ولا تُعرَف مدة خروجه من السجن سواء كانت قضية مخدرات أو قضية أمنية أو غير ذلك. فللزوجة الحق في رفع أمر إلى القاضي في المجلس الإسلامي لطلب التفريق بطلاق التعليق لإنهاء الحياة الزوجية"[٨]. مع أن هذا الأمر جائز شرعًا لكن يحتاج إلى إعادة النظر؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً**﴾ (الروم: ٢١)، لا يتفق وقوع طلب طلاق التعليق من قبل الزوجة بسبب السجن هذا يتنافى مع الرحمة والمودة المذكورة في القرآن.

وبذلك قد اتفق الفقهاء من الشافعية المالكية والحنابلة على أن للزوجة الحق في طلب التفريق بينها وبين زوجها بسبب عدم الإنفاق عليها لعجزه عن ذلك، أو ظلم منه مع قدرته. كما قال الكمال بن الهمام: "أنه ليس لها الخيار في طلب التفريق بسبب إعسار الزوج بالنفقة"[٩]. وقال الدسوقي رحمه الله من المالكية: "ولها الفسخ بطلقة رجعية إن عجز زوجها عن نفقة حاضرة لا ماضية بالصيرورة الماضية دينًا في ذمته"[١٠]. وقال الشربيني رحمه الله من الشافعية: "وإذا أعسر الزوج بنفقة زوجته، فإن صبرت صارت دَيْنًا عليه وإن لم يفرضها القاضي، وإلا –إن لم تصبر– فلها الفسخ"[١١]. وقال ابن قدامة رحمه الله من الحنابلة: "الرجل إذا منع امراته النفقة لعسرته، وعدم ما ينفقه، فالمرأة مخيرة بين الصبر عليه وبين فراقه"[١٢].

## المطلب الثاني: إضرار على الزوجة (القسوة وضرب الزوجة)

إن وقوع الضرر على الزوجة أيضًا سبب من الأسباب المؤدية إلى انتشار الطلاق مع طلب طلاق التعليق من قبل الزوجة في المجلس الإسلامي بولاية جالا. وعلى الرغم من أنه نادرٌ ما يحدث، ولكن وفقًا للإحصائيات، فإن هذه الحالة تتزايد عامًا بعد عام. ذكرت الأستاذة/ رحمة

---

[٨] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الله أبو بكر، **أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم العلاقات العامة والدعوة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧م يوم الخميس، الساعة١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٩] **شرح فتح القدير**، ج٤، ص٣٨٩.

[١٠] الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، ج٢، ٥١٨.

[١١] الشربيني، شمس الدين، **مغني المحتاج**، ج٥، ص ١٧٦.

[١٢] ابن قدامة، **المغني**، ج٨، ص٢٠٤.

بنت عبد الوهاب – الموظفة في قسم الشكاوى والعلاقات العامة – للباحث أن: "قضية إضرار الزوجة نادرة مقارنة بالحالات أو القضايا الأخرى، ولكن في كل شهر هناك شكاوى حول هذه الحالة ويظهر أن هذه الشكاوى في تزايد"[١٣]. وإضافةً إلى ذلك ذكر رئيس المجلس الإسلامي للباحث أن: "الضرر الواقع على الزوجة الذي حدث عند مجتمع جالا كان بسبب أن الزوج لا يهتم بأحوال الأسرة بالإضافة لقلة علمه الشرعي وانشغاله بأشياء سيئة كالمخدرات والمسكرات والقمار وغير ذلك، وهذا الأمر هو العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى القسوة تجاه الزوجة أي الضرر الذي يقع عليها"[١٤].

فإذا آذى الزوج زوجته بالقول كشتمها وسبها بألفاظ نابية، أو بالفعل كضربها ضربًا مُبرِّحًا، وغير ذلك من ضروب الإيذاء التي لا تستطيع زوجته استمرار العيش معه، ففي هذه الحالة يكون للزوجة الحق في رفع أمرها إلى القاضي في المجلس الإسلامي لطلب طلاق التعليق لإنهاء الحياة الزوجية بدون حاجة إلى إتمام مدة أربعة أشهر، ويجب على القاضي التفريق بينهما إذا ثبت الضرر على الزوجة. والمقصود بالضرر الذي ذكر في صيغة التعليق المكتوبة عند المجلس الإسلامي في شهادة النكاح هو الضرر المادي خاصة الظلم البدني على الزوجة، ولا يدخل الضرر المعنوي كإعساره؛ لأن هذه الحالة ليست مقصودة بالضرر الذي ذكر في صيغة التعليق المكتوبة في شهادة النكاح[١٥].

والإضرار الذي يقع على الزوجة ليس له تأثير جسدي فقط، بل له تأثيرٌ نفسيٌّ أيضًا، والأثر النفسي قد يكون أشدَّ إيلامًا من الأثر الجسدي. وقد ذكر الأستاذ عبد العزيز للباحث

---

[١٣] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذة/ رحمة بنت عبد الوهاب، **موظفة المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم استقبال الشكاوى والعلاقات العامة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[١٤] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور/ إسماعيل هاري، **رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، ساعة ١٤:٠٠، في مكتب رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا.

[١٥]. مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ/ سفيان داتو، **نائب القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧م يوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

أنه[١٦]: "في حالة وجود إضرار يقع على الزوجة فإن المجلس الإسلامي سيولي اهتمامًا أكبر؛ لأن هذه الحالة أحيانًا قد تنطوي على حياة الزوجة وأولادهم، ومعظم هذه الحالات تنتهي بطلاق التعليق أو الفسخ من قبل القاضي؛ لأن الزوج لم يحضر للإيضاح أو الاعتراف على الأدلة ومع وجود بينة واضحة كالصورة من قبل الزوجة وكذلك بيان من الشاهد". وإلى ذلك ذهب المالكية ورأوا أن للزوجة أن تطلب من القاضي تطليقها من زوجها للضرر، كما قال الدسوقي رحمه الله: "ولها –أي الزوجة– التطليق على الزوجة بالضرر، وهو ما لا يجوز شرعًا كهجرها بلا موجب شرعي، وضربها كذلك سبها وسب أبيها"[١٧].

خلاصة القول مما سبق أن هذا الأمر المعلَّق عليهن، والمذكور في صيغة التعليق أمرٌ جيد؛ لأنه يراعى مصلحة الزوجة؛ كي لا يقع عليها الضررُ من قبل زوجها، وللزوج الحق في الدفاع عن نفسه إذا كان بريئًا، لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ**﴾ (البقرة: ٢٣١). فنص الآية صريح في منع الأزواج من الإبقاء على الزوجات في وضع يلحق بهن الضرر، وعُدَّ ذلك عدوانًا عليهن وظلمًا لهن، ولا شكَّ أنَّ إمساكَ الرجل زوجتَه مع الامتناع عن الإنفاق عليها إضرارٌ بالغٌ بها، فكان عليه أن يفارقها، وأن يترك إمساكها إذا عجز عن الإنفاق عليها.

### المطلب الثالث: الزواج القاصرات

الزواج من القاصرات سببٌ من الأسباب التي تؤدي الى انتهاء الحياة الزوجية بالتفريق بالطلاق. ويقصد الباحث بزواج القاصرات أن عمر الزوج أو الزوجة يكون أقل من ١٧ سنة؛ حيث إنه شرط صادر من مجلس شيخ الإسلام في تايلاند، وأيضًا هو شرط من شروط الزواج من قبل القانون التايلاندي، كما هو مكتوب في قانون تايلاند في مادة ١٤٤٨[١٨]: "ولا يجوز الزواج إلا عندما يبلغ الرجل والمرأة السابعة عشرة من العمر، ولكنه يجوز في حالة وجود سبب معقول

---

[١٦] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ عبد العزيز، **عضو عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٦م بوم الأربعاء، الساعة ١١:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[١٧] الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، ج٢، ص٣٤٥.

[18] พระราชกฤษฎีกาให้ใช้บทบัญญัติแห่งประมวลกฎหมายแพ่งและพาณิชย์สิ้นสุดการสมรส, สำนักงานคณะกรรมการกฤษฎีกา, หมวด ๖, การสิ้นสุดแห่งการสมรส, หน้า 251.

وسمحت المحكمة بإتمام الزواج قبل ذلك الوقت"، لكن الزواج للمسلمين يتم تحت المجلس الإسلامي، وأحيانًا هذا الشرط لا يتمُّ استخدامُه في بعض الظروف.

ومن أسباب كثرة الطلاق التي ظهرت في المجتمع الإسلامي ما يرجع إلى قلة العلم من جهة المقبلين على الزواج الذين لا يعرفون مسئولية إدارة الأسرة لا سيما من الذين يتقدمون للزواج بالقاصرات؛ حيث إن أسبابه تعود إلى: دعم الوالدين للأبناء بالزواج؛ لأن أبناءهم يريدون الزواج بسبب الحب الذين يقع بينهما، على الرغم من أنهم ما زالوا صغارًا لتكوين أو بناء حياة أسرية، كما أنَّ بعض الأزواج تتراوح أعمارُهم بين ١٤-١٦ عامًا. وبالإضافة إلى ذلك هناك بعض القضايا التي يجبر فيها العروس والعريس على الزواج؛ لأنه تم ضبطهما من قِبل المجلس الإسلامي في حالة معاشرة رغم أنهم غير متزوجين. مع ذلك وجدنا أن الأزواج لا يستمرون لفترة طويلة أي ما بين ٣ أشهر إلى سنة، ثم يتم إنهاء الحياة الزوجية بالطلاق لعدم العلم والاستعدادات لبناء حياة الأسرية[١٩].

وقد ذكر الأستاذ عبد الباسط جيء مأ – القاضي الشرعي الضروري – للباحث أنه: "وفقًا للشروط التي حددها المجلس الشيخ الإسلامي، يجب أن يكون عمر الزوجين اللذين يرغبان في الزواج ١٧ عامًا أو أكثر، ولكن عندما يتبين أن رجلاً وامرأة غير متزوجين ويتعايشان معًا مثل المتزوجين، سواء تم ذلك عن طريق الإبلاغ عنهما من قبل السكان المحليين، أو تم عن طريق القبض عليهما من قبل أعضاء المجلس؛ حينئذ يتم استدعاؤهم من قبل المجلس الديني ويتم تقديم النصيحة لها، ويُطلب ضبطهما وإحضارُهما للزواج، حتى لو كان عمرهم أقل من ١٧ سنة؛ وذلك لحمايتهما من الزنا الذي حرمه الشرع. وبذلك يكون موافقًا للقاعدة الفقهية وهي: "الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف"؛ أي: المعاشرة دون زواج أسوأ من الزواج ولو كانوا صغارًا[٢٠].

---

[١٩] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان داتو، **نائب القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧م يوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٢٠] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ عبد البسيط جيء مأ، **القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٥م يوم الثلاثاء، الساعة ١١:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

خلاصة القول إن زواج القاصرات يكون أحيانًا مفيدًا لأولئك الذين لديهم معرفة وفهم في شئون المنزل، وأحيانًا يعطي أثرًا سيئًا؛ لأنهم ما زالوا يجهلون شئون المنزل سواء من الزوج أو الزوجة. وفي سياق المجتمع الإسلامي في هذه المنطقة، وجد الباحث أن زواج القاصرات لا يزال له أثر سلبي، ينتهي بالانفصال بين الزوج والزوجة. كما أن الافتقار إلى التعليم وإهمال الوالدين أبناءهم من أسباب الزواج المبكر، وكذلك صغر السن أيضًا من الأسباب عدم القدرة على تحمل مسئولية الأسرة سواء من ناحية الزوج والزوجة.

ومن هنا يرى الباحث أن الأسباب الداخلية فيما يتعلق بانتشار الطلاق تحدث بصورة أكبر من جانب الزوج بشكل عام، بالإضافة إلى قلة العلم بالأحوال الأسرية لدى الزوجين، وعدم معرفة دور الزوج في بناء الأسرة المسلمة؛ حيث إن عدم مسئولية الزوج فيما يتعلق النفقة وكيفية التعامل بعدد الزوجات سواء من ناحية مراعاة مشاعر زوجته ورعايتها. وكذلك انشغال الزوج بأشياء غير مفيدة، وأشياء مُضِرَّة كالمخدرات والسكرات. أما قضية زواج القاصرات فلأنهم في سن صغير، ولا يوجد عندهم علم أو خبرة بالأمور المنزلية، وليس لديهم صبر على مواجهة الصعوبات بعد الزواج سواء من ناحية الزوج أو الزوجة، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ**﴾ (البقرة: ١٥٣).

## المبحث الثاني: الأسباب الخارجية المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا

لا شك في أن العلاقة الزوجية تعتمد على الزوج والزوجة، لكن في بعض الأحيان تكون الظروف الخارجية سببًا من الأسباب المؤدية إلى إنهاء الحياة الزوجية وإلى التفريق بالطلاق. وكما علمنا أن ولاية جالا جزء من دولة تايلاند البوذية، وحياة المسلمين اختلاط بغير المسلمين وكان لها تأثير على حياة المسلمين بشكل العام من حيث الحياة اليومية أو التعاليم الدينية المختلفة. مع ذلك، يعرض الباحث الظروف الخارجية التي تعد من أسبابًا تؤدي إلى انتشار الطلاق لا سيما في مجتمع ولاية جالا؛ ومن هنا جاء هذا المبحث على ثلاثة مطالب، كما يأتي:

**المطلب الأول: أحوال المخدرات والمسكرات**

يُعَدُّ إدمان المخدرات والمسكرات من أكبر القضايا التي تواجه المجتمع الإسلامي في ولاية جالا خاصة فيما يتعلق بقضية التفريق بين الزوجين؛ فقد ظهر أنَّ ٦٠٪ من الإحصائيات كانت متعلقة بالمخدرات. وعلى الرغم من أن هذا الدواء غير قانوني بموجب القانون التايلاندي، إلا أنه لا يزال منتشرًا على نطاق واسع بين السكان المحليين.

والإنسان عندما يكون مدمنًا للمخدرات؛ فإنه حينئذ لم يعد مسئولاً عما هو مسئول عنه، وتعاطي المخدرات لا يكون أثره سلبيًا على المدمنِ فقط، بل يتعدَّى أثر هذه المخدرات إلى الأسرة والمجتمع بصفة عامة؛ وقد ذكر بعض أعضاء المجلس الإسلامي—أستاذ سفيان داتو–نائب القاضي الشرعي الضروري بولاية جالا — للباحث أن: "أكثر مشاكل التفريق بين الزوجين في ولاية جالا يكونُ المخدرات والمسكرات سواء من ناحية عدم الإنفاق على الزوجة، أو من ناحية كونه غير مسئول عن زوجته، أو من ناحية قسوته الشديدة عليها بضربها أو إهانتها وغير ذلك؛ فإذا نظرنا إلى الإحصائيات المتعلِّقةِ بالتفريق بين الزوجة وجدنا أن النسبة بلغت ٦٠٪ من حالات التفريق كانت بسبب المخدرات والمسكرات سواء بإدمانها أو بيعها بواسطة الزوج أو الزوجة لكنَّ هذا في الغالب يكون من جهة الزوج"[٢١].

ومن بين أنواع المخدرات أو المسكرات المشهورة والمنتشرة بين أبناء المجتمع المحلي المسلم هي الكراتوم (Ketum/Kratom)؛ والكراتوم هو نبات استوائي يتم استخدام أوراقه لتأثيراتها النفسية والبدنية المتعددة. يُعرف أيضًا باسم "مخدر الكراتوم" بسبب تأثيراته التي تشبه تأثيرات المخدرات. وفي الأصل، كانت أوراق الكراتوم (Ketum/Kratom) تُستخدم كدواء، ولكن بالنسبة للشباب اليوم، عندما يُخلط مع مواد أخرى، يمكن أن يؤدي إلى حالة سكر تشبه الخمر؛ حيث إن المجموعة المستهدفة الرئيسية هي الأطفال والطلاب والشباب مما أدى إلى انتشار تجارة الكراتوم، ومن هذه الأنواع أيضًا شراب السعال والحبوب المنومة "البرازولام" (Alprazolam) وهو خليط من الكراتوم مع شراب مسكر، يتم تداوله ونشره؛ والمجموعة المستهدفة الرئيسية أيضًا هم الأطفال والطلاب والشباب؛ ونتيجة لذلك، ازدادت تجارة الكراتوم

---

[٢١] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان داتو، **نائب القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧م يوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

وشراب السعال والحبوب المنومة، كما تزايدت تجارة الكراتوم في المقاطعات الحدودية الجنوبية الثلاث. من الصعب جدًا شراء الكراتوم؛ لأن الحكومة التايلاندية نصَّت على أنه نبات مخدر من الفئة الخامسة حسب قانون المخدرات ١٩٧٩م، وثاني أكبر وباء للمواد المسببة للإدمان هو الميثامفيتامين (Methamphetamine)، والهيروين (Heroin)، والثلج (Crystal Methamphetamine)، والماريجوانا المجففة (Dried Cannabis)، على التوالي[٢٢].

وتمثيلًا لما سبق يمكن للباحث أن يستشهد بإحدى المدعيات التي أتت إلى المجلس الإسلامي للشكوى، وطلبت تعليق الطلاق وذكرت أن الزوج متورط في المسكرات والمخدرات، ومن الأمثلة كذلك: أن هناك امرأة مطلقة "ظلَّت مع زوجها مدة خمس سنوات، لكنه كان لا يعمل، وكان مشغولًا بإدمان المسكرات، ولم يكن يعطيها ولا يُعطي أولادَها نفقة، وكان دائم الإيذاء لها، ويسرق أموال الناس، ويأخذ الأشياء من المنزل للرهن"[٢٣]، وفي هذه القصة دليل على أن تأثير الإدمان لا يقتصر على الزوجة والأسرة فقط، بل قد يتعدى هذا التأثير إلى المجتمع أيضًا؛ حيث دعا الإدمانُ هذا الرجلَ إلى سرقة أموال الناس، ولا شك أن هذه الحالة تبرز الحاجة إلى دور المجالس الإسلامية في التعامل مع قضايا الطلاق وفقًا للشريعة الإسلامية، حيث يسعى المجلس إلى حل المشكلات بإيجاد حلول مناسبة للأطراف المعنية، مع الحفاظ على مبادئ العدالة وحقوق الجميع.

وإضافة إلى ذلك إن دين الإسلام حرم المخدرات والمسكرات تحريمًا قطعيًا، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ (المائدة: ٩٠). كذلك في الحديث المروي عن ابن عمر، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وكل مُسْكِرٍ حرام، ومن شرِب الخمر في الدنيا فمات وهو يُدْمِنُهَا لَمْ يَتُبْ، لَمْ يَشْرَبْهَا في الآخرة»[٢٤]. والخمر أو ما يشبهها تُعَدُّ من المحرمات

---

[22] พาตีเมาะ นิมา และคณะ, **ผลการคัดกรองและบาบัดอย่างย่อตามวิถีอิสลาม *(ASSIST-Y linked Islamic brief intervention/BI)* สาหรับนักเรียนที่ใช้สารเสพติดในโรงเรียนเอกชน สอนศาสนาเขตสามจังหวัดชายแดนภาคใต้,** วารสาร อัล-ฮิกมะฮฺ มหาวิทยาลัยฟาฏอนี, ปีที่ 8 ฉบับที่ 16 กรกฎาคม-ธันวาคม 2561, p.111.

[٢٣] مقابلة أجراها الباحث مع فاتيحة، **المطلقة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٠:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٢٤] رواه أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م)، كتاب أبواب الأشربة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في شارب الخمر (١٨٦١)، ج٣، ص٤٣٩.

بسبب تأثيرها الضار على الفرد والمجتمع، وتأثيرها السلبي على العقل والسلوك؛ فالحديث الشريف يدعو إلى تجنب هذا السلوك الضار والابتعاد عنه تمامًا لحفظ النفس والدين.

خلاصة القول: إن المخدرات هي السبب الرئيسي في حالات الطلاق التي تحدث بين المدعين الذين يشكون إلى المجلس الإسلامي بولاية جالا، ومعظم المشاكل الزوجية مرتبطة بالمخدرات والمسكرات. وبعض المسكرات ليس مخالفًا للقانون كالخمر، أما المسكرات المخالفة للقانون والتي انتشرت بين المسلمين فهي ماء الكراتوم (Ketum/Kratom)، بالإضافة إلى المخدرات المشهورة المنتشرة بين المجتمع المحلي؛ مثل: هي الميثامفيتامين (Methamphetamine)، والهيروين (Heroin)، والثلج (Methamphetamine Crystal)، والماريجوانا المجففة (Dried Cannabis).

## المطلب الثاني: وسائلُ الإعلام

يؤثِّر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حاليًا على حياة المستخدمين لدرجة أنه أصبح أحد أسباب قصر فترة العلاقة الزوجية، مما يؤدي إلى الطلاق؛ قال رئيس المجلس الإسلامي: "إنه على سبيل المثال، هناك أفراد غير متزوجين يرون أصدقاءهم أو الفنانين المفضلين عندهم أو أقاربهم ينشرون صور زفافهم على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعلهم يشعرون بالتحدي. ومن ثم يحاول الفرد البحث عن شريك والزواج فورًا، فقط ليظهر أنه قادر أيضًا على الزواج. حينئذ يكون الغرض من الزواج هو الظهور على وسائل التواصل الاجتماعي، وأنه قادر على ذلك، ولا شك أن هذا لا يتماشى مع الهدف الأساسي للزواج؛ وهو: بناء الأسرة على المودة والرحمة، والأفراد الذين يتعجَّلون في العثور على شريك حياتهم وليس لديهم الوقت الكافي لمعرفة الشخص معرفة لصيقة هؤلاء تؤدي مواقفُهم إلى نتائج لا تحمد عقباها؛ مما ينتج عنه طلب الطلاق "[٢٥].

ومن التأثير السلبي لوسائل الإعلام أنها قد تؤدي إلى الخيانة؛ حيث يمكن أن يؤدي التعارف الطبيعي بين الرجل والمرأة عبر تطبيق التواصل الاجتماعي إلى علاقة ودية إلى حد

---

[٢٥] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

نسيان حدود الارتباط؛ لأنه ليس من السهل التعرف على بعضهم البعض فحسب، بل تسهِّل وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا الغش بين المتزوجين. وكما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والإنستغرام إلى علاقة سيئة بين الزوج والزوجة؛ لأن كلًا منهما قد لا يهتم بحساسية علاقتهما من خلال تحميل حالات وصور غير لائقة لبعضهما البعض، ليراها الآخرون؛ بذلك تُصبح وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي من أهمِّ الأسباب التي تؤدي إلى التفريق بين الزوجين لا سيما الشباب وزواج القاصرات مع قلة العلم بشئون بناء الأسرة الأمر الذي يؤدي إلى إنهاء الحياة الزوجية بالطلاق.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الأستاذ محمد صالح وادنج –رئيس قسم الأسرة– للباحث أن: "يجب أن يتمتع الزواج بالمعرفة وفهم الهدف الرئيسي من خلال معرفة كيفية تقوية الرابطة، وليست الرغبة في اتباع الاتجاهات. إذا كانت هناك أي مشكلة في الزواج، فكل واحد يعرف ما هو الإجراء الذي يجب اتخاذه لتحقيق الانسجام في الأسرة مرة أخرى، والتوافق مهم أيضًا لبناء زواج سعيد. كذلك، يجب على كل زوجين أن يفهما مسئولياتهما ويساعدا بعضُهما في القيام بالأعمال المنزلية[٢٦].

**المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية**

لاريب أنَّ التفريق بين الزوجين له أسبابه العديدة والمختلفة؛ حيث يكون السبب أحيانًا من جانب الزوج أو من جانب الزوجة أو من جانبهما معًا. ولكن بعض ظروف الطلاق تكون من الأسباب الخارجية التي تأتي بسبب التحديات التي تواجهها الحياة الزوجية. ومن بين الأسباب أو العوامل التي تقود إلى الطلاق هي المشاكل الاقتصادية في حياة الزوجية بعد الزواج؛ وهي سبب أساسي من أسباب انتشار الطلاق لا سيما عند المتزوجين حديثًا، ولا ينكر أحدٌ أن هذا يحدث أيضًا بين الأزواج البالغين؛ إذن فالعوامل الاقتصادية بولاية جالا لها تأثير أيضًا في انتشار حالات الطلاق.

---

[٢٦] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

وقد جمع الباحث هذه المعلومات بطريقة الدراسة الميدانية لا سيما عادة الإنفاق في ولاية جالا؛ حيث يقوم الزوج بالإنفاق على زوجته وأسرته بنفسه باعتبار أنه رئيس الأسرة، وفي بعض الأسر يقوم الزوج بإعطاء المبلغ المعين لأسرته في كل شهر، وبعضها كلَّ أسبوع، وبعضها كلَّ يوم، وذلك على ما اتفق عليه الزوج والزوجة، النفقة هنا تشمل جميع النواحي في تحقيق السعادة وتوفير المعيشة من طعام، أو شراب، أو كسوة، أو علاج وغير ذلك. فالطعام والشراب عند مسلمي ولاية جالا عبارة عن ٣ وجبات؛ فهم يأكلون ٣ وجبات في كل يوم (الإفطار والغذاء والعَشَاء).

وتعتبر مشكلة التدهور الاقتصادي في منطقة جالا أحد أسباب الطلاق في المجتمع الإسلامي بولاية جالا؛ لأن المشاكل المالية الناجمة عن الفقر والبطالة والتضخم والركود الاقتصادي يمكن أن تجعل الأزواج يشعرون بالعبء والتوتر. ومن بين المهن الرئيسية لسكان منطقة جالا هي تجميع المادة المطاطية لشجر المطاط والزراعة والعمل في البساتين وصيد الأسماك، حيث إنَّ عائداتها ليست كبيرةً، فهي قادرة فقط على تغطية الحياة اليومية للأسرة. ونسبة الفقراء من سكان المنطقة؛ حيث تصل ٦٧ من أصل ٧٧ مقاطعة، بنسبة ٢٣,٢٨ في المئة، والأسر التي عليها ديون للاستهلاك. المرتبة الثالثة من بين ٧٧ محافظة بنسبة ١٨,٨٧ بالمئة[٢٧].

وإضافة إلى ما سبق ذكر الأستاذ سفيان داتو – نائب رئيس القاضي الشرعي الضروري بولاية جالا – للباحث أن: "التدهور الاقتصادي بولاية جالا له تأثير كبير على حياة المواطن، وأغلبية المواطنين هم المساكين؛ إذ إن الظروف الاقتصادية قادرة فقط على تغطية الحياة اليومية، لاسيما المتزوجين حديثًا؛ وأصبح هذا الأمر يشكِّلُ تحديًا كبيرًا في بناء الحياة الأسرية بعد الزواج. ومن هنا كثُرت حالات الطلاق بين المتزوجين حديثًا؛ بسبب الظروف الاقتصادية، وبسب زواج القاصرات، ومع ذلك يتخذ بعض الناس موقف الطلاق من أجل تقليل المسئولية الاقتصادية أو اختيار عمل غير حلال مثل تجارة المخدرات والمسكرات؛ وهي تؤدي بلا شكٍّ إلى مشاكل بين الزوجين، وختم الحياة الزوجية بالطلاق". وهذا دليل على أن التدهور الاقتصادي من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا.

---

[27] ดร.เกสรี ลัดเลีย, *งานวิจัยและนวัตกรรมเพื่อแก้ไขปัญหาความยากจนแบบเบ็ดเสร็จและแม่นยำ* (Research and Innovation for Comprehensive and Accurate Solution of Poverty, Yala Province) จังหวัดยะลา: มหาวิทยาลัยราชภัฏยะลา, (2020), p25.

ومن ثَمَّ يرى الباحث أن أول ما يسبب الطلاق بين المسلمين المحليين هو عدم وجود نظام خاص بالتدبير في حياة المجتمع، سواء من ناحية القضاء على مُشكلات المخدرات والمسكرات، أو التربية على الوعي والتي هي مسئولية وسائل الإعلام، أو حل وبناء الاقتصاد المحلي لا سيما عند المسلمين في ولاية جالا. وبدون حلِّ هذه القضايا تُصبح حياة المواطن مليئة بالفوضى والاضطراب، وتؤدي هذه المشكلات إلى انتشار الطلاق وشيوعه بين أبناء المجتمع المسلم، ولا شك أنَّ التربية الصالحة على الوعي بقضايا الدين والتنشئة عليها يجعل الحياة الزوجية قائمةً على الصبر، وتحمل الاختبارات من الله عز وجل، وأن يعيش الزوجان في مودة ورحمة، يعاون كلٌّ منهما الآخر في بناء الأسرة السعيدة، والابتعاد عما ينغِّصُ الحياة الزوجية ويختمها بالطلاق.

## المبحث الثالث: الآثار المترتبة على المطلقين والمطلقات بسبب الطلاق

يحلم كل زوجين بزواج سعيد يستمر حتى نهاية الحياة، لكن -ولعدة عوامل- قد ينقطع الزواج الذي تم بناؤه في منتصف الطريق، وتكون نهاية هذا الزوج طلاقًا وانفصالًا. ومع ذلك يغلب على بعض الأزواج أن يختاروا هذه النهاية السيئة؛ وكأنها انتهاء لحياة التعاسة والشقاء، ولا يعلمون أن لهذا الطلاق آثارًا سلبية على المطلقين والمطلَّقات سواءً بسواء، وفي هذا المبحث يذكر الباحث هذه الآثار الناتجة عن الطلاق، والتي يتأثر بها المطلِّقون والمطلَّقات، ومن هنا جاء المبحث على عدَّة مطالب، كما يأتي:

### المطلب الأول: الآثار المترتبة على حضانة الأولاد

من أهم المشكلات التي تواجه الزوجين بعد طلاقهما حضانة الأولاد، وقد ورد في السنة النبوية ما يُشير إلى هذا؛ فقد جاء في الحديث الشريف أن امرأة جاءت إلى رسول الله—صلى الله عليه وسلم- تشكو إليه قائلةً: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وِعَاءً وَثَدْيِي لَهُ سِقَاءً وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءً وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنِّي فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَنْتِ

أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»[٢٨]. كما عرفنا أن الأمور المتعلقة بالطلاق تحت رعاية المجلس الإسلامي، فكذلك قضايا الحضانة الأولاد أحد هذه المسئوليات التي يتم بتحديدِها وحلِّها من قبل المجلس الإسلامي؛ أي من قبل القاضي الشرعي الضروري.

وفي مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان داتو –نائب القاضي الشرعي الضروري بولاية جالا – ذكر فيها أن: "قضية حضانة الأولاد من أهمِّ المشاكل التي نجدُ صعوبة في حلها بين الزوجين بعد الطلاق؛ لأنه في بعض الأحيان لا يوافق الزوج أو الزوجة على الذي يحدده القاضي الشرعي، وبهذا يتخذ المجلس الإسلامي موقف إنهاء قضية حضانة الأولاد أولاً قبل التوقيع على أوراق الطلاق؛ حتى لا تحدُثَ مشاكل بعد التفريق بين المطلق والمطلقة"[٢٩]. وحضانة الأولاد أمرٌ مؤثر جدًا على المطلقين والمطلقات؛ حيث إنَّ رعاية الأولاد وتربيتهم ليست بالأمر السهل لدى بعض الأشخاص.

وإضافة إلى ما سبق إذا كانت حضانة الأولاد تحت رعاية الأم فإنها بلا شك ستحتاج إلى العمل؛ حتى تستطيع أن تُنفق على أبنائها، وتلبي حاجاتهم من مأكلٍ وملبس ومسكن، بالإضافة إلى النفقة الدراسية الخاصة بالتعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، وفي ذات الوقت قد لا يُعطيها أبو أولادها شيئًا من تلك النفقات؛ لأن الطلاق قد يكون سببه النفقة من الأساس، أو عدم تحمِّل مسئولية الأسرة من قِبل الزوج، من هنا نعلم أن تحمل المرأة المطلقة نفقة أولادها أمر في غاية الشدة بالنسبة لها، لا سيما إذا كانت تعتمد على زوجها في النفقة قبل الطلاق، فإذا تحملت هي حضانة أولادها بعد طلاقها؛ أصبح الأمر أكثر صعوبة وسوءًا[٣٠].

وأكثرُ ما يحدُثُ في ولاية جالا أنَّ الحضانة تقع على الزوجة أو المطلقة؛ حيث أظهرت الإحصائيات أنَّ أسباب الطلاق في ولاية جالا كان من أهمها أن الزوج يُدمن المخدرات أو لا يُنفق على أسرته، وإذا وقعت مسئولية الحضانة على الزوج أو المطلق فإن الأمر حينئذ صعبٌ

---

[٢٨] أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد (٢٢٧٦)، ج٢، ص٢٨٣.

[٢٩] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان داتو، **نائب القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧م يوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٣٠] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

أيضًا؛ لأن تربية الأولاد والعناية بهم تصلُح لها المرأة أكثر من الرجل، وكذلك فإن حضانة المرأة لأولادها بعد طلاقها قد يؤدي إلى حرمان الرجل من رؤية أبنائه؛ وينتج عن ذلك فصلُ العَلاقة بين الرجل وأبنائه.

ومن هنا نعلم أن حضانة الأولاد بعد طلاق الأبوين يؤثر سلبًا على كلٍّ من الزوج والزوجة؛ من حيث زيادة العبء في تربية الأولاد، والانشغال عنهم بالعمل من أجل توفير النفقة، مما يدعو الحاضن سواء كان الرجل أو المرأة أن يستأجر مربيةً لتراعي شئون الأولاد في أثناء السعي على طلب الرزق، وقد يتعلق أمر الحضانة بالجَّد أو الجدَّة؛ فيؤدي إلى زيادة العبء المالي ومضاعفة المسئولية على أهل الأسرة بشكل عام، كما يؤدي إلى زيادة الضغط النفسي والمالي بسبب تحمل أسرة واحدة مسئولية على مسئولية أبنائها الأصليين[٣١].

وإضافة إلى ما سبق فقد ذكر أشار الأستاذ محمد صالح وادنج – رئيس قسم في المجلس الإسلامي بولاية جالا – في مقابلة أجراها معه الباحث أن: "حياة المجتمع في ولاية جالا والتي تتعلق بالناحية المالية تشير إلى أنَّ هذا العبء شديد الصعوبة على الأزواج لا سيما الزوج؛ لأن الزواج مرة أخرى يتطلب تكلفة عالية هذه الأيام، علاوة على ذلك، فإن احتمال العثور على امرأة يمكنها قبول زوج مطلِّقٍ لديه أطفال هو احتمال ضئيل للغاية"[٣٢]. وفي قضايا حضانة الأولاد إذا جاءت شكوى إلى المجلس الإسلامي تتعلق بعدم إعطاء حق الحضانة أو حق نفقة الأولاد فإن ذلك سيدعو المجلس الإسلامي المدعي إلى تقديم المشورة والنصح فقط.

### المطلب الثاني: انقطاع العلاقات الأسرية

مما لا شك فيه أن الزواج ليس جمعًا بين الرجل والمرأة بالزواج فقط، وإنما هو تجمع بين عائلتين؛ عائلة كل من الزوج والزوجة، ينتج عنه ارتباط أسريٌّ وعلاقة مودة ومحبة بين الزوج وزوجته، من جهة، وبين أسرتيهما من جهة أخرى، وحينما يقع الطلاق تتبدّل الأمور، وتنقلب الأحوال؛ فيؤثر الطلاق سلبيًا على الأسرة، ومن آثار الطلاق المترتب على المطلق والمطلقة هي تراجع

---

[٣١] مقابلة أجراها الباحث مع المطلق ٣.

[٣٢] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

وانقطاع العلاقات الأسرية؛ من حيث علاقة الأولاد مع الآباء، أو علاقة أسرة الزوجة بأسرة الزوج، أو انقطاع العلاقة بين أهل الأسرة لا سيما في مجتمع المسلمين في ولاية جالا في الوقت الحالي.

ذكرت إحدى المطلقات للباحث أن العلاقة قد: "دُمِّرَت بين الزوج والزوجة قبل أن تشكو إلى المجلس الديني الإسلامي، وبعد أن أهمل الزوج مسئولياته وأصبح مدمنًا على المخدرات، عاد إلى منزله الأصلي، وبعد ذلك انقطع الاتصال بين أسرة الزوج والزوجة، حتى جاءت الزوجة تشكو إلى المجلس الإسلامي، وخُتِمَتْ الحياة الزوجية بتعليق الطلاق من قبل القاضي الشرعي عند المجلس الإسلامي بولاية جالا"[٣٣]. وهذا دليل على آثار الطلاق الذي أدَّى إلى انقطاع العلاقة الأسرية، وأكثر من ذلك يحدث أيضًا في مجتمع المسلمين؛ حيث تتوتر العلاقة بين الأسرتين، ويصبح استمرار تلك العلاقة أمرًا مستحيلًا.

كذلك تُصبح علاقة الأحفاد مع أجدادهم متوترة أكثر فأكثر؛ لأنهم يضطرون إلى انتقال الأسرة بسبب تفكك علاقتهم. وقد أشارت الأستاذة رحمة بنت عبد الوهاب –موظفة المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم استقبال الشكاوى والعلاقات العامة – إلى أنَّ: "علاقة الأسرة تظل جيدة إذا كان الطلاق بسبب وجيه، أما إذا تم الطلاق مع شكوى إلى المجلس الإسلامي، فغالبًا ما تنقطع العلاقة بين الزوجين وأسرتهم على الفور؛ لأنه في بعض الأحيان يكون الطلاق بين الزوجين قد وقع بسببٍ من أهل الأسرة"[٣٤].

وبالإضافة إلى ما سبق فقد ذكر أحدُ الأزواج المطلِّقين للباحث أن قد طلق زوجته؛ "بسبب أنها كانت تتاجر في المخدِّرات، ومع ذلك لم تمنعْها عائلتُها من هذا الفعل المحَّرم؛ لأن بعض أفراد العائلة يعمل أيضًا في هذا الأمر؛ ولذلك لم يستطع أن يعيش معها؛ فطلقها، وقطع علاقته بعائلتها"[٣٥]. هذا أيضًا دليل على انقطاع العلاقة الأسرية بسبب الطلاق. وفي هذا

---

[٣٣] مقابلة أجراها الباحث مع المطلقة ٤.

[٣٤] مقابلة أجراها الباحث مع رحمة بنت عبد الوهاب، **موظفة المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم استقبال الشكاوى والعلاقات العامة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٣٥] مقابلة أجراها الباحث مع المطلق ١و٢.

العصر نجدُ أن الشكاوى الناتجة عن المخدرات ليست من جهة الزوجة فقط، وإنما تأتي أيضًا من بعض الأزواج الذين قامت أزواجهم بالمتاجرة في هذا الفعل المحرم[٣٦].

ومن هنا نعلم أن النتيجة السيئة المتعلقة بانقطاع العلاقة الأسرية بسبب الطلاق يقع أثرها السلبي على الأولاد؛ حيث إنَّ بعض الأسر عندما يحدُثُ التفريق بين الزوجين بالطلاق تنقطع علاقتهم ببعضهم، وتنقطع علاقة الآباء مع أولادهم، سواء الأولاد الذين هم مع أبيهم، أو الأولاد الذين وقعت حضانتهم على أمهم، وتنقطع علاقتهم بأسرة أبيهم، ويجلبون الحزن للآباء الذين يفتقدونهم في حياتهم؛ وحينئذ لا يقوم الزوج أو الزوجة بزيارة أولاده، أو يمنع أحدُهما الآخرَ من رؤية الأبناء أو حتى مجرد الزيارة؛ وهذا من شأنه أن يفكِّك الأُسر، ويقطع العلاقات، ويقطِّع الأرحام، ويُنشئُ الكُره، ويُنتج الضغائن في القلوب، هذا أثر قليل من الآثار المترتبة على الطلاق سواء على الرجال أو النساء أو الأطفال أو الأسر التي ترابطت بالأنساب، وتفرَّقت بالطلاق!

## المبحث الرابع: آثار الطلاق المترتبة على الأسرة

يحظى نظام الأسرة بتقدير كبير في الشريعة الإسلامية؛ لأنها النواة الأولى في تكوين المجتمع الصالح، وتتكون الأسرة من الزوج والزوجة والأبناء والأصهار وما إلى ذلك، وبالأسرة يتم إنشاء البيت السعيد، القائم على المودة والرحمة، والمنبثق من تعاليم الإسلام وآدابه وأخلاقه، وتعمل الأسرة أيضًا كمصدر للطاقة البشرية التي تملأ حياة المجتمع، بالإضافة إلى كونها مكانًا للثقافة المجتمعية. وكما نعلم جميعًا، يريد كل زوجين أن يبنيا حياة سعيدة؛ لأنهم يريدون أن يعيشوا حياة متناغمة وهادئة ومريحة مع أحبائهم.

وتقوم الأسرة عمومًا أو الأسرة السعيدة خصوصًا على مبدأ الرعاية المتبادلة، والاهتمام ببعضهما البعض، كما يعمل الجميع في أفرادها على تقديم الدعم دائمًا عند مواجهة النزاعات. تعتمد سعادة الأسرة كثيرًا على الفهم في إقامة العلاقة بين كل زوج وزوجة. ولا شك أنَّ فشلهم

---

[٣٦] مقابلة أجراها الباحث مع رحمة بنت عبد الوهاب، **موظفة المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم استقبال الشكاوى والعلاقات العامة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ٣٠:١٣، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

في القيام بذلك سيُنتج التوتر والصراع. والصراع بين الزوجين يمكن أن يؤدي إلى الطلاق؛ والذي بدوره يبعثُ آثارًا سلبية على الأسرة بشكل عام، وفي هذا المبحث يُبرز الباحث أهم الآثار المترتبة على الطلاق، والتي تلحقُ بالأسرة، ومن ثم قسَّم الباحث هذا المبحث إلى عدة مطالب كما يأتي:

**المطلب الأول: انهيار المؤسسة الأسرية**

مؤسسة الأسرة هي الوحدة الأساسية والأكثر أهمية في عملية تكوين المجتمع. إذا كانت الأسرة جيدة ومزدهرة وسعيدة، فإن الجيل المولود في المجتمع سيكون جيدًا ومزدهرًا وسعيدًا. وإذا انقسمت مؤسسة الأسرة، فإن الآثار السلبية اجتماعيًا واقتصاديًا سيشعر بها المجتمع والجيل القادم؛ ولذلك فإن تقدم أو تخلف بلد ما فإن سبب هذا التقدم أو التخلف يرجع سببه إلى المؤسسات الأسرية[٣٧]، ومؤسسة الأسرة من أهم المؤسسات المؤثرة في حياة المجتمع المحلي لا سيما في مجتمع المسلمين في ولاية جالا. وانهيار مؤسسة الأسرة له أسباب متعددة، ومن هذه الأسباب الرئيسية التفريقُ بين الزوجين بالطلاق؛ حيث إنَّ اكتمال مؤسسة الأسرة لا يتم وجوده إلا إذا يكون هناك آباء وأبناء في عائلة واحدة.

انهيار مؤسسة الأسرة يؤثر بشكل كبيرٍ على حياة الأسرة سواء من جانب الزوج أو الزوجة أو الأولاد، كذلك يؤثر هذا الانهيار على أهل الأسرة بشكل عام. وكما نعلم جميعًا، فإن للطلاق تأثيرات مختلفة على الأطفال. وذلك لأن الخلاف الذي يحدث بين الزوج والزوجة والذي يؤدي إلى الطلاق يجعل أطفالهم يشعرون بالتوتر من الموقف الذي حدث، ومن ثم يكون له تأثير سيء على الأطفال. ومن آثار الطلاق على الأطفال التي يمكن أن نراها أيضًا: هو فقدان التركيز في الدراسة، وتغير سلوكهم في اتجاه سلبي، كما أنه يجعلهم يتأثرون بسهولة بالأنشطة غير الصحية.

ويحدث انهيار مؤسسة الأسرة فيجعل هؤلاء الأطفال يتمردون ويغيرون سلوكهم ليصبح الطفل حينها شخصًا غاضبًا ومليئًا بالكراهية في نفسه. وقد يحدث هذا لأنهم عالقون في الوضع

---

[٣٧] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

ويلومون أنفسهم لأنهم يشعرون أنهم السبب في الطلاق بين أمهم وأبيهم. كما أنه يشجعهم على أن يصبحوا أشخاصًا سلبيين، غالبًا ما يصابون بالاكتئاب، ويفتقرون إلى الثقة بالنفس. كما أن هذا النوع من الأشياء يشجعهم على إخفاء مشاعرهم ويصبحون أشخاصًا أكثر عاطفية؛ حتى يصبح بعضهم ضحايا للتنمر من قبل أصدقائهم في المدرسة. ونتيجة لذلك، يعاني هؤلاء الأطفال من ضغوط عاطفية شديدة تدفعهم إلى التمرد ويصبحون إلى الأبد أشخاصًا عدوانيين، مصابون بمرض نفسي، وقلق واضطراب سلوكي، يقفون ضد كل شيء بشكل سلبي. بالإضافة إلى أن الطلاق يشجعهم أيضًا على فقدان احترام والديهم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشكلة انهيار الأسرة تشير إلى الانهيار المجتمعي، وهي تحدث بين المجتمع المسلم في ولاية جالا أيضًا كثيرًا لشباب اليوم؛ من حيث إن أنواعًا مختلفة من الأزمات الأخلاقية مستمرة الآن في الانتشار والذيوع في مجتمعنا، وخاصة بين المراهقين، منها ما هو غالبٌ على الوالدين، كإدمان المخدرات، والزنا؛ فعلى الرغم من أن العدد قليل فإنه في تزايد بين مجتمع المسلمين المحلي، وهذا يشير إلى ضعف المؤسسات الأسرية في ولاية جالا.

ومن منتدى جمعية العائلات في مقاطعة جالا ٢٠١٩م، مكتب التنمية الاجتماعية والأمن وجد المهتمون في هذه المقاطعة أن المشكلة الملحة التي يجب حلها في الوقت المناسب هي العلاقات الأسرية، ووفقًا لقرار جمعية أسرة مقاطعة جالا في عام ٢٠١٨م، فإن الوضع الأسري هو قضية ملحة. ولا تزال هذه مشكلةً لا سيما في تواصل الأسرة أيضًا، بينما يأتي عامل وجود العلاقات بين أفراد الأسرة بصورة أقلَّ؛ إذ كلُّ شخص له مسئولياته وخصوصياته، فلا يوجد وقت للتواصل العائلي، أغلبهم مشغول بوسائل التواصل الاجتماعي؛ فنتج عن ذلك عدمُ وجود التفاهم بين أبناء الأسرة الواحدة؛ ومن هنا تُصبح الأسرة مُفكَّكة، ويصبح أفرادها بعيدين عن بعضهم، لا ترابط بينهم، ولا حديث ولا حوار بينهم إلا نادرًا[٣٨].

وهذه نتائج للوضع العام للقوة الأسرية في كل بُعْدٍ على مستوى ولاية جالا لعام ٢٠٢٠م؛ وذلك حسب استمارة إدارة شئون المرأة ومؤسسات الأسرة بوزارة التنمية الاجتماعية، حيث يُصَنَّفُ الأمن الإنساني إلى ٥ أبعاد، وهي: بُعْدُ العلاقة الأسرية، ودور الأسرة، وبُعد

[38] กระทรวงพัฒนาสังคมและความมั่นคงของมนุษย์, *รายงานสถานการณ์ทางสังคมจังหวัดยะลาปี* 2020, (ยะลา: สำนักงานพัฒนาสังคมและความมั่นคงของมนุษย์จังหวัดยะลา, คศ.2020), p.66

الواجب، وبُعد الاعتماد على الذات، وبُعد رأس المال الاجتماعي، وبعد تجنب المخاطر، وقد وُجِدَ أن ولاية جالا لديها مؤشر متوسط؛ من حيث قوة الأسرة، أما بعد العلاقة فهو أقل بنسبة ٣٣.٤٧ في المائة عن المعايير القياسية، وهو أعلى بنسبة ٣٢.٩٣ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٩م، خاصة في موضوع إظهار أكبر قدر من الاهتمام لبعضهم البعض بنسبة ٦٨.٩٣ في المائة، يليه موضوع التواصل بجودة ٥٠.٩٣ في المائة، وهناك مسائل قد زادت منذ عام ٢٠١٩م، وتحديدًا بُعد الاعتماد على الذات. والقضايا الاقتصادية هي التي وصلت نسبتُها إلى ٣٦.٨٠ في المئة[٣٩].

**المطلب الثاني: حياة الأطفال**

تُعَدُّ مشكلة الأطفال من أهم المشكلات التي تترتب على الطلاق دون النتائج الفردية؛ لأن ضرر الطلاق لا يقتصر على الزوجين فقط، بل يتعدى إلى الأطفال في حالة وجودهم، إذ يصبحون ضحية لعدد من المشاكل، التي لا حصر لها، نتيجة الانفصال النهائي لأبوَيهم. فالطلاق يحرم الطفل من رعاية وتوجيه الأب والأم له، ولا شك أن هذه الرعاية ضرورية ومهمة بالنسبة للأطفال، لا سيما في البناء المعرفي والخلقي والنفسي للطفل، أما إذا تحقق الطلاق بين الوالدَين؛ فإن النتيجة ستكون سلبية على الأبناء؛ إذ ربما يكره الأبناء أحدَ الأبوين أو كليهما.

ومما لا شك فيه أن فترة الطلاق هي فترة مرهقة للغاية لكل فرد من أفراد الأسرة بما في ذلك الأطفال. وهو يؤثر بشكل خاص على الأطفال الصغار؛ لأنهم لا يفهمون تمامًا سبب انهيار هيكل أسرتهم. والطلاق سواء كان من أسباب جيدة أو سيئة لا يزال له تأثير سلبي على الأطفال. يمكن أن يكون الطلاق مخيفًا للأطفال. يتفاعل معظمهم مع طلاق والديهم بمشاعر مؤلمة، مثل مشاعر الخسارة، والغضب، والارتباك، والقلق، والخوف من الهجر، وأكثر من ذلك، كلها قد تأتي من هذا التحول[٤٠]. الطلاق يمكن أن يجعل الأطفال يشعرون بالحزن الشديد والحساسية العاطفية[٤١]. كان عليهم أيضًا أن يمروا ببعض التغييرات في أنفسهم، يعاني العديد من

---

[39] กระทรวงพัฒนาสังคมและความมั่นคงของมนุษย์, *รายงานสถานการณ์ทางสังคมจังหวัดยะลาปี 2020*, p.66

[٤٠] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٤١] مقابلة أجراها الباحثُ مع المطلقة ٢.

الأطفال من الشعور بالخسارة عندما ينتقل أحد والديهم من منزل العائلة، أو يفتقد والدتهم عندما يكون مع والدهم أو العكس، أو يترك لأجدادهم لرعايتهم، وما إلى ذلك[٤٢].

ومع ذلك يجب على الأطفال أن ينتقلوا للعيش مع الأشقاء إذا كان لا بد من تقسيم حضانة الأطفال. على سبيل المثال: زوجان لديهما طفلان، بعد الطلاق، ويأخذ كل منهما طفلاً واحدًا. يبدو الأمر عادلاً ومتساويًا من حيث العبء والمسئولية، لكنه ليس كذلك بالنسبة لهؤلاء الأطفال؛ حيث إنهما سيشعران بالحرمان؛ لأن كلَّ واحد منهما لديه أصدقاء يلعب معهم ويمزح مع بعضهم طوال هذا الوقت في المنزل. فإذا تزوج الزوج أو الزوجة من شريك جديد، ورزقا بطفل، فلن يتمكنا من استبدال العلاقة بين الإخوة من نفس الأب والأم؛ لأن العلاقة بين الإخوة الأشقاء والإخوة غير الأشقاء لا تكون بنفس الدرجة من حيث الحب والقرب والوئام.

بالإضافة إلى ذلك فإنَّ حياة الأطفال يَكثُرُ فيها فقد التركيز في المراحل الدراسة؛ لأنه كان عليه أن يتكيف مع كل التغيرات في حياته؛ حيث إنّ بعض الأسر في ولاية جالا عندما يحدثُ التفريق بين الأب والأم؛ يضطر الأطفال أن ينتقلوا إلى مدرسة أخرى حتى يكون مع أبيه أو مع أمه بعد طلاقهما؛ وهذا يؤدي بلا شك إلى فقد التركيز الدراسي، وقد يسبب الفشل والإخفاق والرسوب، كما أن الطلاق أيضًا يجعل الأطفال متقلبي المزاج، ووحيدين، وغير ودودين، كما سيشعرون أنه لا مكان للشكوى إذا تم توبيخهم من قبل الأب أو الأم الذي يعتني بهم[٤٣]. وهذه المشكلات نتيجة للأسباب التي أدت بهم إلى هذه المرحلة السيئة، وتتمثل تلك الأسباب في شيء واحد وهو طلاق الأبوين وانفصالهما.

كذلك يشعر الطفل بقلة الاهتمام من الوالدين؛ حيث إن الآباء الذين يعتنون بهم يجب أن يعملوا لتغطية نفقاتهم. وفي بعض الأحيان يتعين على الأمهات أو الآباء البحث عن وظائف جانبية لأن دخلهم غير كاف، مما يجعلهم يقضون وقتًا أقل مع أطفالهم؛ ومن هنا سيتم إهمال هؤلاء الأطفال وسيتلقون قدرًا أقل من الحب من الأم أو الأب الذي يقوم برعايتهم، مما

---

[٤٢] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٤٣] مقابلة أجراها الباحث مع المطلقة ٣.

يجعل هؤلاء الأطفال يحاولون العثور على المتعة في الخارج[٤٤]. وقلة الاهتمام الوالدين من الأسباب الرئيسية التي ستؤدي إلى مشاكل قضايا أخرى في حياة الأطفال.

## المبحث الخامس: آثار الطلاق المترتبة على المجتمع المحلي

إن العلاقات الاجتماعية هي الروابط والآثار المتبادلة التي تنشأ نتيجة اجتماع الناس وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم، ومن تفاعلهم في بوتقة المجتمع. وقد بيَّن الله عز وجل أن العلاقة بين البشر تقوم على أساس التعارف والتكامل، وأن ميزان الأفضلية هو التقوى والعمل الصالح، قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ (الحجرات: ١٣).

وكما عرفنا أن أغلبية المجتمع المحلي في ولاية جالا من المسلمين؛ حيث بلغت نسبتُهم ٨٠٪ من نسبة السكان في ولاية جالا. وانتشار الطلاق من القضايا الرئيسية التي تؤثر في المجتمع؛ حيث إنها تؤثر بشكل سلبي على المجتمع المحلي لا سيما لدى المسلمين المحليين. والناس بالمجتمع المحلي في ولاية جالا يعملون في العديد من الوظائف المتنوعة؛ إذ منهم المدرس والشرطي والعسكري والتاجر، والزارع، وغير ذلك من المهن والوظائف، لذلك يؤثر الطلاق على جميع الأطراف بالمجتمع المحلي؛ ومن هنا جاء هذا المبحث مقسمًا إلى ثلاثة مطالب، وبيانها كما يأتي:

### المطلب الأول: الضعفُ الاقتصادي والاجتماعي

الضعف الاقتصادي والاجتماعي وتقليل الأمن من أبرز الآثار الناتجة عن الطلاق أيضًا، فمثلًا: وجوب دفع المهر للنساء، يدفع المهر أقل من النساء العازبات بشكل عام. نتائج هذه الملاحظة هي أنه بالنسبة للنساء المطلقات أو ما يسمى بـ "الأرامل"، عندما يتزوجن مرة أخرى، يتم تخفيض مهرهن عن مهر العازبات حيث تكون متزوجة بالفعل وتم تصنيفها على أنها امرأة معيبة من قبل المجتمع. وهذا هو السبب الذي يجعل المجتمع يخفض قيمة المهر وفقًا للأعراف

---

٤٤ مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ عبد البسيط سيماء، **القاضي الشرعي الضروري عند المجلس اللإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٥م يوم الثلاثاء، الساعة ١١:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

الاجتماعية التي يجب أن تحصل عليها المرأة في بعض الحالات، واعتمادًا على عمر المرأة المتزوجة، تحصل بعض الشابات على مهر أكثر من كبار السن؛ لكن الأمر لا يزال يعتمد على الرجل الذي يأتي ليسأل ومدى رضا المطلقة عن مهرها، ونية الدفع تعتمد على القدرة التي لديه[٤٥].

ومع ذلك يعتبر المجتمع من العوامل المهمة التي تؤثر على المطلقين، ثم بالنسبة للرجال المطلقين هناك وعي بعدم القدرة المالية على تحمل تكاليف الزواج مرة أخرى، أما بالنسبة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فلا بد من السعي للحفاظ على استقرار اقتصادي واجتماعي ووضع مالي مستقر؛ لتجنب المشاكل الداخلية في المستقبل إذا تزوج مرة أخرى[٤٦]. وفي أغلب الأحيان –من ملاحظتنا– قد لا يقضي الرجال المطلقون وقتًا طويلًا بمفردهم؛ لأنهم لا يتحملون والوحدة والعواطف؛ لذلك يجب عليهم البحث عن شريك حياة جديد يعتني بهم، ولكن يلزم توفير المال للزواج الجديد لدفع المهر، وبهذا قد يجعلهم يواجهون مشكلة عدم وجود رصيد مالي كافٍ أو عدم القدرة على تحمل تكاليف زواج جديد[٤٧].

وبذلك قد يتسبب هذا في عدم حصول بعض الرجال على موارد مالية كافية مما يؤدي إلى سلوكيات سيئة، وتحدث العديد من العواقب الاجتماعية عندما لا يستطيع الناس تحمل ضغوطهم المالية والانفعالات والشعور بالوحدة، كالاغتصاب، أو السرقة، أو الفحش، أو الزنا، مما يؤدي إلى الإضرار بالمرأة والحمل قبل الزواج[٤٨]. وسينتج عن ذلك مشاكل تمتد إلى حد التسبب في عمليات إجهاض غير قانونية وفق مبادئ دينية محرمة، وترك الأطفال في أماكن مختلفة، مما يسبب الضيق ويُنتج عبئًا على المجتمع لا ينبغي قبوله؛ من حيث كون الشخص

---

[٤٥] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الله أبو بكر، **أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم العلاقات العامة والدعوة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧م يوم الخميس، ساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[46] สุขสรร ศรีวรรณ, *ปัญหาทางกฎหมายเกี่ยวกับความสัมพันธ์ระหว่างคู่สมรสกรณีแยกกันอยู่ก่อนอย่า*, (วิทยานิพธ์นี้เป็นส่วนหนึ่งของการศึกษาตามหลักสูตรนิติศาสตร์มหาบัณฑิต, สาขาวิชานิติศาสตร์, คณะนิติศาสตร์ปรีดี พนมยงค์, มหาวิทยาลัยธุรกิจ), บัณฑิตย์, บทที่ 1, 2022, p2.

[٤٧] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٤٨] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

السيئ غيرَ مقبول من قبل المجتمع؛ مما يؤدي إلى الخجل وعدم الاحترام وأيضًا أن يكون مراقبًا من قبل الناس في المجتمع.

**المطلب الثاني: ضعف العلاقات الاجتماعية**

العلاقات الاجتماعية هي من محددات بيئة المجتمع الجيد أو السيء. وانتشار الطلاق بين المجتمع يؤثر إلى ضعف العلاقات الاجتماعية، على سبيل المثال: عندما يتزوج المطلِّق مرة أخرى، فإنه يُوصَم اجتماعيًا بأنه زواج جديد تم طلاقه بالفعل؛ حيث يؤدي إلى فقدان الذات وفقدان الثقة والضغط والإحراج الذي يقدره المجتمع بشكل سلبي يدل على حالة نفسية وأسباب نفسية اجتماعية؛ مثل عدم تطابق الشخصية، وسوء الفهم؛ مما يؤدي إلى وجود وجهة نظر مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه التأثيرات قد تؤدي إلى تطور أمراض تؤثر على عقل من مروا بالطلاق، مثل الضغط النفسي، والاكتئاب، والقلق.

مع ذلك فهم غير قادرين على التعافي من ضعف شخصيتهم؛ لأن الطلاق طريق مسدود عاطفيًا، ومؤشرات اختلال التفكير والتدهور الاقتصادي تحيط بحياتهم اليومية وتدفعهم نحو معاناة اجتماعية وبيولوجية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى مشاكل مع الزوج الجديد ويعتبر إشارة خطيرة للزواج مرة أخرى بالنسبة للمصابين بالذهان، ولكن هذا ليس هو الحال دائمًا ما يزول بمجرد أن يتزوجوا مرة أخرى ويجدوا شريكًا يحبونه. كذلك، بعض المجموعات لا تتواصل مع بعضها البعض بسبب حدوث التفريق بين الزوجين، لأن الطلاق أحيانًا يحدث لأسباب معينة ليست جيدة، وهذا يؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين المجتمع بولاية جالا.

ومن هنا يرى الباحث أن الانقسام بين العائلات الصغيرة سيؤدي إلى الانقسام بين العائلات الكبيرة وسيؤدي إلى تدمير حياة المجتمع؛ وهذا بدوره يؤدي إلى مشاكل في المجتمع في المستقبل. ومعظم حالات الطلاق تكون بسبب أمور سيئة، أصبحت منتشرة وموجودة في المجتمع بشكل عام؛ ولا شك أن هذا أيضًا يؤدي إلى آثار سيئة على المجتمع المحلي في المستقبل. وبناء الأسرة السعيدة يُنتج البيئة الجيدة والمجتمع الفاضل.

**الخاتمة**

إن الطلاق نتيجة لمجموعة متنوعة من الأسباب الداخلية والخارجية. الأسباب الداخلية تتمثل في عدم التوافق بين الزوجين في الأهداف والقيم ونمط الحياة، وقد يشمل ذلك عدم الإنفاق المتوازن أو نقص المسئولية في إدارة الشئون المنزلية والعائلية. كما تلعب قضايا العدالة وتقاسم المسئوليات دورًا هامًا في استقرار العلاقة الزوجية. أما الأسباب الخارجية فتشمل تأثير البيئة المحيطة بالأسرة؛ مثل التعرض للمخدرات والكحول، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الحياة الزوجية. كما يسهم التغيرات الثقافية والمجتمعية، وتأثير وسائل الإعلام على المفاهيم الزواجية، في تعقيد العلاقات الزوجية وزيادة معدلات الطلاق.

والطلاق له تأثيرات شاملة على الأطراف المعنية، بما في ذلك حقوق الأبوين في حضانة الأطفال والعلاقات الأسرية بين الأسرتين، مما قد يؤدي إلى انهيار المؤسسات الأسرية وتأثيراته الاجتماعية الواسعة النطاق. يؤثر الطلاق أيضًا على الأطفال من خلال تأثيره على تركيزهم في الدراسة وعلاقاتهم الأسرية، ويسهم في الضعف الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. وبشكل عام، الطلاق ليس حدثًا فرديًا؛ بل له تأثيرات عميقة تمتد إلى جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والعائلية والاقتصادية في المجتمع.

# الفصل الخامس
# وسائل الحلول من المجلس الإسلامي بولاية جالا على قضايا الطلاق للمجتمع المسلم فيها

## التمهيد

إن المجلس الإسلامي يُعَدُّ هيئةً قانونية مرخصة من قبل الحكومة التايلاندية لإدارة الشئون الدينية للمسلمين المحليين؛ حيث إنه مكان الشكوى الرئيسي لجميع المسلمين المحليين بولاية جالا لأنه مكان لحل المشكلات، وهو المسئول عن الشئون الدينية للمسلمين من حيث الزواج والطلاق وشئون المنزل، والميراث، والزكاة، وغيرها.

أما المسلمون في ولاية جالا فهم أغلبية ما بين ٨٠-٩٠٪ من عدد السكان في هذه الولاية، ويتجاوز عددهم نصف مليون نسمة[١]. والمسلمون في جالا هم مسلمون محليون أصليون في ظل حكومة "فطاني" التي عرفت تاريخيًا بأنها كانت مملكة إسلامية مستقلة على الحدود الجنوبية لمملكة سيام التي تغير اسمها إلى تايلاند في منتصف القرن الماضي[٢].

وبالنسبة لما يتعلق بوسائل الحلول في قضايا الطلاق في ولاية جالا، ذكر الأستاذ عبد البسيط سيماء – القاضي الشرعي الضروري – في مقابلة أجراها معه الباحث: "أن معظم قضايا الطلاق تحدث في جوانب مختلفة؛ حيث يجب على جميع المعنيين أن يلعبوا دورًا في إيجاد طريقة للخروج من المشكلة وإيجاد حلول لقضايا الطلاق بين المجتمع المحلي في ولاية جالا"[٣]. وفي هذا الفصل جمع الباحث ما يتعلق بوسائل الحلول من المجلس الإسلامي بولاية جالا لقضايا الطلاق للمجتمع المسلم فيها، ويأتي هذا على عدة مباحث، كما يأتي:

---

[١] https://en.wikipedia.org/wiki/Yala_province تاريخ الاطلاع: ١٨ يوليو ٢٠٢٢م.

[٢] المرجع نفسه.

[٣] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ عبد البسيط سيماء، **القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٥م يوم الثلاثاء، الساعة ١١:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

## المبحث الأول: دور الأسرة

إن دين الإسلام جعل لوجود الأسرة غاياتٍ عظيمة وأهدافًا سامية، ومن هذه الأهداف: معرفة الإنسان لخالقه في كنف الأسرة، وبناء العلاقة بينهما على أساس من وحدانية الخالق وعبودية المخلوق، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾ (الذاريات: ١٥). اهتم الإسلام ببناء الأسرة اهتمامًا بالغًا في جميع مراحل بنائها؛ لأن الأسرة نواة المجتمع، فصلاحها صلاح المجتمع؛ لذلك وضع لها الأهداف والمقاصد التي تمكنها من ممارسة دورها الفطري في ظل المودة والرحمة والقيم الإسلامية، قال تعالى: ﴿**وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (الروم: ٢١). ومن هنا كان دور الأسرة من أحد الوسائل المهمة ومن أهم المسئوليات المنوطة بالمجلس الإسلامي؛ لا سيما إذا وقعت مشكلاتٌ بين الزوجين؛ ومن هنا كان إيجاد الحلول ضرورة دينية واجتماعية؛ وفي هذا المبحث يذكر الباحث أهم دور في هذه الحلول، وهو دور الأسرة؛ وقد جاء المبحث في عدة مطالب، كما يأتي:

### المطلب الأول: دور الزوج في بناء الأسرة السعيدة

مسئولية الزوج والزوجة أساسٌ مهمٌ في بناء الأسرة السعيدة، حيث إن كلًّا منهما دعمٌ وتقدير للآخر في مفهوم الحب والرحمة، ومن الممارسات التي يمكن تنفيذها: التقوى والتعاون والاحترام والشكر والرضا برزق الله ونحو ذلك. وتعتبر هذه الممارسات من الجسور أو المسارات التي تقربنا من حياة أسرية متناغمة. فإن الحياة الزوجية تستقيم إذا علم كل من الزوجين حق صاحبه وأداه إليه راضيًا، فللزوج حقوق على زوجته، ومن هنا قسم الباحث ما يتعلق بدور الزوج والزوجة في بناء الحياة السعيدة والمودة والرحمة إلى ما يأتي:

١. **يحتاج الأزواج إلى أن يتعلموا كيفية التعرف على طبيعة زوجاتهم وفهمها:** كل إنسان له مميزاته وعيوبه، عندما يكون الزوجان مستعدَّين للزواج، فقد وعدا بقبول عيوب ونقاط ضعف بعضهما البعض. إذا لم يكن هناك تفاهم موجود فكيف سيظهر التسامح بين الزوجين؟ يجب أن يكون هذا أمرًا أساسيًا في المنزل؛ لأنه

يمكن أن يمنع حدوث أشياء أكبر مثل المعارك[4]. قال الله تعالى: ﴿**وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا**﴾ (النساء: ١٩).

٢. **معاملة الزوجة أحسن معاملة:** الزوجة هي أقرب الناس إلى الزوج. إذا أعطى الزوج زوجته الحب، فإنها بلا شكٍّ ستمنحه الحب الذي يفوق كل شيء. طبيعة المرأة ناعمة وتحتاج إلى حب من حولها، وخاصة من المقربين إليها. ومن ثم نعلم أن المرأة لكي يجعلها زوجة مطيعةً وتحترمه، يجب على الزوج أولاً أن يبذل جهدًا مع زوجته بأن يعاملها بأفضل معاملة[٥]. كما في حديث النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ»[٦].

٣. **تعليم الزوجة ونصحها بلطف:** إن التعليم والمعرفة الدينية هما من أسس بناء الأسرة لتحقيق السعادة فيها. وبالنسبة للزوج فإن التربية الجيدة واللطف والنقد البناء هي أفضل الأساليب في تثقيف الزوجة. قال الله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ**﴾ (الروم: ٢٢).

٤. **أعط زوجتك بقدر ما تستطيع:** ذكر العلماء أن نفقة الزوجة واجبة، وهي توفير الاحتياجات التي تحت مسئوليتها من طعام، وأدوات مطبخ، وملبس، ومأوى. تشجعنا القواعد الإسلامية أيضًا على العطاء، ولكن لا نثقل كاهل أنفسنا. يحاول جلالة الملك دائمًا إعالة زوجته وأفراد أسرته بناءً على قدرته وعدم المبالغة. كما في حديث النبي ﷺ: «أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفِقُهُ الرَّجُلُ. دِينَارٌ يُنْفِقُهُ عَلَى عِيَالِهِ. وَدِينَارٌ يُنْفِقُهُ الرَّجُلُ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَدِينَارٌ يُنْفِقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ

---

[4] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٥] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٦] رواه ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت)، كتاب النكاح، باب حسن معاشرة النساء (١٩٧٧)، ج١، ص٦٣٦.

اللَّهِ»[٧]. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَبَدَأَ بِالْعِيَالِ. ثُمَّ قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَأَيُّ رَجُلٍ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَى عيال صغار. يعفهم، أو ينفعهم الله به، ويغنيهم.

٥. **كن عادلًا مع زوجاتك إذا كنت مُعَدِّدًا:** يلعب كل فرد من أفراد الأسرة دورًا كبيرًا في ضمان استمرار انسجام الأسرة دائمًا، إلا أن واجب الزوج هو الأهم؛ لأنه عماد الأسرة وقائد الأسرة المبنية. كقوله تعالى: ﴿**وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾ (النساء: ١٢٩).

## المطلب الثاني: دور الزوجة

تحدثنا فيما سبق عن دور الزوج في بناء الأسرة، واستمرارها، وسعادتها، وبقائها، أما دور الزوجة فذو أهمية بالغة أيضًا؛ إذ لا تتحقق السعادة إلا من خلال الزوجة، ولا تتحقق المودة والرحمة إلا عن طريق الزوجة، من هنا جاء هذا المطلب ليسلط الضوء على هذا الدور المهم في بناء السعادة الأسرية، ويمكن تحديد دور الزوجة في هذه القضية من خلال ما يأتي:

١. **الحفاظ على احترام الذات:** فالزوجة كل ما تفعله لا يؤثر عليها فقط، بل يؤثر في العديد من الأطراف الأخرى أيضًا. على سبيل المثال، زوجها وأصهارها وأطفالها، وعندما تفعل شيئًا سيئًا، تتأثر كرامتهم أيضًا، وهذا ليس فقط من وجهة نظر عاداتنا وثقافتنا، بل الأهم من ذلك، ديننا[٨]. وفي الإسلام، يجب على الزوجة أن تحمي شرفها خاصة عندما لا يكون زوجها موجودًا، من حيث السلوك والكلام واحترام الذات؛ وهذا أحد الجوانب التي يجب على المرأة التركيز عليها. قال الله تعالى: ﴿**فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ**﴾ (النساء:

---

[٧] رواه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م) كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك، وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم (٩٩٤)، ج٢، ص٦٩١.

[٨] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد صالح وادنج، **رئيس قسم الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م يوم الثلاثاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

٣٤)، أي تحفظ زوجها في غيبته في نفسها وماله[٩]. كذلك في حديث النبي ﷺ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خُمُسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَصَّنَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا دَخَلَتْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَتْ»[١٠].

٢. **عدم التسرع في بناء الأسرة:** ذكر الدكتور إسماعيل هاري – رئيس مجلس الإسلامي بولاية جالا – أنَّ: "المرأة في هذا العصر تتسرّع في بناء الأسرة أي بالزواج في سن صغيرة، والمقصود بصغار السن هو زواج مَن هم أقلُّ من ١٨ سنة، حيث إنهم دون إدراك لمسئوليات المنزل، ودون علم بالحياة الزوجية. كذلك في أمور الزواج؛ لا تتبع اتجاه العصر لأن الزواج ليس مجرد متعة سعيدة فقط، بل الحياة بعد الزواج تتضمن أيضًا العديد من المسئوليات التي يجب تحملها. بالإضافة إلى ذلك، قد تتعرف المرأة على رجل على وسائل التواصل الاجتماعي ويتزوجها دون فحص الخلفية؛ وفي بعض الأحيان يمكن أن يسبب خلافات بين الزوج والزوجة وتحدثُ مشاكل عائلية بعد الزواج ثم تُختم الحياة الزوجية بالطلاق"[١١].

٣. **ليحترم كل منكما الآخر، وليحذر أن يُلحق العار بنفسه أو بزوجه:** إنَّ طبيعة الحال تقتضي أن يكون للرجل ذاته الخاصة به. إذا كان الزوجان لا يفهم أحدهما الآخر، ولا يقدره ولا يوقره، ولا يفهم طبيعته العاطفية والنفسية؛ فإنه في هذه الحالة ستقع المشكلات المتتالية، والشجار المتواصل، والخلافات المتعددة؛ من هنا نقول: إن على الزوجة أن تحترم زوجها، وتحذر كلَّ الحذر أن تُلحق به العار، وليس من العقل أن نُشارك أسرارنا المنزلية، وأحوالنا الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي؛ وذلك لأن المشكلة يمكن أن تكون أحد أسباب الشرخ الأسري الذي يبدأ من كلام الزوجات اللاتي لا يُبالين بشرف أزواجهن.

---

[٩] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج٢، ص٢٥٦.

[١٠] رواه الإمام أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠١١م)، مسند باقي العشرة المبشرين بالجنة، مسند عبد الرحمن بن عوف الزهري رضي الله عنه (١٦٦١)، ج٣، ص١٩٩.

[١١] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل هاري، **رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ١٤:٠٠، في مكتب رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا.

**المطلب الثالث: دور العائلة**

يُعَدُّ دور العائلة من أهم الأدوار في قضايا انتشار الطلاق بين الزوجين عند المجتمع والبيئة في ولاية جالا؛ لأن بداية الزواج تقوم على أفراد الأسرة في إدارة شئون الزواج بين الزوج والزوجة، كذلك الحياة بعد الزواج لا تهرب من العائلة، ومن الأدوار الرئيسية للعائلة فيما يتعلق في حل الفراق بين الزوجين ما يأتي:

**١. التربية الدينية الإسلامية**

التربية الإسلامية هي الأساس لجميع المسلمين، ذكر الدكتور إسماعيل هاري – رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا– في هذا الصدد أن: ما يحدث عند المجتمع المسلم الحالي في ولاية جالا هو نتيجة طبيعية للجهل بالدين الإسلامي؛ حيث لم يتلق التعليم الديني المناسب، وعدم الاهتمام بالمعرفة الدينية، وهذه هي أسباب مؤدية إلى قضايا إدمان المخدرات وعدم المسئولية من الزوج على زوجته وأولاده، ولا يعرف كيفية يكون قيادة أسرته، وكذلك عدم الإنفاق على الزوجة، وكل ذلك هي سبب من الأسباب التي تشير إلى انتشار الطلاق بين المجتمع المحلي، أيضًا مشاكل الزنا؛ حيث لا يهتمون بالعلاقة بين الرجل والمرأة. وهذا بسبب قلة التربية الدينية الإسلامية[١٢].

ومن ثم يجب على العائلة أن تهتم بذلك، وتحرص على التربية الإسلامية؛ من حيث غرس الدين للأولاد بجدية ودقة، إما عن طريق إرسال الأطفال إلى المدارس الدينية أو تعليم الدين دائمًا في المنزل لا سيما الشباب الذين هم في سن الزواج؛ لا بد أن يتعلموا التربية الإسلامية لا سيما ما يتعلق بالمسئولية في بناء الأسرة المسلمة، وكذلك ما يتعلق بابتعاد عن أشياء سيئة كالمخدرات والمسكرات؛ حيث إنها منع قطعي في الدين الإسلام. وأيضًا ما يتعلق بزواج القاصرات؛ على الأسرة ألا تشجع أبناءها على ذلك؛ لا سيما إذا كانوا غير قادرين على بناء أسرة المسلمة؛ حتى لا تنتهي هذه الحياة بطلاق ينتج سلبيات كثيرة للأسورة خصوصًا وللمشجتمع بشكل عام.

---

[١٢] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل هاري، **رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ١٤:٠٠، في مكتب رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا.

**٢. مراقبة الأبناء**

العائلة من أهم الأدوار التي تحدد اتجاه حياة أبنائهم سواء من ناحية التربية أو الرعاية أو تعليم الحياة اليومية، ورعاية الأولاد من قبل الوالدين من وسائل القضاء على مشاكل حياة الأسرة بشكل عامٍّ؛ حيث يكون التركيز على التمييز بين السيييء والجيد في الحياة اليومية، لا سيما في قضايا المجتمع كقضايا انتشار المخدرات والمسكرات، كذلك مسئولية الزوج والزوجة في كيفية بناء الأسرة المسلمة، وإعطاء الوعي وتكوين الأخلاق الحميدة؛ من ثَمَّ نعلم أن المراقبة من قبل العائلة مهم جدًا في علاج وحلول مشاكل انتشار الطلاق بين المجتمع المسلم.

ومع ذلك يجب على العائلات معرفةُ خلفية الأشخاص الذين يرغبون في تزويج أولادهم حتى يتزوج ابنُها من امرأة صالحة وتقيةٍ، مع مراقبة الأزواج لأولادهم سواء قبل النكاح أو بعد الزواج، ولكن على المرأة ألا تتدخل كثيرًا في شئون بيت الزوجية الخاص بأبنائها، بل عليها أن تُسدي النصح بعطف، وتُقوِّم الاعوجاجَ بلُطف، قال الله عز وجل: ﴿**يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ**﴾ (لقمان: ١٧). وقال تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا**﴾ (التحريم: ٦). إذن فمراقبة الأسر لأبنائهم؛ لمعرفة صلاحهم من فسادهم أمر مهم في تحقيق السعادة، وغرس الأخلاق، والتربية الحسنة.

**المطلب الرابع: كيفية علاج وحلول المشكلات بين الزوجين**

ويمكن إبراز طرق العلاج والحلول للمشاكل التي تقع بين الزوجين، من خلال ما يأتي:

١. **الصلح بين الزوجين بدون تدخل الآخرين:** في مقابلةٍ أجراها الباحث مع د.عبد الله أبو بكر – أحد أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم العلاقات العامة والدعوة – ذكر أنَّ: في هذه الطريقة يقوم الزوجان بكل ما في وسعهما للوصول إلى اتفاق متبادل يحفظ استمرارية الحياة الزوجية، بشرط أن يكونا صادقين في القول والفعل، وألا يكون هناك نفاق أو خداع، وأن يكون الصلح بين الزوجين دون تدخل الآخرين؛ فالرغبة في الصلح من أحد الطرفين لا تكفي، ويعني الصلح أن يقوم به الزوجان وحدهما، دون تدخل الآخرين، حفاظًا على قدسية حياتهما

الزوجية وسريتها، حتى بدون حضور الأقارب غير المسموح لهم برؤيتهم[١٣]. قال تعالى: ﴿**وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ**﴾ (النساء: ١٢٨). هذه الآية تدل على حكمة الصلح، فهي قبل كل شيء تعطي الزوجين الفرصة لكي يتفاهم كل منهما مع الآخر، ولكي يعود كل واحد منهما إلى ربه وقلبه دون تدخل المغرضين والوشاة ثم إنها تبقى على طهارة الحياة الزوجية وسريتها، ولذلك وجب على المسلمين في ولاية جالا أن يرجعوا إلى أهمية وفائدة الصلح في حل المشكلة بين الزوجين بدون تدخل أحدٍ بينهما.

٢. **حل المشكلة بالتفكير لا بالمزاج والغضب**: إن العقاب والشدة هما أمران من المزاج بلا ريب، فعلى الزوجين أن يحلا المشكلة بالتفكير لا بالمزاج، والضوابط التي تؤدي إلى إزالة مشكلة العقاب والشدة بالتفكير أو الفن كما يأتي:

أ. النظر إلى سبب الخلاف الأصلي فقط: إذا كان تحقق الخلاف بين الزوجين؛ فعلى كل واحد منهما أن يركز على موضوع الخلاف الأصلي فقط؛ لأن هذا هو السبب المباشر الذي يؤدي إلى العقاب والشدة، ولا يذكر واحد منهما كلَّ الأخطاء في الماضي؛ لأن هذا سيؤدي إلى توسيع نطاق المشكلة، والتشديد في العقاب؛ ويؤدي كذلك إلى عدم التمكن من حل المشكلة في النهاية، فكن أيها الزوج، مع من يتجاوز عن خطئك من أجل حبك، ولا مع الذي يتجاوز عن حبك من أجل خطئك.

ب. التسامح والعفو: لأنهما يؤديان إلى الانسجام والوئام، ولأن الحياة الزوجية تؤسس بالمحبة والمودة لا بالمسابقة ولا المنافسة، ولن يلزم لكل منهما أن يحاول الفوز على الآخر.

---

[١٣] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الله أبو بكر، **أحد أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم العلاقات العامة والدعوة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧م يوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

٣. **الشورى بين الزوجين:** إن الإنسان لن يستطيع أن يعيش أو يسكن وحده منذ ولادته إلى مماته؛ لذلك يحتاج الإنسانُ إلى من يقوم بمساعدته وإعانته، سواء بالنصيحة، أو بالتفكير، أو بالإشارة، أو بالمال، أو غير ذلك؛ لأن الإنسان اجتماعيٌ بطبعه، لا يعيش منعزلًا عن الآخرين، أو منغلقًا على نفسه، ومن خلال التعايش مع الناس بأخذ المشورة من أهل الخبرة، يستطيع المرْءُ أن يعيش خاليًا من المشكلات بقدر الإمكان، وفي بعض الأحيان يقع الاختلاف بين الزوجين في أي أمر من أمور الحياة؛ وهنا يأتي السؤال المهم: كيف نحل الاختلاف بطريق صحيح وسليم؟ بعض الأزواج في ولاية جالا وخصوصًا من المسلمين المحليين يحلون الاختلاف بالطلاق، وهذا ليس الطريق الصحيح، وإنما هو نهاية الحياة الزوجية. أما الطريق الصحيح والسليم فقد ورد في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والفقه الإسلامي، وقد حثتنا تعاليم ديننا عليه، ألا وهو: الشورى، كما قال تعالى: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾ (آل عمران: ١٠٩). وقال تعالى أيضًا: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**﴾ (الشورى: ٣٨).

أما فائدة تطبيق الشورى في حل مشكلات الزوجين فيمكن توضيحها من خلال النقاط الآتية:[١٤]

١. أنَّ الشورى أفضل وأحسن الطرق لحل هذه المشكلات، وعلى وجه التحديد في الحياة الزوجية، وقد تم استخدام الشورى في حياة النبي ﷺ، وكذلك في حياة الصحابة والتابعين مع الزوجات في أي أمر من الأمور الأسرية.
٢. أنَّ استخدام الشورى لحل المشكلة يظهر كرامة الطرفين واحترامهما، وهذا قد يساعدهما في حل مشكلة العقاب والشدة في الحياة الزوجية.
٣. أنَّ الشورى تؤدي بالناس إلى قبول آراء بعضهم دون مقابل مادي أو مكافآت.

ومن هنا يرى الباحث أن أحد الحلول الناجعة لعلاج الطلاق المنتشر في ولاية جالا يكمن بالأساس في التربية الإسلامية، والتنشئة الدينية السليمة؛ لأنها تقوِّم الإنسان، وتهذب

---

[١٤] فيض الحق، محمد وآخرون، **الشورى وتطبيقاتها في مجال النشوز والشقاق**، (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ط١، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م)، ص١٠٢.

سلوكه، وتربي في قلبه مراقبة الله تعالى؛ وينتج عن هذه التربية مجتمع سويٌّ يخلو من الأضغان والأحقاد، وتنشأ أسرة سعيدة مبينة على المودة والرحمة التي هي غرض الزواج وأساس تكوين الأسرة.

## المبحث الثاني: الدور الاجتماعي

لا شك أنه بمرور الوقت وتبدل الأزمان يتغير الواقع، وتتبدل الأحوال، وتتغير حياة المجتمع بشكل مستمر ومتزايد، وهذا التغيير يُنتج استحداثًا لقضايا كثيرة يواجهها المسلمون في ولاية جالا؛ وذلك مثل: انحراف الفكر، وسوء الفَهم، وانحطاط الأخلاق، وضيق العيش، وتردِّيْ القيم، وغير ذلك من القضايا التي تحدث في كل عصر وفي كل مكان، ويجب التعامل معها بحكمة من قبل جميع الأطراف.

ودور المجتمع في مواجهة تلك القضايا من أبرز الأدوار؛ لما له من أهمية في بناء الإنسان، وتحديد حياته، وبناء البيئة، وتنشئة المجتمع وفق تعاليم الإسلام السمحة، وأخلاقه الراقية، لا سيما عند المسلمين المحليين في ولاية جالا.

وكما عرفنا أن المسلمين في ولاية جالا تحت الدستور التايلاندي وقانونه على الرغم من أن المسلمين في ولاية جالا هم الأغلبية، غير أنهم أقلية بالنسبة لعموم سكان تايلاند، وفي علاج بعض مشاكل المجتمع يحتاج إلى الناس التعاون بين جميع الأطراف سواء كانوا من المسلمين أو من غيرهم، وأهم وسيلة من وسائل حلول مشكلة الطلاق هو: دور المجتمع؛ ولذلك يرى الباحثُ أن الدور الاجتماعي مهمٌ للغاية في مواجهة مشكلات الطلاق بمجتمع المسلمين في ولاية جالا، ولما كان المسلمون أقلية بالنسبة لسكان تايلاند على وجه العموم؛ وجب على الباحث أن يتطرق إلى الإشارة إلى فقه الأقليات في ولاية جالا بمملكة تايلاند؛ ومن هنا يأتي السؤال: ما معنى الأقلية في لغة العرب، وفي اصطلاح أهل الفقه والاختصاص؟

الأقلية في لغة مشتقة: من القلة (بكسر القاف) وقد قَل وقُلًّا فهو قليل وقلال خلاف الكثرة[١٥]. واصطلاحًا: عرفها د. يوسف القرضاوي: بأنها كل مجموعة بشرية في قطر من الأقطار، تتميز عن أكثرية أهله في الدين، أو المذهب، أو العرق، أو اللغة أو نحو ذلك من الأساسيات

[١٥] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص٥٦٣.

التي تتمايز بها المجموعات البشرية بعضها عن بعض[١٦]. وعرفها الأستاذ سليمان محمد توبولياك: بأنها كل جماعة تعيش خارج حدود الدولة التي تنتمي إليها بحيث يتمتع جميع أفراد الجماعة بما يسمى في اليوم بالجنسية[١٧]، وقد قسَّم الباحث هذا المبحث إلى أربعة مطالب، وبيانها كما يأتي:

**المطلب الأول: التعارف والتفاهم**

الحياة في المجتمع تحتاج إلى أن يتعارف بعضُنا على بعض، وأن يترابط الناس ويتحابوا؛ سواء كان ذلك عن طريق أشخاص ينتسبون إلى دين واحد أو من ديانات مختلفة، حتى يتم إنشاءُ مُترابطٍ ومُتماسك، يعيش في أمان وسلام، ورخاء واطمئنان؛ مما يؤدي إلى رفاهية المجتمع في المستقبل؛ ذلك بأن وحدة الأمة أو االوحدة لمجتمعية تشير إلى قوة البشرية في علاج المشاكل التي تحدث بين المجتمع الحالي، سواء كانت مشاكل عامة في المجتمع كله، أو خاصة بمجموعة بعينها، وفي هذا السياق يقول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ (الحجرات: ١٣)، في هذه الآية الكريمة إخبار من الله عز وجل أنه خلق الناس من نفس واحدة، ثم جعل منها زوجها، وهما آدم وحواء، وجعلهم شعوبًا ، وهي أعم من القبائل ، وبعد القبائل مراتب أخر كالفصائل والعشائر والعمائر والأفخاذ وغير ذلك[١٨].

والتعارف بين أهل المجتمع سواء باتفاق الأديين أو اختلافها يساعد في علاج المشاكل الاجتماعية؛ حيث يعمل على توعية جميع الأديان وجميع الناس بما يتعلق بأمور حياتهم، لا سيما ما يتعلق بالآثار والأسباب الطلاق بشكل عام، وعلى وجه التحديد المجتمع في ولاية جالا؛ لأن الطبيعة البشرية لا تحب الأشياء الهدامة، وخاصة التي تتسبب في انهيار الأسرة. كذلك عندما يوجد التعارف بين المجتمع فيمكن للجميع مراقبة قضايا المجتمع، ولا يمكن أن

---

[١٦] القرضاوي، يوسف، **في فقه الأقليات المسلمة**، (مصر: دار الشروق، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص ١٥.

[١٧] توبولياك، سليمان محمد، **الأحكام السياسية للأقليات في الفقه الإسلامي**، (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، د.ط، ١٩٩٨م)، ص٢٧.

[١٨] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج٧، ص٣٦٠.

يعيش المسلمون دون التعارف مع غير المسلمين؛ لأن حياة المسلمين في ولاية جالا يعيشون مع البوذيين في نفس المجتمع بالنظام التايلاندي وقانونيه.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الأقليات تجد صعوبة في إظهار القوة، فبعد التعارف الذي يحدث بين المسلمين وغيرهم يأتي التفاهم؛ الذي يؤدي دورًا كبيرًا في إيجاد الحلول لمشاكل مجتمع المسلمين بحيث إن الدين الإسلامي قد وضع منهجًا متكاملًا للحياة. فالتفاهم المتبادل يساهم في انسجام المجتمع، لأن منهج التفاهم هو أحد التوجهات للتوحد لإنشاء بيئة مجتمعية جيدة. قال الله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ (الأنفال: ٢٦).

**المطلب الثاني: التعاون والتسامح**

كما عرفنا أن المجتمع بولاية جالا مجتمع متعدِّدُ الأديان منها البوذية، والنصرانية وأغلبية السكان يعتنقون دين الإسلام. ورغم أن الأغلبية هي الإسلام، فإن مشاكل المجتمع هي مسئولية جميع الأديان في ولاية جالا. وتعاون الجميع على الخير في المجتمع الواحد لا شك سيؤدي إلى حياة مجتمعية أكثر سلامًا وأمانًا، قال الله قوله: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ (المائدة: ٢)، ومعظم أسباب انتشار الطلاق كانت نتاجة عن المشاكل التي يجب حلها وعلاجها مشتركًا، فلا يستطيع المجتمع أن يحلها إلا بالتعاون المشترك بين الجميع، فعلى سبيل المثال: مشاكل المخدرات والمسكرات، العنف في المجتمع لا سيما المتعلق بالعنف بين الزوجين، ومشاكل الانكماش الاقتصادي في المجتمع، وما إلى ذلك، كل هذه المشكلات لا يستطيع المجتمع أن يقضي عليها إلا بالتعاون المشترك أولًا بين كل الطوائف وكل الفئات.

وبالإضافة إلى ما سبق أيضًا في بعض الأحيان يؤدي تعاون أبناء المجتمع إلى إزالة الخلافات بينهم، وتقليص المشكلات، ونبذ العنف، لا سيما الواقع بين الزوجين، والذي يؤدي في النهاية إلى الطلاق؛ ويضاف إلى التعاون أيضًا قيمة التسامح، وهي فضيلة اجتماعية وأخلاقية وجودها مهم في المجتمع؛ حيث إن التسامح بين الناس هو أهمُّ الخطوات نحو تقدم المجتمع، والتي من شأنها أني تبني قوة المجتمع في اتجاه أفضل لبيئة بشكل عام؛ ولتحقيق الهدف الأكبر المتمثل في تكوين مجتمع سعيد وسلمي يحتاج إلى تعزيز الصداقة بين السكان المحليين. والتسامح

فضيلة عظيمة من فضائل هذا الدين الحنيف، قال الله عز وجل: ﴿**وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ (البقرة: ٢٣٧). وقال سبحانه: ﴿**فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾ (آل عمران: ١٥٩).

## المبحث الثالث: دور المؤسسات التعليمية

دور المؤسسات التعليمية من أهم الأدوار التي يقوم بها المجتمع المحلي؛ حيث هذه المؤسسات خطوة أساسية في تقدم المجتمع ورقيه، تقوم بتثقيف أبنائه، وتعليمهم، وتوفير المهارات، وزيادة المعرفة للمجتمع لا سيما توفيرها على الطريقة الإسلامية. التعليم وفق الإسلام هو عملية مستمرة لتغيير وتدريب وتثقيف عقل الإنسان وجسده وروحه على أساس القيم الإسلامية المستمدة من الوحي لإنتاج أشخاص أتقياء، يهيئون أنفسهم لله سبحانه وتعالى، لنيل النجاح في الدنيا والآخرة.

ومقصود الباحث بالمؤسسات التعليمية أن هذه المؤسسات تتمثل في: المساجد والمدارس الابتدائية والثانوية سواء من المدارس الحكومية أو الخاصة؛ حيث إنها مكان للتربية الإسلامية لجميع المسلمين المحليين بولاية جالا. وأغلبية المسلمين في ولاية جالا يدرسون في المدارس الخاصة؛ لأن فيها اهتمامًا بالتربية الإسلامية؛ ومن هنا قسم الباحث دور هذه المؤسسات في حلول مشاكل الطلاق وعلاج قضايا إلى المطالب الآتية:

### المطلب الأول: المناهج التعليمية

لا شك أن للمؤسسات التعليمية دورًا كبيرًا يتمثل في تثقيف الناس، وتعليمهم وتربية النشء تربية إسلامية سليمة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى أن يكون المجتمع في أحسن صورة، وأن تكون البيئة خالية مما ينغِّصُ على الناس حياتهم. ومن أدوات التغيير التربوي المناهج الدراسية؛ لأن هذه المناهج هي أهم خطة أساسية لتحديد اتجاه الأمة والمجتمع، لا سيما الطلاب حيث إنهم سيكون الكبار والأمراء في المستقبل. كما أن هذه المناهج التعليمية وسائل لحلول وعلاج

قضايا المجتمع وتبديل البيئة إلى الأحسن والأفضل، لا سيما مشاكل انتشار الطلاق. ولبيان ذلك، قسم الباحث هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

**الفرع الأول: منهج المدارس الثانوية**

إن المناهج التعليمية التي يتم استخدامها في ولاية جالا تحت سيطرة الحكومة التايلاندية؛ حيث يتم تحيد هذه المناهج من قبل وزارة التعليم. والمدارس في ولاية جالا لها قسمان: المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة؛ فالمدارس الحكومية يتم تحديد منهجها من قِبل وزارة التعليم. أما المدارس الخاصة فلها نوعان؛ أحدهما: المدارس الإسلامية الخاصة مع المنهج المتكامل؛ حيث تقوم بتدريس المواد الأكاديمية المتعلقة بالتعاليم الإسلامية؛ وذلك من قِبل أساتذة المدارس بولاية جالا وتحدد هذه المناهج من قبل وزارة التعليم. والثاني: المدارس الإسلامية الخاصة، وهي المعروفة باسم مدرسة فندق (Pondok)؛ حيث تدرس هذه المدرسةُ منهجها الخاص؛ حيث يتم تحديد منهجها من قِبل المعلمين بها دون غيرهم.

أما المدارسُ الحكومية فلا يوجد فيها ما يخص المادة الإسلامية إلا مادة أو مادتان؛ وهي تدرس الأُسس الإسلامية، وتركز على العلوم الأكاديمية التي لا علاقة لها بالدين الإسلامي، وأغلبية المعلمين فيها ليسوا من المسلمين إلا ما يخص المادة الإسلامية فقط، يشير هذا إلى الصعوبات التي يواجهها المجتمع المسلم في المدارس الحكومة[١٩]. أما المدارس الإسلامية الخاصة فهي من أهم المؤسسات التعليمية التي تعمل على إيجاد حلول لقضايا المجتمع لا سيما فيما يتعلق بالطلاق بولاية جالا؛ حيث يوجدُ حاليًا ما يُعرف بالمنهج التكاملي، وهي خطة جيدة لحصول المجتمع الإسلامي بولاية جالا على تمكينه من تدريس المادة الإسلامية بتلك المدارس.

وقد أشار الأستاذ سفيان داتو – نائب القاضي الشرعي في مجلس الإسلامي – إلى أنَّ: "مناهج المدارس الخاصة لا توجد بها مادة تخص الأسرة المسلمة إلا مادة فقه الأسرة في بعض المدارس، وهي تدرس على أساس بناء الأسرة، ولا تشتمل على المشاكل التي تحدث في

---

[١٩] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الله أبو بكر، **أحد أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم العلاقات العامة والدعوة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧م يوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

المجتمع حاليًا"[٢٠]. ومادة الأسرة المسلمة هي المتعلقة بالقوانين والتشريعات التي تنظم الأسرة في الدول التي تعتمد الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع؛ يهدف القانون الإسلامي في هذا السياق إلى تنظيم حياة الأسرة بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية وقيمها. أما مادة فقه الأسرة: فهي دراسة الأحكام الفقهية المتعلقة بالأسرة في الإسلام، وكيفية تفسيرها وتطبيقها وفقًا للمنهج الفقهي الإسلامي. ولا ريب أن المدارس الإسلامية الخاصة قادرة على تكوين الطلاب وفقًا للتعاليم الإسلامية؛ من حيث الجوانب الأسرية، كما تركز هذه المدارسُ الخاصَّةُ على تعزيز فهم الطلاب للقيم والمبادئ العائلية في الإسلام وتطبيقها في الحياة العملية. على سبيل المثال، يُدرّس الطلاب كيفية التعامل بحكمة ورحمة مع قضايا الطلاق والأسرة، ويُشجّعون على فهم الأسباب المؤدية لهذه القضايا وكيفية التعامل معها بشكل يتفق مع التعاليم الإسلامية.

أما مدرسة فندق فيقوم منهجها الدراسي على نظم الحلقات؛ حيث تدرس هذه المدرسة العلم الديني الإسلامي فقط ولا تدرس بالطريقة الأكاديمية. ذكر الدكتور إسماعيل هاري –رئيس المجلس الإسلامي – للباحث أن: من بين الأدوار التي تحتاج مدرسة الفندق لتطبيقها هي غرس الدين في نفوس الطلاب بشكل جيد ودقيق؛ حيث يتم تعليم وتوعية الطلاب ويساعدهم هذا في تكوين الإنسان الصالح وفق تعاليم الإسلام"[٢١]، كذلك تحتاج هذه المدرسة إلى محتوى دراسي يقوم على التربية الإسلامية المتعلقة بأحوال المجتمع في العصر الحالي بولاة جالا.

### الفرع الثاني: منهج المدارس الابتدائية الخاصة

المدرسة الابتدائية لها نوعان أساسيان، وهما: المدرسة الابتدائية الحكومية، والمدرسة الابتدائية الخاصة؛ كانت المدرسة الحكومية لا تقوم بتدريس ما يخصُّ الدين الإسلامي، بل تركِّز على دين البوذية؛ لذلك كان وجود المدرسة الابتدائية الخاصة أمرًا مهمًا للمسلمين في ولاية جالا؛ كي تدرس لهم تعاليم دينهم، والمدرسة الابتدائية الخاصة تحت رعاية وحماية المسجد في المنطقة،

---

[٢٠] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ سفيان داتو، **نائب القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧م يوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٢١] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل هاري، **رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ١٤:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

وكذلك تحديد المنهج يكون من قبل المجلس الإسلامي. وأغلبية الطلاب في ولاية جالا يدرسون في المدرسة الحكومية في كل يومٍ من الاثنين إلى يوم الجمعة، ثم يدرسون في المدرسة الخاصة يوم السبت والأحد من كل أسبوع.

ويُرَكِّزُ منهجُ المدرسة الابتدائية الخاصة على مادة الدين الإسلامي فقط، وتعليم القرآن الكريم، والفقه الإسلامي، والتفسير، والعقيدة الإسلامية، والأحاديث النبوية، والسيرة، وكل ما يتعلق بمبادئ الإسلام وأسسه، ومع ذلك فالمدرسة بحاجة إلى غرس قيم الدين الإسلامي بدقة، لا سيما في العصر الحاضر؛ لكي تعصم هذه القيمُ هؤلاء الطلابَ من الوقوع في الأشياء السيئة كإدمان المخدرات والمسكرات، وكل ما نهانا الإسلام عن اجتنابه والوقوع فيه، كذلك أيضًا فالمدرسة الخاصة بحاجة إلى أن تتطرَّق إلى مسئولية الطفل في بناء بيت سعيد وبناء بيئة جيدة في المنزل؛ وفق الطريقة التي حثنا عليها دينُ الإسلام.

وإضافة إلى ما سبق ينبغي نشر التوعية بين الطلاب عن طريقة الأنشطة والتطبيقات العملية، وكذلك أنشطة الخدمات المجتمعية في القرية، أو برنامج توعوي حول أخطار المخدرات والمسكرات أو نشر التعاون بين الطلاب في تربية الأخلاق وتهذيب الإنسان، والتعاون في بناء الأسرة الاجتماعية والنهوض بالدولة. قال الله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ (المائدة: ٢). فطلاب المرحلة الابتدائية هم لبنةٌ طيبة، من خلالهم يمكن تحديد مستقبل المجتمع سواء من الناحية التعليمية أو البيئة الجيدة، وهذه المؤسسات لها الدور الأهم في تحديد مستقبل المجتمع والنهوض به.

**المطلب الثاني: دور المساجد**

إن المساجد رمز الإسلام وسيادته كما أنه المركز الذي يربط العبد بالخالق، ويدل إنشاؤه وبناؤه في المجتمع على أن له دورًا عظيمًا وكبيرًا عند المسلمين. فالمسجد ليس مركزًا خاصًا للعبادة مثل الصلاة والاعتكاف فقط، ولكنْ له دور أوسع، وقد كان في الماضي مركزًا للثقافة والمعاملات والوعظ الإسلامي ومركزًا للرعاية والأنشطة التعليمية للمسلمين. كما أنَّ المساجد من أماكن التجمع العام للمسلمين، لا سيما أهل القرية المحلية سواء للعبادة أو للأنشطة الاجتماعية. فالمساجد لها هو دور مهم في بناء المجتمع وتحديد أهل القرية إلى أفضل البيئة.

وأنشطة المساجد لا تركز على العبادة فقط، وإنما تركِّزُ على علاج قضايا المجتمع، سواء عن طريق إلقاء المحاضرات، أو النصائح أو التعاون بين الشباب المحلي وأعضاء المساجد في حل المشاكل الاجتماعية عند المسلمين المحليين، وإمامُ المسجد يعدُّ قائدًا في هذا الميدان الدعوي والتعاوني؛ باعتباره مستشارًا عن أحوال الشخصية وأحوال ما يتعلق بالدين الإسلامي لا سيما في الأمور المتعلقة بالنكاح والطلاق والمواريث. ومن أهم ما يقدمه المسجد في المجتمع المسلم بولاية جالا ما يأتي:

١. **إمام المسجد المثالي:** إمام المسجد مسئول عن نشاطه وإبداعه لإحياء روح الإسلام في المسجد وجماعته؛ ولذلك يجب أن تكون مكانة الإمام في هيكل المسجد متوافقة مع اللجنة الإدارية للمسجد؛ بحيث تكون العلاقة بين الإدارة والإمام علاقة منسقة يتعاون كلاهما مع الآخر في إدارة أنشطة المسجد حتى تتم بنجاح. ولإمام المسجد موقع ودور ووظيفة مهمة جدًا، فهو ليس قادرًا على ازدهار المسجد نفسه فحسب، بل هو قادرٌ أيضًا على بناء وتوسيع وتطوير المجتمع الإسلامي الذي هو جماعة المسجد؛ ولذلك يجب أن يتمتع إمام المسجد بعلم واسع وبصيرة قوية، وأن يكون قادرًا على حل المشكلات الاجتماعية على أفضل وجه ممكن لا سيما المشكلات المتعلقة بقضايا الطلاق في ولاية جالا.
٢. **توحيد المسلمين المحليين:** وعلى إمام المسجد أن يقوّيَ وَحْدَةَ المسلمين ويعملَ على توحيدهم سواء بين الجماعة التي تحت قيادته أو بين القائمين على المسجد وجماعته. وهذا يعني أن إمام المسجد يجب أن يكون منفتحًا في التعامل مع المشكلات أو الخلافات بين الجماعة أو الجمهور. ذكر د.إسماعيل هاري –رئيس المجلس الإسلامي – للباحث أن: " رسول الله ﷺ كان يولي أهمية كبيرة لروح الوحدة بين أصحابه. وعندما يكون هناك اختلاف بين الصحابة، فكان رسول الله ﷺ يتعامل معه بشكل جماعي وشفاف. وإذا كان للصحابة أفكار وآراء جديدة لا تتعارض مع مبادئ الإسلام، فإن رسول الله ﷺ يرحب بها ويقبلها. والهدف من هذا هو إنشاءُ الوحدة بين أصحابه ﷺ وأتباعه". إذن نعلم أن للإمام دورًا في إقامة وحدة الأمة المسلمين المحليين.

٣. **تقوية عقيدة المسلمين:** لا شك أن الحياة اليومية مليئة بالتحديات والمعارضة، والتي يحتاج فيها المسلمون إلى تعزيز معتقداتهم حتى لا يتأثروا بأفكار تخالف عقيدتهم، أو آراء تشككهم في دينهم. وقد أصبح هذا المعقل الإيماني أكثر أهمية لأن هناك تعاليم وفهمًا مضلًا للإيمان. وفي هذه الحالة يقوم المسجد بدور مهم في تقوية إيمان المصلين لا سيما أهل القرية في مجتمع المسلمين المحليين. ذكر د.إسماعيل هاري –رئيس المجلس الإسلامي – للباحث أنه: "كان في عهد رسول الله ﷺ، أولى جلالته اهتمامًا كبيرًا بهذه المشكلة العقدية، من خلال توفير السفّة أو ما يشبه النزل للصحابة ليعيشوا ويبنوا العقيدة الإسلامية حتى يصبحوا صورة جيل صالح؛ لأن الإيمان القوي سيجعلهم شجعانًا وهادئين في مواجهة أي تحدٍّ أو معارضة"[٢٢]. قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ (الأحقاف: ١٣).

٤. **تعزيز التعاون بين المسلمين:** ولتحقيق ازدهار المساجد، وكذلك جعل المسلمين مجتمعًا متطورًا، يتطلب هذا تعاونًا وثيقًا بين المصلين؛ كان من الضروري على إمام المسجدد أن يُكوّن وحدة بين المجتمع المحلي والشباب والأمهات والآباء أعضاء جماعة المسجد؛ لمساعدة بعضهم البعض في النضال من أجل نشر وإعلاء تعاليم الإسلام، لا سيما تكوين العائلات السعيدة في مجتمع المسلمين المحليين. ومن أجل تشكيل وحدة هذه الجماعة، يحتاج المسجد إلى الاستفادة من إمكانات الجماعة وتجميعها على أفضل وجه ممكن لنشر وإعلاء دين الإسلام الحنيف، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ**﴾ (الصف:٤). ويمكن أن يقدم المسجدُ دروسًا لبيان حقوق الزوجين في الإسلام وكيف عالج الإسلام نماذج من المشكلات الأسرية في القرآن الكريم وفي سنة الرسول، وفي حياة الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الصالحون من أبناء الأمة.

---

[٢٢] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل هاري، **رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ١٤:٠٠، في مكتب رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا.

٥. **المؤسسات الإسلامية والتعليم والمجتمع والرفاهية:** يجب أن يكون المسجد مركزًا مرجعيًا للمشاكل في حياة المجتمع المسلم؛ للحصول على إجابات لكل سؤال يتعلق بالإسلام، وأن يصبح أيضًا مركزًا استشاريًا لحل المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع المسلم المحلي اليوم. كما يعد المسجد مؤسسة معرفية لتميز المجتمع الإسلامي. ويجب توسيع ثقافة المعرفة هذه من خلال عقد دروس دينية، بالإضافة إلى دروس علمية أخرى مثل: الكمبيوتر، والعلوم، وغيرها من الدروس بدءًا من الأطفال إلى مستويات الكبار. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة مثل محاضرات منتدى الحوار العام هي من بين البدائل التي من شأنها أن تُحَقِّقَ الانسجام والتكامل في المجتمع الإسلامي المحلي. قال الله تعالى: ﴿**لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ**﴾ (التوبة:١٠٨).

## المبحث الرابع: دور المجلس الإسلامي

إن المجلس الإسلامي في ولاية جالا هو الهيئة التي تعمل على تدبير الأحوال الشخصية المسلمين بهذه الولاية، وهذا دورٌ مهِمٌّ لا سيما في تحديد العلاقة المستقبلية الخاصة بحياة المسلمين المحليين، وهذا المجلس هو هيئة قانونية صالحة في تنظيم وإدارة شئون المسلمين لا سيما الأمور المتعلقة بدين الإسلام؛ وذلك لكونه المستشار الديني الرئيسي لكل المسلمين بولاية جالا، وذلك في كل الشئون والأحوال الإسلامية التي تخصهم وتخص حياتهم، مع دور هذا المجلس المهم في الأنشطة الدينية الإسلامية التي ينظمها للمسلمين المحليين؛ ومن هنا نعلم أن المجلس الإسلامي هو أهم هيئة قانونية تعمل على إيجاد الحلول لمشكلة انتشار الطلاق، كما أنه له دورًا مهمًا في العلاج للحدِّ من هذه المشكلة.

ويقوم الباحث في هذا المبحث ببيان دور المجلس الإسلامي حول حلول الطلاق في العصر الحاضر ،كما يجمع المعلومات بالطريقة الميدانية للمقابلات مع أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا، وهذه المشاكل التي جمعها الباحث قد تكون من الجانب الاقتصادي أو بسبب

عدم النفقة أو بسبب ناشئٍ عن الزوجين نفسيهما أو غير ذلك. ولتوضيح دور المجلس الإسلامي في حل الطلاق؛ قد قسم الباحث هذا المبحث إلى عِدَّةِ مطالب كما يأتي:

**المطلب الأول: إقامة برنامج محاضرات ودورة متعلقة بالزواج الصحيح في جالا للحفاظ على القضايا المنزلية**

إن المجلس الإسلامي بولاية جالا يهتم أصلًا بما يتعلق بالأحوال الشخصية اهتمامًا كبيرًا؛ لأنه رأى أن الأسرة هي المجتمع الصغير الذي يؤدي إلى بناء المجتمع الكبير في المستقبل؛ ويتجلَّى دور المجلس الإسلامي عندما تظهر قضايا والمشاكل الأسرية بصورة أكثر؛ لا سيما بعد معرفتهم لطبيعة المشكلة، يُسارعون في القضاء عليها، أو إيجاد الحلول لها، وقد أمر د/ حاج إسماعيل هاري – رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا – بطباعة الكتب التي كتبها وجمعها د/ عبد الله أبو بكر – أحد أعضاء المجلس الإسلامي فيما يتعلق بدليل إدارة النكاح والطلاق والرجوع إلى مجلس الإسلامي بولاية جالا، ومن الأمثلة المذكورة في هذا الكتاب أنّه ذكر كل ما يتعلق بأحكام وشروط النكاح والطلاق، والرجوع، والخلع، وطريقة إدارة المجلس الإسلامي من ناحية الشهادة، وكيفية الإجراءات المتعلقة بالطلاق وغير ذلك.

وبالإضافة إلى ما سبق يقوم المجلس أيضًا بدورة عن الزواج؛ وذلك لأن كل عريس وعروس بحاجة إلى حضور مثل هذه الدورات، والحصول على شهادتها من المجلس الإسلامي قبل عقد النكاح، فإن لم يحضرها العروسان؛ فلا يستحقان الحصول على الشهادة، ولا يعقد لهما المجلسُ هذا النكاح أصلًا. وتقوم هذه المحاضرة على المحتويات عن كيفية بناء الأسرة المسلمة في العصر الحاضر، وكيفية التعامل والتعاون بين الزوجين حتى يبتعدا عن قضايا الطلاق، كما توضح هذه المحاضرة أيضًا الأحكام المتعلقة بما بعد الزواج كدور ومسئولية الزوجين؛ وهذه المحاضرة مهمةٌ جدًا للمُقبلين على الزواج؛ حيث تعرفهم طريقة التعامل، وكيفية بناء الأسرة، ودور كل من الزوج والزوجة في تحمل المسئولية وتربية الأبناء. وتقام هذه الدورة مرتين في الشهر، تُقَسَّم أيامُها بين الرجال والنساء، وتقام من الصباح إلى مساء.

أشار الأستاذ عبد الباسط سيماء – القاضي الشرعي الضروري – إلى الباحث أن: "في بعض الأحيان يحدث أن دورة الزواج لا تُعطي نتائج كافية، ولكنها تعطي نتائج جيدة شيئًا

فشيئًا؛ حيث مزجه في كل الأعمار وتقديمه بشكل عام، وهذا من أحد جهود المجلس الإسلامي في إدارة مشاكل الطلاق بين مجتمع المسلمين في ولاية جالا"[٢٣]. ومن بين الجهود الأخرى أيضًا إقامةُ برامج ومحاضرات أخرى، من حيث تحسين دورة الزواج وتكثيف محتواها العلمي والثقافي، والتركيز على القضايا العصرية والمشكلات الواقعية، بالإضافة إلى إقامة محاضرة حول الأسرة المسلمة من ناحية بناء الاقتصاد وحقيقة الزواج في الإسلامي؛ لكي توعِّيَ المقبلين على الزواج بما هم مقبلون عليه من أمر مهم في المجتمع المسلم.

وكما عرفنا أن الطلاق أمرٌ يحدُثُ في كل عصر من حياة الإنسان سواء من الشباب أو كبار السن؛ لذلك نعلم ضرورة إقامة محاضرة أو دورة عن الزواج؛ ومن هنا يجب الاهتمام بها، وكذلك التركيز فيها على العمر ومعرفة أسباب الطلاق الواقعة بين الزوجين؛ لكي نتمكن من القضاء على سبب المشكلة بدقة.

والمحاضرة من أهمِّ وسائل حلول الطلاق في ولاية جالا؛ وهي أحد الحلول التي يقدمها المجلسُ الإسلامي للقضاء على مشكلة الطلاق؛ ولذلك وجب على أعضاء هذا المجلس أن يعرفوا أسباب ارتفاع نسب الطلاق في المجتمع المحلي، ويقوموا بدراستها دينيًا ونفسيًا واجتماعيًا؛ حتى يستطيعوا أن يقدموا حلولًا ناجعة ونافعة، ولكي يقوموا بتوعية الناس من خلال المحاضرات والندوات، سواء كانت هذه المحاضرات مقدمة من المجلس الإسلامي مباشرة، أو موجهة إلى كل مسجد؛ لتغطية الأمور المتعلقة بمشاكل الطلاق، وسواء كانت هذه المحاضرة على شكل محادثات أو أنشطة؛ حيث يتم توعية المجتمع بهذه الأمور، وحثِّ أبنائه على بناء الأسرة المسلمة السعيدة المؤسسة على تعاليم الإسلام وأخلاقه وآدابه؛ ولا شك أن مثل هذه التوعية ستكون حلًا لقضايا الطلاق المنتشرة.

## المطلب الثاني: التعاون في غرس الوعي لدى الشباب

إذا نظرنا إلى إحصائيات الطلاق وجدنا أن الطلاق ليس من الأسباب الداخلية فقط، وإنما يحدثُ أحيانًا من الأسباب الخارجية؛ حيث إن الأسباب الخارجية في ولاية جالا هي أحد

---

[٢٣] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ عبد البسيط سيماء، **القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٥م يوم الثلاثاء، الساعة ١١:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى انتشار الطلاق في المجتمع المحلي، والتي يكون أكثرها الطلاق بين الشباب والزواج بالقاصرات، من هنا نعلم أن غرس الوعي لدى الشباب له أهمية كبيرة، لا سيما إذا كان لم يُركِّزْ على أحوال الأسرة فقط، وإنما يُركز على أهمية بناء الإنسان أخلاقيًا ونفسيًا وعلميًا ودينيًا؛ حتى يكون هذا البناء عاملًا مهمًا في إبعاد الشباب عن المخدِّرات والمسكرات التي تدمر صحتهم، وتُفسد عقولهم، وتُبعدُهم عن ربهم؛ وذلك الوعي يكون بوجهةٍ إسلامية، ويكون مركِّزًا على قضايا العصر الحالي لا سيما في ولاية جالا.

والتعاون مع المجتمع المحلي في ولاية جالا من وسائل بناء الإنسان للوصول إلى أفضل حياة مستقبلية، لا سيما لدى الشباب الذين هم الهدف الرئيسي لهذا البناء، كما أنهم سبب من الأسباب المترتبة على قضايا انتشار الطلاق، قال الله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى**﴾ (المائدة: ٢). وقوة الشباب ليست حلًّا للمشاكل الاجتماعية فقط، بل هي عامل مهمٌّ في تحديد مستقبلٍ أفضل، وعامل مهمٌّ في القضاء على ظاهرة الطلاق في مجتمع المسلمين المحليين بولاية جالا؛ ومن هنا نعلم أن غرس الوعي في نفوس الشباب والتعاون المشترك فيما بينهم على البناء والتربية هي أشياء ضرورية للقضاء على الطلاق، كما أنها حلول أيضًا في تقليص هذه الظاهرة بين مجتمع المسلمين في ولاية جالا.

وغرس الوعي لدى الشباب هي مسئولية المجلس الإسلامي؛ لأنه يمثل القيادة لمجتمع المسلمين المحليين سواء من ناحية رعاية المجتمع أو إدارة شئون الأحوال الشخصية للمسلمين المواطنين في الولاية بشكل العام. ولا ريب أنه يمكن للمجلس الإسلامي أن يوحِّد الشباب؛ لأنه هيئة قانونية ومُنظَّمةٌ مسئولةٌ عن رعاية المسلمين المحليين مباشرة، ويمكن أن يتعاون المجلس الإسلامي مع العديد من الأطراف في غرس القيم الإسلامية لدى الشباب، خصوصًا تلك القيم المتعلقة بقضايا الوقت الحالي بين المسلمين، لا سيما قضية انتشار الطلاق[٢٤].

وبالإضافة إلى ما سبق أيضًا يمكن للمجلس الإسلامي أن يتعاون مع أئمة المساجد في غرس التعاليم الإسلامية في قلوب الشباب؛ وذلك على هيئة محاضرات وأنشطة وبرامج تثقيفية داخل مساجد كل قرية؛ وهذا من شأنه أن يغرس في الشباب الوعي بتعاليم دينهم؛ فيكون هذا

---

[٢٤] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل هاري، **رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ١٤:٠٠، في مكتب رئيس المجلس الإسلام بولاية جالا.

سببًا في أن بتعدوا عن المخدرات والمسكرات، كما يمكن لتلك المحاضرات أن تقدم شرحًا عن مسئولية الفرد والشباب تجاه المجتمع والأسرة ومسئولياته بعد الزواج، وأن تغرس التعاون لدى الشباب عن طريق الجمعيات والمؤسسات التعليمية، كالمدارس والمكاتب التعليمية وما إلى ذلك، ويكون هذا الوعي أيضًا بتقديمه على شكل برامج خاصة أو مهرجان إسلامي أو توزيع الكتب؛ لكي تغرس لدى الشباب المواطنين قضايا وحلولًا لمشاكل المجتمع الحالي لا سيما القضايا الأسرية[٢٥].

**المطلب الثالث: الصلاحيات والسلطة**

عرفنا فيما سبق أن المجلس الإسلامي في ولاية جالا كان وجوده مهمًا بالنسبة للمسلمين المحليين؛ وذلك لإدارة شئونهم، وتنظيم أحواهم الدينية المتعلقة بالزواج والطلاق والأحوال الشخصية وغيرها، وقد تأسس هذا المجلس تحت "قانون إدارة تنظيم الديني الإسلامي"[٢٦]، كي يدبر ويسهل الأمور المتعلق بالدين الإسلامي لا سيما في مجتمع المسلمين بولاية جالا، من حيث إدارة شئون الزواج والطلاق والمواريث ودعوة إلى الإسلام، كذلك إدارة شئون المساجد العامة. بالإضافة أن المجلس الإسلامي له دور مهم في حل وعلاج المشاكل التي تحدث في المجتمع الإسلامي؛ لأن علاقة السكان المسلمين بالمجلس الإسلامي علاقة قوية ووثيقة؛ لأن المجلس الإسلامي يعد قائدًا لمجتمع المسلمين، لا سيما فيما يخص أحوالهم الشخصية كالزواج والطلاق والخلع والميراث، وكذلك يعد هذا المجلس هو المرجعية الدينية القانونية للمسلمين في ولاية جالا[٢٧].

فإذا نظرنا إلى المشاكل المنتشرة في مجتمع المسلمين في جالا تبين لنا أنه يتم حلُّها بسلاسة بدون قوة أو صلاحيات كافية. والمجلس الإسلامي ليست له قوةٌ أو سلطةٌ مُطلَقةٌ إلا

---

[٢٥] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عبد الله أبو بكر، **من أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم العلاقات العامة والدعوة**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧م يوم الخميس، الساعة ١٣:٣٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

[٢٦] قانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧، (د.م: د.ط، ١٩٩٧م)، ص٦.

[٢٧] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل هاري، **رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦م يوم الأربعاء، الساعة ١٤:٠٠، في مكتب رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا.

تيسير أمور المسلمين من حيث إبداءُ النصيحة، وتقديم الإرشاد، وتسيير المجتمع بما يتفق مع الآداب والتعاليم الإسلامية. والسلطة أمر مهمٌ جدًا في التنظيم الإداري لا سيما في أحوال قضايا ومشاكل المجتمع. ومع ذلك يحتاج المجلس إلى التعامل مع رفع مستوى الصلاحيات المنوطة به من الناحية القانونية؛ كي يكون عمله سهلًا في حل القضايا المتعلقة بالطلاق داخل المجتمع؛ إذ من خلال رفع الصلاحيات القانونية يستطيع المجلس أن يقدِّمَ حلولًا أكثر، ويقَلِّصَ المشاكل داخل المجتمع بشكل أكبر، وفي هذا نفع كبير للجتمع بصفة عامة، وللأسرة المسلمة على وجه الخصوص.

كما أن على المجلس الإسلامي أن يُطالب بسلطة خاصة من قِبل الحكومة؛ لكي تزداد صلاحياتُه في تنظيم وإدارة شئون مجتمع المسلمين؛ أشار الأستاذ عبد الباسط جيء مأ — القاضي الشرعي الضرري –إلى أن: "المشاكل التي تحدث في المجلس الإسلامي الحالي هي أنه ليست له سلطة مطلقة. على سبيل المثال: إذا كان هناك شخص قوي ذو سلطة ولا يبالي بحكم القاضي؛ فأوامر القاضي عنده لا قيمة لها، وفي مثل هذه الحالة يصعب على القاضي أو المجلس الإسلامي أن ينظمَ الشئون، أو أن يحلَّ القضايا المجتمعية"[٢٨]. فالمجلس الإسلامي يحتاج إلى سلطة مطلقة؛ لتطبيق أحكامه، ولتحديد النظام الإسلامي للمسلمين، وهذه الصلاحيات لا تأتي إلا من خلال القانون التايلاندي.

ودور المجلس الإسلامي المتعلق بالسلطة المطلقة مهم في تحديد بيئة وحياة مجتمع المسلمين المحليين؛ من حيث تحديد الثقافة والمناهج الدراسية الإسلامية، لا سيما العمل على وجود مادة الأسرة المسلمة وتكثيف المحاضرات الدينية الإسلامية في كل المناطق بولاية جالا. كذلك على القاضي أن يحكمَ على الأشخاص الذين يرتكبون مخالفات وفقًا للشريعة الإسلامية ووفقًا لحدود الحرية التي يمكن استخدامها بموجب الدستور التايلاندي؛ لا سيما أن المسلمين في ولاية جالا هم أغلبية بالنسبة لبقية السكان. وهذه خطوة كبيرة في تحسين كرامة وحياة المجتمع الإسلامي المحلي؛ حتى يتحقق ما يرجوه المسلمون من حياة سعيدة في ظل مجتمع خالٍ من المشكلات المنغِّصة للحياة؛ وهذا يؤدي بنا إلى وجود البلدة الطيبة تحت رحمة رب غفور.

---

[٢٨] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ عبد البسيط سيماء، **القاضي الشرعي الضروري عند المجلس الإسلامي بولاية جالا**، في تاريخ ٢٠٢٢/٤/٥م يوم الثلاثاء، الساعة ١١:٠٠، في المكتب الإداري للمجلس الإسلامي بولاية جالا.

ومن هنا يرى الباحث أن قضايا الطلاق المنتشرة في مجتمع المسلمين المحليين تحتاج إلى دور المجلس الإسلامي للسعي في حلها، والتقليص من انتشارها، ويتجلَّى هذا الدَّوْرُ في بناء الشباب، وغرس الوعي في نفوسهم، والتعاون فيما بينهم، سواء كانت هذه التوعية على شكل محاضرات تثقيفية، أو دورات تدريبية، أو حلقات علمية داخل المساجد، أو محاضرات عامة ودورات عن الزواج وأهميته في بناء المجتمع، وعن الأسرة وبنائها الصحيح على المنهج الإسلامي، وهذا من شأنه أن يجعل مجتمع المسلمين في ولاية جالا مجتمعًا نقيًا صافيًا، خاليًا من المشاكل التي تؤدي إلى الطلاق في أكثر الأحيان.

# الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أحمد الله تعالى على توفيقه وفضله وإعانته على إتمامِ هذا البحث والذي تطرقتُ فيه إلى الطلاق أسبابه وآثاره وحلوله في ولاية جالا بجنوب تايلاند: دراسة فقهية تحليلية، ومن خلال دراسة هذا الموضوع قد توصلت إلى نتائج عديدة، يمكن الإشارة إليها أولًا، ثم أتطرق إلى بعض الاقتراحات والتوصيات، فأقول:

## أولا: نتائج البحث

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. تعريفُ بالطلاق في الشريعة الإسلامية أعمُّ من تعريفه من الناحية الاصطلاحية؛ لأنه يشمل على رفع القيد سواء كان من الأمور الحسية، أو الأمور المعنوية ثم يخصص رفع القيد في الأمور المعنوية برفع عقدة النكاح في المعنى الاصطلاح. وأحكام الطلاق اعتمادٌ على حسب غرض الطلاق.

٢. جعل الإسلام للمرأة المطلقة حقوقًا في الفقه الإسلام؛ تتمثل هذه الحقوق في: **النفقة**؛ التي تختلف من حيث نوع الطلاق، فحقوق المرأة بطلاق بائن تختلف عن حقوق المطلقة بطلاق رجعي. **الصداق**؛ مع أحوال واتفاق واختلاف الفقهاء فيما يتعلق بالطلاق بعد الدخول والطلاق قبل الدخول. **الحضانة**؛ أي حضانة الأولاد بعد الطلاق، كل هذه حقوق متعلقة بالزوجة، ومسئولية على الزوج وفقًا لحالة الطلاق ونوعه.

٣. أظهرت الدراسة من خلال موقف المجلس الإسلامي بولاية جالا أنَّ الأمور المتعلقة بالطلاق من اختصاص المجلس الإسلامي في ولاية جالا؛ وهو هيئة مسئولة عن إدارة شئون المسلمين المحليين لثلاثة أمور؛ وهي: النكاح والطلاق والمواريث وكل ما يتعلق بالدين الإسلام في ولاية جالا، كما أن هذا المجلس مكان للشكاوى

الخاصة بمشاكل وقضايا مجتمع المسلمين لا سيما قضايا الطلاق. وموقف المجلس الإسلامي عند المسلمين المحليين هو أنه مستشار ومرجعٌ حول أحوال المتعلقة بالدين الإسلامي.

٤. المقصود بـ"القاضي الشرعي الضروري" هو الضروري وجوده؛ لاستنباط الأحكام، وإدارة الأحوال الشخصية، وتحديد الأحكام فيما يتعلق بالدين الإسلامي، وتحقيق العدالة كذلك بحلول وعلاج وقضايا المجتمع المسلم المحلي؛ وذلك من خلال أن المسلمين لهم قاضٍ شرعي ضروري من قبل المجلس الإسلامي لتحديد أحكام الإسلام المتعلقة بقضايا وأحوال مجتمع المسلمين المحليين تحت قانون إدارة المسلمين في تايلاند. وقانون الأحوال الشخصية في تايلاند يختص بما يتعلق بأحوال النكاح والطلاق والمواريث خصوصًا لغير المسلمين؛ لأن شئون المسلمين تحت رعاية المجلس الإسلامي.

٥. إذا نظرنا إلى إحصائيات الطلاق بناء على معلومات الشكاوى من قسم استشارة العائلة في المجلس الإسلامي بولاية جالا، يتبين لنا أن نسبة طلاق بين المجتمع تشير إلى ازدياد سنة بعد سنة؛ حيث أظهرت الإحصائيات في سنة ٢٠١٩م أن حالات الطلاق وصلت إلى ١٤٤٠ حالةً، أما في سنة ٢٠٢٠م فقد وصل العدد إلى ٢١٩٠ حالة، وقد حدثت زيادة قدرها ٧٣٠ حالة طلاق في فترة سنتين. وإذا نظرنا في عموم الإحصائية وجدنا أن حالات الطلاق قد زادت زيادة حادة للغاية حيث بلغ العدد ٦ أزواج يوميًا في عام ٢٠٢٠م مقارنة بالسنوات السابقة التي كانت ٤ أزواج يوميًا في عام ٢٠١٩م.

٦. انتشار الطلاق كانت له أسباب عديدة؛ من أهمها الأسباب الداخلية المتمثلة في عدم الإنفاق، وعدم المعاشرة، وما يتعلق بالعدل والمسئولية بين الزوجات، أما الأسباب الخارجية فقد تمثلت في تعاطي بعض الأزواج المخدرات والمسكرات، وهي التي تؤدي إلى سبب رئيسي حول مشاكل الطلاق، وكذلك وسائل الإعلام التي تقوِّضُ العلاقة الزوجية، بالإضافة إلى الأحوال الاقتصادية لبناء الحياة الزوجية.

٧. أما عن آثار الطلاق فإنه يؤثر على جميع الأطراف سواء كانوا من المطلقين أو المطلقات؛ حيث يؤثر على أمور حق حضانة الأولاد في تحديد الحضانة بين الزوج والزوجة بعد الطلاق، وقد انقطعت العلاقة الأسرية بين أسرة الزوج وأسرة الزوجة والأبوين مع أولادهما. كما يؤثر الطلاقُ على الأسرة؛ من حيث انهيار المؤسسات الأسرية الذي يؤدي بدوره إلى الانهيار المجتمعي الذي يحدث بين مجتمع المسلمين في ولاية جالا، كما يؤثر الطلاق أيضًا على الأطفال في حياتهم من ناحية عدم التركيز على الدراسة وقلة الاهتمام من الوالدين. كذلك يؤثر على المجتمع المحلي؛ من حيث الضعفُ الاقتصادي والاجتماعي، وضعف العلاقة الاجتماعية.

٨. إن الحلول المناسبة لحل المشاكل الزوجية في ولاية جالا وخاصة في أمور الطلاق، جاءت متنوعة؛ وفقًا للأدوار المنوطة؛ فدور الأسرة يعتمد على السلوك في بناء الأسرة السعيدة من قبل الزوج والزوجة مع دعم من العائلة للحصول على طرق جيدة في حل المشاكل الزوجية. أما دور المجتمع فيتمثل في التركيز على التفاهم والتعارف والتعاون والتسامح بين المجتمع المحلي في ولاية جالا. ودور المؤسسات التعليمية يتمثل في الاهتمام بالمناهج الدراسية في المدارس، ودور المساجد يتمثل في مسئوليتها في بناء أهل القرية دينيًا وأخلاقيًا ونفسيًا. أما دور المجلس الإسلامي؛ باعتباره القائد للمجتمع الإسلامي فيتمثل في إقامة البرامج المتعلقة بحلول قضايا الزواج والطلاق مع التعاون في غرس الوعي لدى الشباب، وقوة الصلاحيات والسلطة.

**التوصيات:**

يقترح الباحث ويوصي من خلال النتائج التي توصل إليها جملة من المقترحات والتوصيات توجَّه إلى المسلمين في ولاية جالا ومجلس الإسلامي والمعاهد الدينية وأئمة المساجد وأهمها على النحو الآتي:

١. أن يرفع المجلس الإسلامي مستوى برامج دورة الزواج سواء من ناحية المحتويات أو طريقة التوصيل؛ لأن بعض المقبلين على الزواج يحضر فقط؛ تلبية للمتطلبات

من قبل المجلس الإسلامي. وكل من يريد أن يدخل في الزواج عليه أن يحضر الدورة التدريبية للمقبلين والمقبلات على الزواج؛ حتى يتمكن من بناء الأسرة على المنهج الصحيح، ووفق التعاليم الإسلامية.

٢. لا بد على الموظفين أن يجمعوا أو يوثقوا نتائج المحكمة التي تتعلق بأسباب الطلاق وآثاره؛ لأن معلومات شكاوى الطلاق من قسم استشارة العائلة غير كافية؛ حيث وقع نقص في بعض الأحيان، أو تغيرت أسباب الطلاق حينما جاء جاءت الشكوى إلى المحكمة.

٣. هناك حاجة ماسَّةٌ إلى إنشاء نظام حاسوبي دقيق، يهتم بتسجيل المعلومات والشكاوى، ويقوم بتوثيق الزواج والطلاق؛ حتى يَسْهُلَ تحليل أسباب وآثار الطلاق ولكي يتيسر إيجاد حل لها في المستقبل، ولكي نعرف طريقة علاج مشاكل الحياة الزوجية من ماليزيا؛ لنجاحهم في هذا الميدان.

٤. أن ترتفع صلاحيات المجلس الإسلامي من قبل الحكومة التايلاندية إلى مستوى عالٍ سواء من الناحية الإدارية أو رعاية المسلمين عامة؛ لأن بعض القضايا المتعلقة بالطلاق لا يمكن حلها إلا بصلاحيات أو سلطات خاصة.

٥. على المجلس الإسلامي أن يحث المراكز العلمية، والمؤسسات التعليمية على القيام بالبحوث العلمية عن أسباب الطلاق بين المجتمع مع تقديم ذلك في كل سنة، واقتراح سبل المعالجة من منظور مقاصد الشريعة.

٦. إلزامُ المجلس الإسلامي بالتعاونِ مع كافة الأطراف في القضاء على القضايا الأسرية في المجتمع، وخاصة على المستوى الحكومي في رسم اتجاه المجتمع السلمي وحلول المشاكل الأسرية بصفة عامة.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولًا: المراجع العربية


إبراهيم، مصطفى وآخرون، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **المعجم الوسيط**. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي علفة، رائد بن صبري. (٢٠٠٧م). **شروح سنن ابن ماجه**. ط١. الأردن: بيت الأفكار الدولية.

ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **شرح فتح القدير**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أحمد. (١٤٢١هـ/٢٠١١م). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عابدين، محمد أمين. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**. ط خاصة. الرياض: دار عالم الكتب.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد. (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م). **المغني**. د.ط. القاهرة: مكتب القاهرة.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **الكافي في فقه الإمام أحمد**. ط١. د.م: دار الكتب العلمية.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزير القزويني. (د.ت). **سنن ابن ماجه**. د.ط. د.م: دار إحياء الكتب العربية.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأفريقي المصري. (٢٠٠٠م). **لسان العرب**. د.ط. بيروت: دار صادر.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **سنن أبي داود**. ط١. بيروت: دار ابن حزم.

آل بورنو، محمد صدقي بن أحمد بن محمد. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **موسوعة القواعد الفقهية**. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

آل منصور، صالح بن عبد العزيز بن إبراهيم. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م). **الزواج بنية الطلاق من خلال أدلة الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة الإسلامية**. ط١. المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. (د.ت). **المحلى بالآثار**. د.ط. بيروت: دار الفكر.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **صحيح البخاري**. د.ط. الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع.

البصري، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. **تفسير القرآن العظيم**. (١٤١٩هـ/١٩٩٨). ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **التهذيب في فقه الإمام الشافعي**. ط١. د.م: دار الكتب العلمية.

البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين. (د.ت). **كشاف القناع عن متن الإقناع**. د.ط. د.م: دار الكتب العلمية.

البهوتي، منصور بن يونس. (د.ت). **الروض المربع في شرح زاد المستقنع**. د.ط. د.م: دار المؤيد.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى. (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م). **سنن الترميذي**. ط١. القاهرة: شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

التسولي، علي عبد السلام. (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). **البهجة في شرح التحفة**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

التويجري، محمد بن إبراهيم بن عبد الله. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة**. ط١. المملكة العربية السعودية: دار أصداء المجتمع.

الجرجاني، علي بن محمد سيد الشريف. (٤١٦هـ/١٤١٣م). **معجم التعريفات**. د.ط. القاهرة: دار الفضيلة.

الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر. (د.ت). **النكاح والطلاق أو الزواج والفراق**. ط٢. د.م: مطابع الرحاب.

الجوابي، محمد طاهر. (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م). **المجتمع والأسرة في الإسلام**. ط٣. المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٩٩٠م). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. ط٤. د.م: دار العلم للملايين.

الحصكفي، حمد بن علي بن عبد الرحمن. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **الدر المختار في شرح تنوير الأبصار**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحطاب، أبو محمد بن محمد بن عبد الرحمن. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**. ط١. نواكشوط: دار الرضوان.

الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**. د.ط. القاهرة: دار الحديث.

الحنفي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي. (١٣٥٦هـ/١٩٣٧م). **الاختيار لتعليل المختار**. د.ط. القاهرة: مطبعة الحلبي.

الخرشي، محمد بن عبد الله. (د.ت). **شرح مختصر خليل للخرشي**. د.ط. بيروت: دار الكفر.

الخطيب، عبد الكريم يونس. (١٣٩٠هـ/١٩٦٩م). **التفسير القرآني للقرآن**. القاهرة: دار الفكر العربي.

العثيمين، محمد بن صالح. (١٤٢٧هـ). **الشرح الممتع على زاد المستقنع**. ط١. عنيزة: دار ابن الجوزي.

خلاف، عبد الوهاب. (١٣٥٧هـ/١٩٣٨م). **أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية**. ط٢. القاهرة: دار الكتب المصرية.

الخِنْ، الدكتور مُصطفى. (١٤١٣هـ/١٩٩٢م). **الفقه المنهجي على مذهب الشافعي**. ط٤. دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. (د.ت). **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**. د.ط. د.م: دار الفكر.

الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**. ط أخيرة. بيروت: دار الفكر.

الزحيلي، الدكتور وهبة بن مصطفى. (١٤١١هـ/١٩٩١م). **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**. ط١. دمشق: دار الفكر.

الزحيلي، محمد. (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م). **المعتمد في الفقه الشافعي**. ط٥. دمشق: دار القلم.

الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **الفقه الإسلامي وأدلته**. (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهمية النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها). ط١٢. سورية، دمشق: دار الفكر.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل. (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). **المبسوط**. د.ط. بيروت: دار المعرفة.

السرطاوي، محمد علي. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م). **فقه الأحوال الشخصية الزواج والطلاق**. ط١. عمان: دار الفكر.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). **الأم**. ط٢. بيروت: دار الفكر.

الشربيني، شمس الدين محمد بن الخطيب. (١٤١٨هـ/١٦٩٧م). **مغني المحتاج**. ط١. بيروت: دار المعرفة.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). **فتح القدير**. ط٤. بيروت: دار المعرفة.

الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف. (د.ت). **المهذب في فقه الإمام الشافعي**. د.ط. د:م دار الكتب العلمية.

الصديقي، محمد بن أشرف بن أمير بن علي. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **عون المعبود على شرح سنن أبي داود**. ط١. بيروت: دار ابن حزم.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (١٤١٥هـ/١٩٩٤م). **تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. د.ط. المكرمة: دار التربية التراث.

الغنيمي، عبد الغني بن طالب بن حمادة. (د.ت). **اللباب في شرح الكتاب**. د.ط. بيروت: المكتبة العلمية.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٥م). **القاموس المحيط**. ط٨. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

القرضاوي، الدكتور يوسف بن عبد الله. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). **في فقه الأقليات المسلمة**. ط١. مصر: دار الشروق

القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م). **الجامع لأحكام القرآن**. د.ط. الرياض: دار عالم الكتب.

الكاساني، مسعود بن أحمد. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**. ط٢. د.م: دار الكتب العلمية.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). **الحاوي الكبير**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

المدني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي. (١٤١٥هـ/١٩٩٤م). **المدونة**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني. (د.ت). **الهداية في شرح بداية المبتدي**. د.ط. بيروت: دار احياء التراث العربي.

النووي، أبو ذكريا محي الدين شرف. (د.ت). **تهذيب الأسماء واللغات**. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية.

النووي، أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف. (١٤١٢هـ/١٩٩١م). **روضة الطالبين وعمدة المفتين**. ط٣. بيروت: المكتبة الإسلامي.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (د.ت). **المجموع شرح المهذب**. د.ط. د.م: دار الفكر.

الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر. (١٣٥٧هـ/١٩٨٣م). **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**. د.ط. المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

اليوسف، عبد الرحمن بن عبد الخالق. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **الزواج في ظل الإسلام**. ط٣. الكويت: دار السلفية.

توبولياك، سليمان محمد. (١٩٩٨م). **الأحكام السياسية للأقليات في الفقه الإسلامي**. د.ط. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

عبد القادر، خالد محمد. (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). **من فقه الأقليات المسلمة**. ط١. الدوحة: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

فيض الحق، محمد وآخرون، (١٤٣٨هـ/٢٠١٧م)، **الشورى وتطبيقاتها في مجال النشوز والشقاق**. ط١. ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

مجموعة من المؤلفين، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. (٢٠١٠م). **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**. جدة: تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **صحيح مسلم**. د.ط. الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع.

**ثانيًا: المراجع غير العربية**

Abulrahman Che-arong, (2005). "*Wife's Right on Divorce and Ancillary Claims in Islamic Law: A case Study in Patani Province*", Master of Arts Thesis in Islamic Studies Prince of Songkla University.

Awatif Yunu, (2017). "*Peranan Hakim Dhoruri dalam Meminimalisir Jumlah Perceraian: Study Analisis di Majlis Agama Islam Wilayah Patani Selatan Thailand*" Walisongo: Universitas Islam Negeri Walisongo.

Dr. Abdullah Abubakar, (1437H/2017M). *"Panduan Pengurusan Nikah Cerai dan Rujuk Majlis Agama Islam Wilayah Jala"* Wilayah Yala: Majlis Agama Islam Wilayah Jala.

Hakim Baharu, (2019). "*Proses Perceraian di Majlis Agama Islam Wilayah Yala-Thailand Selatan*" Purwokerto: Institut Agama Islam Negeri Purwokerto.

Hamatayuding Samah dan Raihanah Abdullah dan Mohd.Norhusairi Mat Hussin. (7/2016). "*Hak Material Wanita Muslim yang Diceraikan: Pengalaman di Thailand*" Universiti Malaya.

Mohd Sabree Nasri, *Hak Isteri Selepas Perceraian Menurut Undang-Undang Keluarga Islam di Malaysia: Analisis Faktor Penghalang Memperolehnya*, *Journal of Law & Governance,* Volume 3 (No.1), 2020, pg. 42-58.

Nuraimirah Zainun dan Nurulhuda Sarnon @ Kusenin dan Nur Saadah Mohamad Aun, (2019). "Kesan Perceraian ke atas Kanak-Kanak: Perspektif Pekerja Sosial" *Jurnal Psikologi Malaysia,* Fakulti Sains & Kemanusiaan, Universiti Kebangsaan Malaysia.

Sulaiman Laseng, (2019). "*Analisis Hukum Islam Terhadap Faktor-Faktor Penyebab Perceraian di Majlis Agama Islam Pattani Thailand Selatan*" Lampung: Fakultas Syari'ah Universitas Islam Negeri Raden Intan Lampung.

Syarifah Braheng, (2019). "*Peranan Tok Imam dan Tok Qadhi dalam Menyelesaikan Perkara Perceraian: Studi Analisi di Majelis Agama Islam Wilayah Yala Selatan Thailand*" Purwokerto: Institut Agama Islam Negeri Purwokerto.

กระทรวงพัฒนาสังคมและความมั่นคงของมนุษย์, (2020). *รายงานสถานการณ์ทางสังคมจังหวัดยะลาปี 2020*, ยะลา :สำนักงานพัฒนาสังคมและความมั่นคงของมนุษย์จังหวัดยะลา.

พาตีเมาะ นิมา และคณะ, (2020). *ผลการคัดกรองและบาบัดอย่างย่อตามวิถีอิสลาม (ASSIST-Y linked Islamic brief intervention/BI)สาหรับนักเรียนที่ใช้สารเสพติดในโรงเรียนเอกชน สอนศาสนาเขตสามจังหวัดชายแดนภาคใต้,* วารสาร อัล-ฮิกมะฮฺ. ปัตตานี: มหาวิทยาลัยฟาฏอนี.

ดร.ศุภดี บุญญวงค์. (2005). *ผลกระทบของการอย่าร้าง: บาดแผลที่ต้องเยียวยา*, สงขลา: มหาวิทยาลัยทักษิน.

สุขสรร ศรีวรรณ ,*ปัญหาทางกฎหมายเกี่ยวกับความสัมพันธ์ระหว่างคู่สมรสกรณีแยกกันอยู่ก่อนอย่า* ,(วิทยานิพธ์นี้เป็นส่วนหนึ่งของการศึกษาตามหลักสูตรนิติศาสตร์มหาบัณฑิต ,สาขาวิชานิติศาสตร์ ,คณะนิติศาสตร์ปรีดี พนมยงค์), กรุงทพมหานคร: มหาวิทยาลัยธุรกิจบัณฑิตย์.

พระราชกฤษกฎีกาให้ใช้บทบัญญัติแห่งประมวลกฎหมายแพ่งและพาณิชย์สิ้นสุดการสมรส, สำนักงานคณะกรรมการกฤษฎีกา ,หมวด ๖ ,การสิ้นสุดแห่งการสมรส.

**ثالثًا: الرسائل العلمية**

حبيب، كمال السعيد. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **قضايا الأقليات في المنظور الإسلامي: رؤية مقاصدية**. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

شادا سينج ساوانج، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٧م). **أسباب الفرقة في الأسرة المسلمة وعلاجها من منظور إسلامي بانكوك نموذجًا**. رسالة ماجستير كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الغزة، حمتو حمدان ديب، (١٤٣٨هـ/٢٠١٧م). **الطلاق الرجعي وأحكامه في الفقه الإسلامي دراسة فقهية "مقارنة مع تطبيقاته في المحاكم الشرعية في قطاع غزة"**. رسالة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن، كلية الشريعة، جامعة الأزهر، غزة.

معود نعيمة إلياس، (٢٠١٩/٢٠٢٠م). **التعويض عن الضرر في بعض مسائل الزواج والطلاق: دراسة مقارنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

يحيى سيما، (١٤٣٨هـ/٢٠١٧م). **تعليق الطلاق بولاية جالا: دراسة فقهية تطبيقية**. رسالة الماجستير كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

**رابعًا: عينات من خبراء ومعنيين بالموضوع في المقابلات الأولية**

الأستاذ سفيان بن محمد، رئيس الموظفين في قسم الشريعة المجلس الإسلامي بولاية جالا.

الأستاذ عبد البصير جيئماء، القاضي الشرعي الضروري بولاية جالا.

الأستاذ محمد صالح وادنج، رئيس قسم أحوال الأسرة في المجلس الإسلامي بولاية جالا.

الإمام الدكتور عبد الله أبو بكر، عضو المجلس الإسلامي في ولاية جالا: قسم العلاقات العامة والدعوة.

شيخ الرباني الدكتور حاج إسماعيل هاري، رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا.

**خامسًا: المواد القانونية**

مادة ٢٣، قانون إدارة التنظيم الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م.

مادة ٢٦، قانون إدارة التنظيم الديني الإسلامي في تايلاند سنة ١٩٩٧م.

# الملاحق

## الملحق الأول: الأسئلة المطروحة لمقابلة المطلقين والمطلقات

١. ما هي الأسباب والعوامل المساهمة التي تؤَدِّيْ بك إلى الطلاق؟
٢. ماذا تفعل عندما يقعُ الطلاق؟ هل تندم على اختيارك؟
٣. هل هناك طرف ثالثٌ فرَّقَ بينكما حتى أدى ذلك إلى الطلاق؟
٤. كيف أحوالُكما بعد الطلاق؟ كيف العلاقة بينكما بعد الطلاق؟
٥. هل تؤثر عليك وسائل الإعلام في العصر الحاضر؟ وكيف؟
٦. كيف أحوال أولادكم بعد الطلاق؟ هل يسكنون معك؟ وكيف تكون نفقاتهم؟
٧. ما الآثار المترتبة على الطلاق؟ وكيف تكون أسرتك بعد الطلاق؟

1. Apakah sebab dan faktor yang menyumbang anda kepada perceraian?
2. Apakah yang anda lakukan apabila anda terjerumus ke dalam lembah perceraian? Adakah anda menyesali pilihan anda?
3. Adakah orang ketiga yang menyebabkan perpisahan perhubungan di antara pasangan anda yang membawa kepada perceraian?
4. Apakah masalah yang berlaku/wujud selepas perceraian? Dan bagaimana hubungan diantara pasangan anda selepas berlaku perceraian?
5. Adakah anda terkesan dengan sosial media pada zaman sekarang? Dan bagaimana?
6. Bagaimana pengurusan anak-anak anda selepas berlaku perceraian? Adakah mereka tinggal bersama anda? Dan bagaimanakah nafkah mereka?
7. Apakah akibat perceraian yang menimpa selepas perceraian? Bagaimana keadaan keluarga anda selepas bercerai?

**الملحق الثاني: الأسئلة المطروحة لمقابلة العلماء وأعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا والقاضي الشرعي الضروري.**

١. ما الأسباب والعوامل المساهمة في انتشار الطلاق وازدياده في المجتمع الإسلامي بولاية جالا؟

٢. ما الأسباب الأولية في قضية الطلاق في ولاية جالا؟

٣. ما دور المجلس الإسلامي في تقليل الطلاق وحلوله وما هي طرق معالجته في قضايا الطلاق في ولاية جالا؟

٤. ما المراد بـ"القاضي الشرعي الضروري" في ولاية جالا؟ وما مجال عمله في حلول قضايا الطلاق؟

٥. في رأيك، كيف يمكن للمجلس الإسلامي بولاية جالا والجهات الأخرى أن تسدّ أبواب انتشار الطلاق وتُقَلِّلَه؟

1. Apakah sebab dan faktor yang menyumbang kepada penularan dan peningkatan perceraian di kalangan masyarakat Islam di wilayah Yala?
2. Apakah sebab utama dalam kes perceraian di wilayah Yala?
3. Apakah peranan Majlis Agama Islam dalam mengurangkan perceraian dan penyelesaiannya di wilayah Yala?
4. Apakah yang dimaksudkan dengan "Qadi Syar'ie Dhoruri" yang dilaksanakan di wilayah yala? Dan apakah skop kerja beliau dalam menyelesaikan isu perceraian?
5. Pada pendapat anda, bagaimanakah Majlis Agama Islam wilayah Yala dan badan-badan lain dapat menutup pintu penyebaran perceraian dan mengurangkannya?

## الملحق الثالث: الأسئلة المطروحة لمقابلة الأساتذة والخبراء الأكاديميين

١. ما الآثار المترتبة إذا انتشر الطلاق وازداد بين المسلمين في ولاية جالا؟

٢. هل يؤثر الطلاقُ على حياة الأسرة ومجتمع المسلمين عمومًا؟ وكيف؟

٣. كيف نُغلِقُ الأبواب أمام انتشار الطلاق وازدياده؟ وما طرق معالجة مشاكل انتشار الطلاق في مجتمع المسلمين بولاية جالا؟

٤. هل قلة العلم الديني وقلة العلم بأحوال الأسرة المسلمة سبب من الأسباب التي تؤدي بالمجتمع المسلم إلى انتشار الطلاق؟

٥. في رأيك، كيف نطبق على المجتمع الإسلامي التعاليم الدينية؛ للوصول إلى كثرة العلم لا سيما في أحوال الأسرة المسلمة، حتى نُغلِقَ أبواب الطلاق ونحلَّ قضيته قضية بين المسلمين في ولاية جالا؟

٦. ما هو دور المؤسسات التعليمية في معالجة قضايا الطلاق وحلِّها؟

1. Apakah kesan sekiranya penularan dan peningkatan perceraian berlaku dalam kalangan umat islam di wilayah Yala?
2. Adakah ia menjejaskan kehidupan keluarga dan masyarakat Islam amnya? dan bagaimana?
3. Bagaimana untuk menyekat pintu penyebaran dan peningkatan perceraian? Dan bagaimanakah cara untuk merawat masalah merebaknya perceraian di kalangan masyarakat Islam di wilayah Yala?
4. Adakah kurangnya pengetahuan ilmu agama dan pengetahuan ilmu berkenaan dengan kekeluargaan adalah antara punca dan sebab yang membawa masyarakat islam kepada peningkatan perceraian?
5. Pada pendapat anda, bagaimanakah cara kita mengaplikasikan kepada masyarakat Islam untuk mencapai kepada limpahan ilmu terutamanya ilmu tentang keadaan keluarga, supaya dapat menutup pintu perceraian dan menyelesaikan isu perceraian dalam kalangan mereka di wilayah Yala?
6. Bagaimanakah peranan institusi pendidikan dalam menangani dan menyelesaikan kes penceraian?

**الملحق الرابع: قواعد عند المجلس الإسلامي في تقرير الطلاق**

## فراتوران مجليس أكام إسلام دالم منجاتوهكن تعليق

1. إسترِي يڠ برحسرت ممبوات فڠادوان تعليق هندقله مڠيكوتي فراتوران برإيكوت :
1. ستله دهالق فاجن اوليه سوامين لبيه 4 بولن اتو 6 بولن مڠيكوت سورت نكاح دولو.
2. ممبوات لافوران دولو كفدا إمام خطيب بلال.
3. منفتي فرجنجين تعليق.
4. أنداي أوسها داماي يڠدلاكوكن اوليه إمام خطيب بلال تيدق برجاي باروله ممبوات رايوان كفدا مجليس أكام إسلام.
5. مڠيسي بوراڠ رايوان دبيليق بهاكين فنراڠن.
6. حاضيركن 2 اورڠ سقسي ( للاكي, تاهو, عاقل بالغ دان عاديل)
7. مجليس أكام إسلام اكن برأوسها منداماياكن سوامي إسترِي ترسبوت.
8. سأندايڽ فروسيس داماي تيدقَ برجاي. باروله فڠادوان تعليق اكن دتيمبڠ.
9. مجليس اكن مڠهنتر سورت جمفوتن كفدا سوامي دان مينتأسوامي حاضير فداماس دان تاريخ يڠ دتنفكن. سأندايڽ سوامي تيدق حاضير فدا ماس يڠدتنفكن فيهق مجليس اكن ملقسانكن فروسيس منجاتوهكن تعليق.
10. سقسي فرتام هندقله ترديري درفدا إمام خطيب بلال اتو أهلي جواتنكواس مسجد.
11. أنداي برلاكو فندرأن. اتو مياكيتي فيهق مجليس اكن ممبوات فرتيمباڠن اونتوق منجاتوهكن تعليق.

بدان فمبينأن كلوارکا إسلام
مجليس أكام إسلام ولاية جالا

## الملحق الرابع: استمارةٌ لطلب طلاق التعليق

تڠكل .....هـ

.....ب

**شرط فڠادوان تعليق**

1- كاد فڠنالي

2- سوراة كتراڠن نكاح

3- سوراة رايوان

4- دوا اورڠ سقسي اهل جواتنكواس مسجد

5- يڠبر اوروسن دان بر سڠكوتن

فموهون ..... بنت .....{ }

علامت رومه .....نمبر تليفون .....

اهل قرية مسجد ..... تمفت .....مقيم .....دائرة .....

ولاية .....

1

## الملحق الخامس: استمارةٌ لشكوى طلاق عند المجلس الإسلامي

تڠكل .....هـ.

.....ب

**چتاتن رايوان / فڠادوان**

نام ..... بن / بنت .....{ }

نمبر كاد فڠنالن .....

ثڠكل لاهير ..... عمور ..... تاهون

علامت روميه .....نمبر تليفون .....

فركارا رايوان / فڠادوان : –

.....

.....

.....

.....

.....

.....

فنوليس

اهل جواتنكواس مجليس / فكاواي

.....

{ }

تندا تاڠن يڠ بركنأن

.....

{ }

**الملحق الخامس: استمارةُ إقرار للشاهدين**

تڠكل .....هـ.

.....ب

## فڠاكوان سقسي

سقسي 1

1- نام .....بن .....{ }

2- نمبر كاد فڠنالن ..... جواتن .....

3- علامت رومه .....

4- نمبر تليفون .....

سقسي 2

1- نام .....بن .....{ }

2- نمبر كاد فڠنالن ..... جواتن .....

3- علامت رومه .....

4- نمبر تليفون .....

ساي برسومفه دڠن نام الله ، والله ، وتالله ، وبالله بهوا ساي تاهو دان مڠاكو بهوا سسوڠكوهن سوامي باكي نام ..... بنت .....

تيدق مڠيكوتي جنجي دالم لفظ تعليق يڠ تله دباچ كن . دان تيدق برسكدودقكن سفرة سوامي استري لبيه درفد 4 بولن مولأي تڠكل ..... بولن ..... تاهون.....

هيڠكا سمفي سكاراڠ سوده ..... بولن / تاهون .

تندا تاڠن سقسي 1 تندا تاڠن سقسي 2

..... .....

{ } { }

## الملحق السادس: استمارةُ لفظِ الشكوى في طلاق التعليق

تڠكل .....هـ.

.....ب

**لفظ فڠادوان تعليق**

1- نام ..... بنت .....{ }

علامت روميه .....

2- ممبوات فڠادوان كفد ..... بن ..... قاضي شرعي / اهل جواتنكواس مجليس اكام اسلام ولاية جالا فركارا ترسبوت دباوه اين :-

3- ساي تله برنكاح دان بركهوين دڠن :-

نام ..... بن .....{ }

علامت روميه .....

فد تڠكل ..... سمفي سكارڠ سوده .....بولن / تاهون

4- جورو نكاح :-

نام ..... بن ..... جواتن ..... نمبرتليفون .....

نام مسجد ..... علامت .....

سوراة كتراڠن نكاح بيلاڠن .....جيليد ..... تڠكل .....

كلوارن .....

5- سوامي ساي تيدق مڠيكوتي اف يڠ تله دلفظكن دالم تعليق يڠ برادا ددالم سوراة كتراڠن نيكاح يڠبرداسركن كفدا تعليق 6بولن 4بولن

6- ساي دافت برسكدودقكن دڠن سوامي ساي سفرت سوامي استري اورڠ رامي ها ث ..... بولن / تاهون

7- سوامي ساي تله ملڠكر جنجين تعليق ترسبوة سوده ..... بولن / تاهون،

(باچ سمبوڠ)

4

مولأي تڠكل ..... بولن ..... تاهون ..... هيڠكا سمفي سكارڠ

8- دڠن حال ترسبوت دأتس ساي مڠادو كفد ..... بن.....

قاضي شرعي/ اهل جواتن كواس مجليس اكام اسلام ولاية جالا سفاي ترهوراي تمتن نكاح ساي . سباكيمان سوامي ساي تله برلفظ دالم تعليق . برسام دوا اورڠ سقسي دباوه اين: –

(1) نام ..... بن ..... نمبر كاد فڠنالن .....

جواتن .....

علامت ..... نمبر تليفون .....

(2) نام ..... بن ..... نمبر كاد فڠنالن .....

جواتن .....

علامت ..... نمبر تليفون .....

9- ساي مڠاكو بهوا فركارا فڠادوان ساي اين ادله بنر .

10- ساي ..... بن .....قاضي شرعي / اهل جواتنكواس مجليس اكام اسلام ولاية جالا مڤاسباتكن بهوا فڠادوان اين ادله بنر .

1- تندا تاڠن يڠ مڠادو .....

{ }

2- تندا تاڠن يڠ منريما فڠادوان .....

{ }

3- تندا تاڠن قاضي شرعي/ يڠدفرتوا .....

{ }

## الملحق السابع: شهادةُ طلاقٍ من الزوج

تڠكل .....هـ.

.....ب

### سوراة كيتأن ترجاتوه طلاق دڠن تعليق

1-اسڕي :-

نام ..... بنت .....{ }

نمبر كاد فڠنالن .....

تڠكل لاهير ..... عمور ..... تاهون

علامت روميه ..... نمبر تليفون .....

2-سوامي :-

نام ..... بن .....{ }

نمبر كاد فڠنالن .....

تڠكل لاهير ..... عمور ..... تاهون

علامت روميه ..... نمبر تليفون .....

3- سنله دفريقسا فڠادوان اسڕي دڠن ديتيل سرت ثابتث دڠن دوا اورڠ سقسي يڠ دتريما فڠادوان ترسبوة دڠن سمفرنا ترجاتوه طلاق دڠن تعليق سوامي ملك ترهورايله تمتن نكاح انتاراكدوا ث سرت دكيرا عده مڠيكوت كيتأن دباوه اين.

4- فرجراين دالم ☐ سوچي ☐ حيض

5- دكيرا عده مولأي تڠكل ..... بولن ..... تاهون ..... هـ.

برسمأن تڠكل ..... بولن ..... تاهون ..... ب.

.....

{ }

اهل جواتنكواس مجليس اكام اسلام ولاية جالا

**الملحق السابع: شهادة خطابِ تأكيد الطلاق**

สำนักงานคณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัดยะลา
ISLAMIC COUNCIL OF YALA PROVINCE

مجليس اكام اسلام ويلايه جالا
المجلس الإسلامي بولاية جالا

## سورة فڠصحن ترجاتوه طلاق دڠن تعليق سوامي

تڠكل ...../...../.....

مجليس اكام اسلام ويلاية جالا مڠصحكن بهوا .....

بنت ..... نام مڠيكوة كاد فڠنالن .....

علامت .....

تله ترجاتوه طلاق دڠن تعليق سواميڽ ..... بن .....

دان دكيرا عدهڽ مولأي هاري ..... تڠكل ...../...../...../.....

برسمأن ...../.....

دالم كأدأن ☐ سوچي ☐ حيض

يڠ ممبري فڠصحن

.....
حاج اسماعيل عبداللطيف هاري
يڠد فرتوا مجليس اكام اسلام ويلاية جالا

.....
حاج عبدالباسط چيء مت
قاضي شرعي

(جانتن سورة فڠصحهڽ ايڽ لهاڽ دتندا تاڠني اوليه يڠد فرتوا اتو قاضي شرعي)


تمفت 1 مقيم تاسب دائرة مڠاڠ ويلاية جالا سلاتن تايلاند 95000 76/1 ม.1 ตำบลท่าสาป อำเภอเมือง จังหวัดยะลา
76/1 M.1 T.TASAB A.MUANG CH.YALA 95000 S.THAILAND. TEL. : 073-720176, 073-720175 FAX. : 073-720176

## الملحق السابع: رسالة الدعوة

تڠكل .....هـ

.....ب

### سورة اونداڠن

بيلاڠن : استيموا

فركارا : فڠادوان تعليق

---

كفد يڠمليا .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دمعلومكن بهوا استري توان

نام ..... بنت .....

علامت رومه ..... نمبر تليفون .....

نام تر سبوة دأتس تله ممبواة فڠادوان تعليق د مجليس اكام اسلام ولاية جالا .

كامي ساڠت مڠهارفكن كحضيرن توان / فوان فدا

هاري : .....

تڠكل : .....

جم : .....

برتمفت : .....

اتس فرهاتين دان كرجسام . سبلوم دان سسودهڠ كامي اتوركن بايق تريما كاسيه والسلام .

.....

{ }

اهل جواتنكواس مجليس اكام اسلام ولاية جالا

فرايڠاتن

1- جك تيدق خاضير فدا هاري دان تڠكل ترسبوت دأتس فيهق مجليس اكن ممبوات كفوتوسن

7

**الملحق السابع: خطاب إقرار من أعضاء لجنة المسجد**

تڠكل .....هـ.

.....ب

سوراة اكوان اهل جواتنكواس مسجد

1- نام ..... بن .....{ }

2- جواتن ..... نمبر تليفون .....

3- علامت رومه .....

ممبري اكوان كفد : –

1- نام ..... بنت .....{ }

2- علامت رومه ..... نمبر تليفون .....

نام تر سبوت دأتس سوده منچوكوفي شرط٢ اونتوق ممبواة فڤادوان تعليق .

.....

{ }

**الملحق السابع: خطاب إقرار الإمام بالشهادة**

تڠكل .....هـ.

.....ب

## سورت أكوان إمام باكي كلايڤكن منجادي سڤسي

١.نام.....بن..... {.....}

٢.جواتن.....

٣.علامت روميه.....نمبر تليفون.....

ممبري أكوان كفدا :

١.نام.....بن.....{.....}

٢.علامت روميه.....نمبر تليفون.....

نام ترسبوة دأتس كلايڤكن منجادي سڤسي دالم أوروسن فڠادوان تعليق كفدا :

١.نام.....بنت.....{.....}

علامت روميه.....نمبر تليفون.....

.....

## الملحق السابع: شهادة النكاح التي فيما صيغة التعليق

جيلد : 050 — بسم الله الرحمن الرحيم — بيلاغن : 1226

**سورت كتراغن نكاح**

تغكل : / / هـ.

برسمان : / / ب.

جم : .....

1. علامة تمفت عقد نكاح : .....

نام جورو نكاح : ..... بن ..... جواتن .....

مسجد ..... كمفوغ ..... تمفت ..... مقيم ..... دائرة ..... ويلاية جالا

2. نام للاكي : ..... بن ..... عمور ..... تاهون

نام مڠيكوت كارد فڠنالن : ..... نمبر كارد .....

سيجيل فرافركهوينن نمبر : ..... نمبر رومه ..... جالن ..... كمفوغ .....

تمفت ..... مقيم ..... دائرة ..... ويلاية ..... نمبر تليفون .....

3. نام فرمفوان : ..... بنت ..... عمور ..... تاهون

نام مڠيكوت كارد فڠنالن : ..... نمبر كارد .....

سيجيل فرافركهوينن نمبر : ..... نمبر رومه ..... جالن ..... كمفوغ .....

تمفت ..... مقيم ..... دائرة ..... ويلاية ..... نمبر تليفون .....

4. سقسي (1) : ..... علامة .....

سقسي (2) : ..... علامة .....

5. نام والي : ..... بن ..... هوبوغن دڠن فرمفوان .....

علامة : ..... نمبر تليفون .....

6. أمس كهوين : ..... ( ..... )

كيتأن : .....

.....

**صيغة تعليق** "أكوبرتعليق : جلك اكوهلق فاجن استريكو ..... بنت .....

دڠن بهوا اكوتيدق ممبڑي نفقه اكندي أتوتيدق سكدودوكن دڠندي سفرت سوامي إستري مڠيكوت شرع أتو تيدق دافت برسكدودوكن دڠندي ليبه دري أمفت بولن أتو أكو مياكيتي اكندي كمدين مڠادو إي كفدا أهلي جواتنكواس مجليس أكام إسلام ولاية أتوقاضي شرعي دڠن منداتڠكن دوا أورڠ سقسي اتو بوقتي يڠ پات أتو إقرار فڠاكوان درفد أكو ملك أفبيل دإثباتكن فڠادوانث ترطلاقله إي ساتو طلاق دان تيف٢ كالي اكورجوع اكندي دڠن كتيادأن ريضاث ملك ترطلاق اي ساتو طلاق فول "

تنداتاڠن : 1. جورونكاح : ..... 4. سقسي (1) : .....

2. للاكي : ..... 5. سقسي (2) : .....

3. فرمفوان : ..... 6. والي : .....

فنوليس : ..... جواتن : .....

76/1 تمفت 1 مقيم تاسب دائرة مڠاڠ ويلاية جالا سلاتن تايلاند 95000 ตำบลท่าสาป อำเภอเมือง จังหวัดยะลา 95000
76/1 M.1 T.TASAB A.MUANG CH.YALA 95000 S.THAILAND. TEL. : 073-720176, 073-720175 FAX. : 073-720176

## الملحق السابع: استمارة لفظ التعليق الإضافي

สำนักงานคณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัดยะลา
ISLAMIC COUNCIL OF YALA PROVINCE

مجليس اكام اسلام ويلايه جالا
المجلس الإسلامي بولاية جالا

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ : ..... / ..... / ..... هـ .

برسمان : ..... / ..... / ..... ب.

### لفظ تعليق تمبهن

اداله ساي ..... بن ..... ( ..... )

علامة روميه ..... تمفت ..... مقيم ..... دائرة ..... ولاية .....

سلاكو سوامي باكي ..... بنت ..... ( ..... )

علامة روميه ..... تمفت ..... مقيم ..... دائرة ..... ولاية .....

مڤيكوت سورت كواڠن نكاح بيلاڠن ..... جيليد ..... تاريخ ..... / ..... / .....

جورو نكاح : ..... بن ..... جوانن .....

مسجد ..... كمفوڠ ..... تمفت ..... مقيم .....

دائرة ..... ولاية .....

### ساي برتعليق دڠن سوك هاتي ساي سنديري

جك ساي هنق لماجن إسڤي ساي ..... بنت ..... دڠن بهوا ساي تيدق ممبري نفقة اكندي أتو تيدق سكدودوقكن دڠن دي سفرت سوامي إسڤي مڤيكوت شرع أتو تيدق دافت برسكدودوقكن دڠن دي ليبه داري امفت بولن أتو ساي مياكيتي اكندي أتو فوكول ، سيفاڤ ، تاڤو أتو ساي سينوم / ماكن / جوجوق جنيس؟ كتاكيڤن أتو بندا يڠ سمابرقكن أتو برنياكا فركارا؟ يڠ حرام فدا شرع أتو برجودي كسدين مقادو اي كفدا أهلي جوانتكواس إسلام ولاية أتو قاضي دڠن سمباوا دوا أورڠ سقسي أتو اد بوقتي يڠ پات أتو براقرار مڠاكوساي سنديري. دان أڤيل دإتباتكن مك ترطلاقله اي ساتوطلاق دان تيف٢ كالي ساي رجوع اكندي دڠن كتيادأن ريضان مك ترطلاقله اي ساتو طلاق فول.

بندا تاڠن ..... يڠبرتعليق

( ..... )

بندا تاڠن ..... سقسي (1)

( ..... )

بندا تاڠن ..... يڠ ممبري فقصحن

( ..... )

بندا تاڠن ..... سقسي (2)

( ..... )

سقوانن : .....

## الملحق الثامن: قانون إدارة التنظيم الإسلامي في تايلاند

# พระราชบัญญัติ
## การบริหารองค์กรศาสนาอิสลาม
## พ.ศ. 2540

---

ภูมิพลอดุลยเดช ป.ร.
ให้ไว้ ณ วันที่ 17 ตุลาคม พ.ศ. 2540
เป็นปีที่ 52 ในรัชกาลปัจจุบัน

พระบาทสมเด็จพระปรมินทรมหาภูมิพลอดุลยเดช มีพระบรมราชโองการโปรดเกล้า ฯ ให้ประกาศว่า

โดยที่เป็นการสมควรปรับปรุงกฎหมายว่าด้วยมัสยิดอิสลามและกฎหมายว่าด้วยการศาสนูปถัมภ์ฝ่ายอิสลาม

จึงทรงพระกรุณาโปรดเกล้าฯ ให้ตราพระราชบัญญัติขึ้นไว้ โดยคำแนะนำและยินยอมของรัฐสภา ดังต่อไปนี้

**มาตรา 1** พระราชบัญญัตินี้เรียกว่า "พระราชบัญญัติการบริหารองค์กรศาสนาอิสลาม พ.ศ. 2540"

**มาตรา 2*** พระราชบัญญัตินี้ให้ใช้บังคับตั้งแต่วันถัดจากวันประกาศในราชกิจจานุเบกษาเป็นต้นไป

*[รก.2540/65ก/3/9 พฤศจิกายน 2540]

**มาตรา 3** ให้ยกเลิก

(1) พระราชบัญญัติมัสยิดอิสลาม พ.ศ.2490

(2) พระราชกฤษฎีกาว่าด้วยการศาสนูปถัมภ์ฝ่ายอิสลาม พุทธศักราช 2488

(3) พระราชกฤษฎีกาว่าด้วยการศาสนูปถัมภ์ฝ่ายอิสลาม (ฉบับที่ 2) พ.ศ. 2491

**มาตรา 4** ในพระราชบัญญัตินี้

"มัสยิด" หมายความว่า สถานที่ซึ่งมุสลิมใช้ประกอบศาสนกิจโดยจะต้องมีละหมาดวันศุกร์เป็นปกติและเป็นสถานที่สอนศาสนาอิสลาม

"สัปปุรุษประจำมัสยิด" หมายความว่า มุสลิมที่คณะกรรมการอิสลามประจำมัสยิดมีมติรับเข้าเป็นสัปปุรุษมัสยิด และมีชื่ออยู่ในทะเบียนสัปปุรุษประจำมัสยิดแต่ผู้นั้นจะเป็นสัปปุรุษเกินกว่าหนึ่งมัสยิดในเวลาเดียวกันไม่ได้

"อิหม่าม" หมายความว่า ผู้นำศาสนาอิสลามประจำมัสยิด

"คอเต็บ" หมายความว่า ผู้แสดงธรรมประจำมัสยิด

"บิหลั่น" หมายความว่า ผู้ประกาศเชิญชวนในมุสลิมปฏิบัติศาสนกิจตามเวลา

**มาตรา 5** ให้รัฐมนตรีว่าการกระทรวงมหาดไทยและรัฐมนตรีว่าการกระทรวงศึกษาธิการรักษาการตามพระราชบัญญัตินี้ และให้มีอำนาจแต่งตั้งพนักงานเจ้าหน้าที่ กับออกกฎกระทรวง ระเบียบ ประกาศ และคำสั่งเพื่อปฏิบัติการตามพระราชบัญญัตินี้ ในส่วนที่เกี่ยวกับอำนาจหน้าที่ของแต่ละกระทรวง

กฎกระทรวงนั้น เมื่อได้ประกาศในราชกิจจานุเบกษาแล้วให้ใช้บังคับได้

## หมวด 1

บททั่วไป

**มาตรา 6** พระมหากษัตริย์ทรงแต่งตั้งจุฬาราชมนตรีคนหนึ่งเพื่อเป็นผู้นำกิจการศาสนาอิสลามในประเทศไทย

ให้นายกรัฐมนตรีนำชื่อผู้ที่จะดำรงตำแหน่งจุฬาราชมนตรีซึ่งได้รับความเห็นชอบจากกรรมกาอิสลามประจำจังหวัดทั่วประเทศขึ้นทูลเกล้า ฯ เพื่อทรงพระกรุณาโปรดเกล้า ฯ แต่งตั้งเป็นจุฬาราชมนตรี หลักเกณฑ์และวิธีการสรรหาจุฬาราชมนตรีตามวรรคสอง ให้เป็นไปตามที่กำหนดในกฎกระทรวง

ให้มีเงินอุดหนุนฐานะจุฬาราชมนตรีตามที่กำหนดในพระราชกฤษฎีกา

**มาตรา 7** จุฬาราชมนตรีต้องมีคุณสมบัติและไม่มีลักษณะต้องห้ามดังต่อไปนี้

(1) เป็นมุสลิมผู้มีสัญชาติไทยโดยการเกิด

(2) มีอายุไม่ต่ำกว่าสี่สิบปีบริบูรณ์

(3) เป็นผู้มีความรู้ความเข้าใจในศาสนาอิสลามเป็นอย่างดี

(4) เป็นผู้ประพฤติปฏิบัติตามบัญญัติแห่งศาสนาอิสลามโดยเคร่งครัด

(5) เป็นผู้มีความสัมพันธ์อันดีกับทุกศาสนา

(6) เป็นผู้มีความเลื่อมใสในการปกครองระบอบประชาธิปไตยอันมีพระมหากษัตริย์ทรงเป็นประมุข

(7) ไม่เป็นหรือเคยเป็นบุคคลล้มละลาย

(8) ไม่เป็นผู้เคยถูกจำคุกโดยคำพิพากษาถึงที่สุดให้จำคุก เว้นแต่เป็นโทษสำหรับความผิดที่ได้กระทำโดยประมาทหรือความผิดลหุโทษ

(9) ไม่เป็นผู้ทุพพลภาพจนไม่สามารถปฏิบัติหน้าที่ได้ ไร้ความสามารถหรือมีจิตฟั่นเฟือนไม่สมประกอบ หรือเป็นโรคตามที่กำหนดในกฎกระทรวง

(10) ไม่เป็นผู้ดำรงตำแหน่งทางการเมือง

**มาตรา 8** จุฬาราชมนตรีมีอำนาจหน้าที่ ดังต่อไปนี้

(1) ให้คำปรึกษาและเสนอความเห็นต่อทางราชการเกี่ยวกับกิจการศาสนาอิสลาม

(2) แต่งตั้งคณะผู้ทรงคุณวุฒิเพื่อให้คำปรึกษาเกี่ยวกับบัญญัติแห่งศาสนาอิสลาม

(3) ออกประกาศแจ้งผลการดูดวงจันทร์ตามมาตรา 35 (11) เพื่อกำหนดวันสำคัญทางศาสนา

(4) ออกประกาศเกี่ยวกับข้อวินิจฉัยตามบัญญัติแห่งศาสนาอิสลาม

**มาตรา 9** จุฬาราชมนตรีพ้นจากตำแหน่งเมื่อ

(1) ตาย

(2) ลาออก

(3) มีพระบรมราชโองการโปรดเกล้า ฯ ให้พ้นจากตำแหน่งเพราะขาดคุณสมบัติ หรือมีลักษณะต้องห้ามตามมาตรา 7

**มาตรา10** จุฬาราชมนตรีกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยกรรมการอิสลามประจำจังหวัดและกรรมการอิสลามประจำมัสยิดมีสิทธิสวมเสื้อครุยและประดับเข็มพระปรมาภิไธย ทั้งนี้ ตามระเบียบว่าด้วยการนั้น

**มาตรา 11** เมื่อเห็นสมควร กระทรวงศึกษาธิการอาจจัดตั้ง "อิสลามวิทยาลัย" ขึ้นเพื่อให้การศึกษาและอบรมทางวิชาการศาสนา วิชาการทั่วไปและวิชาชีพได้

## หมวด 2

การจัดตั้งและการเลิกมัสยิด

**มาตรา 12** การสร้าง การจัดตั้ง การย้าย การรวม การเลิก และการจดทะเบียนมัสยิด ให้เป็นไปตามหลักเกณฑ์และวิธีการที่กำหนดในกฎกระทรวง

การจัดตั้ง การรวม และการเลิกมัสยิด ให้ประกาศในราชกิจจานุเบกษา

**มาตรา 13** ให้มัสยิดที่ได้จดทะเบียนจัดตั้งต่อพนักงานเจ้าหน้าที่แล้วมีฐานะเป็นนิติบุคคล โดยให้คณะกรรมการอิสลามประจำมัสยิดเป็นผู้แทนของมัสยิดในกิจการที่เกี่ยวกับบุคคลภายนอก เพื่อการนี้คณะกรรมการอิสลามประจำมัสยิดอาจมอบหมายให้กรรมการคนหนึ่งหรือหลายคนทำการแทนก็ได้

**มาตรา 14** มัสยิดที่เป็นนิติบุคคลอาจเลิกได้โดยการจดทะเบียนเลิกมัสยิดต่อพนักงานเจ้าหน้าที่

บรรดาทรัพย์สินของมัสยิดที่เลิกตามวรรคหนึ่ง ให้โอนไปยังมัสยิดที่เป็นนิติบุคคลที่อยู่ใกล้ที่สุด ถ้าไม่อาจทำได้ให้โอนไปยังมัสยิดที่เป็นนิติบุคคลที่อยู่ในลำดับถัดไป เว้นแต่เป็นทรัพย์สินที่ได้มาโดยมีผู้อุทิศให้ และผู้อุทิศให้ได้แสดงเจตนาไว้เป็นอย่างอื่น

**มาตรา 15** มัสยิดที่ได้จดทะเบียนแล้วให้ดำเนินการคัดเลือกกรรมการอิสลามประจำมัสยิดตามหมวด 5 ภายในเก้าสิบวันนับแต่วันจดทะเบียน

## หมวด 3

คณะกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทย

**มาตรา 16** ให้มีคณะกรรมการคณะหนึ่งเรียกว่า "คณะกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทย" ประกอบด้วยจุฬาราชมนตรีเป็นประธานกรรมการและกรรมการ ซึ่งทรงพระกรุณาโปรดเกล้า ฯ แต่งตั้งจากกรรมการอิสลามประจำจังหวัด ซึ่งเป็นผู้แทนคณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัด จังหวัดละหนึ่งคน และจากกรรมการอื่นซึ่งคัดเลือกโดยจุฬาราชมนตรีมีจำนวนหนึ่งในสามของจำนวนผู้แทนคณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัด ถ้ามีเศษให้ปัดทิ้ง

การคัดเลือกผู้แทนคณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัด และการคัดเลือกกรรมการอื่นตามวรรคหนึ่ง ให้เป็นไปตามหลักเกณฑ์และวิธีการที่กำหนดในกฎกระทรวง

ให้คณะกรรมการเลือกกรรมการด้วยกันเองเป็นรองประธานกรรมการเลขาธิการ และตำแหน่งอื่นตามความจำเป็น

**มาตรา 17** กรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยต้องมีคุณสมบัติและไม่มีลักษณะต้องห้ามดังต่อไปนี้

(1) มีคุณสมบัติและไม่มีลักษณะต้องห้ามตามมาตรา 7 ยกเว้น (2) และ (10)

(2) มีอายุไม่ต่ำกว่าสามสิบปีบริบูรณ์

**มาตรา 18** คณะกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยมีอำนาจหน้าที่ ดังต่อไปนี้

(1) ให้คำปรึกษาแก่รัฐมนตรีว่าการกระทรวงมหาดไทยและรัฐมนตรีว่าการกระทรวงศึกษาธิการในการปฏิบัติตามพระราชบัญญัตินี้

(2) ให้คำปรึกษาหรือข้อแนะนำเกี่ยวกับศาสนาอิสลามแก่คณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัด และคณะกรรมการอิสลามประจำมัสยิด

(3) แต่งตั้งคณะอนุกรรมการเพื่อปฏิบัติงานตามที่คณะกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยมอบหมาย

(4) ออกระเบียบเกี่ยวกับการจัดการทรัพย์สินและการจัดหาผลประโยชน์ของสำนักงานคณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัดและมัสยิด

(5) ออกระเบียบวิธีการดำเนินงานและควบคุมดูแลการบริหารงานของคณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัดและคณะกรรมการอิสลามประจำมัสยิด

(6) ปฏิบัติหน้าที่เป็นคณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัดในจังหวัดที่ไม่มีคณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัด ในการนี้คณะกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยจะมอบหมายให้คณะกรรมการอิสลามประจำจังหวัดที่ใกล้เคียงปฏิบัติหน้าที่แทนก็ได้

(7) พิจารณาวินิจฉัยคำร้องคัดค้านตามมาตรา 41

(8) จัดทำทะเบียนทรัพย์สิน เอกสารและบัญชีรายรับรายจ่ายของสำนักงานคณะกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยให้ถูกต้องตามความเป็นจริง

(9) ออกประกาศและให้คำรับรองเกี่ยวกับกิจการศาสนาอิสลาม

(10) ส่งเสริมสนับสนุนการจัดกิจกรรมทางศาสนา และการศึกษาศาสนาอิสลาม

(11) ประสานงานกับหน่วยราชการที่เกี่ยวข้องในกิจการที่เกี่ยวกับศาสนาอิสลาม

(12) ปฏิบัติหน้าที่อื่นตามที่กำหนดไว้ในพระราชบัญญัตินี้

**มาตรา 19** กรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยซึ่งทรงพระกรุณาโปรดเกล้า ฯ แต่งตั้งมีวาระการดำรงตำแหน่งหกปี และอาจได้รับแต่งตั้งอีกได้

เมื่อกรรมการพ้นจากตำแหน่งตามวาระ ให้มีการคัดเลือกเพื่อดำเนินการแต่งตั้งใหม่ภายในเก้าสิบวันนับแต่วันครบกำหนดตามวาระ ในระหว่างที่ยังมิได้มีการแต่งตั้งกรรมการใหม่ ให้กรรมการนั้นปฏิบัติหน้าที่ไปก่อนจนกว่าจะได้ทรงพระกรุณาโปรดเกล้า ฯ แต่งตั้งกรรมการใหม่

**มาตรา 20** นอกจากการพ้นจากตำแหน่งตามวาระตามมาตรา 19 กรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทย พ้นจากตำแหน่งเมื่อ

(1) ตาย

(2) ลาออก

(3) คณะกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยมีมติให้พ้นจากตำแหน่งเพราะขาดคุณสมบัติ หรือมีลักษณะต้องห้ามตามมาตรา 17

ในกรณีที่ตำแหน่งกรรมการว่างลงเพราะเหตุอื่นใด นอกจากถึงคราวออกตามวาระให้มีการคัดเลือกและดำเนินการแต่งตั้งกรรมการแทนตำแหน่งที่ว่างภายในเก้าสิบวันนับแต่วันที่ตำแหน่งว่าง ทั้งนี้ ตามหลักเกณฑ์และวิธีการที่กำหนดในกฎกระทรวง เว้นแต่ระยะเวลาการดำรงตำแหน่งที่ว่างเหลือไม่เกินหนึ่งร้อยแปดสิบวันและไม่คัดเลือกกรรมการแทนตำแหน่งที่ว่างก็ได้ กรรมการที่ได้รับแต่งตั้งแทนอยู่ในตำแหน่งได้เพียงเท่าวาระที่เหลืออยู่ของผู้ซึ่งตนแทน

ให้กระทรวงมหาดไทยประกาศรายชื่อกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยที่พ้นจากตำแหน่งในราชกิจจานุเบกษา

**มาตรา 21** ในการประชุมคณะกรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยต้องมีกรรมการมาประชุมไม่น้อยกว่ากึ่งหนึ่งของจำนวนกรรมการทั้งหมดเท่าที่มีอยู่จึงจะเป็นองค์ประชุม

ถ้าประธานกรรมการไม่อยู่หรือไม่อาจปฏิบัติหน้าที่ได้ ให้รองประธานกรรมการปฏิบัติหน้าที่แทน ถ้าประธานกรรมการและรองประธานกรรมการไม่อยู่หรือไม่อาจปฏิบัติหน้าที่ได้ ให้กรรมการที่มาประชุมเลือกกรรมการคนหนึ่งเป็นประธานในที่ประชุม

มติของที่ประชุมให้ถือเสียงข้างมาก กรรมการคนหนึ่งให้มีเสียงหนึ่งในการลงคะแนน ถ้าคะแนนเสียงเท่ากันให้ประธานในที่ประชุมออกเสียงเพิ่มขึ้นอีกเสียงหนึ่งเป็นเสียงชี้ขาด แต่ถ้าเป็นมติให้กรรมการกลางอิสลามแห่งประเทศไทยพ้นจากตำแหน่ง มติดังกล่าวต้องมีเสียงไม่น้อยกว่าสามในสี่ของจำนวนกรรมการทั้งหมดเท่าที่มีอยู่